يوغسلافيا

وصراع القوميات

عوض جمعة رضوان



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

يوغسلافيا

وصراع القوميات

يوغسلافيا
وصراع القوميات

عوض جمعة رضوان

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
ص.ب 17459 مبرق (تلكس) 30098 مطبوعات

الطبعة الأولى 1403و. ر 1993م
الكمية المطبوعة 5000 نسخة
رقم الإيداع 1320 ـ 1992م ـ دار الكتب الوطنية ـ بنغازي

الإهـــــــداء

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين عملت معهم في المجـال السياسي ما يقرب من عشرين عاماً.

أقدم هذا الجهد المتواضع

عوض جمعة رضوان

مقـــــدمة

يعتبر القرن التاسع عشر عصر انتصار القوميات في أوروبا فخلال الفترة التي امتدت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام 1918م، أو بعبارة أخرى بين معاهدات ڤيينا وتوابعها وبين معاهدات فرساي 1919م ولواحقها. وعليه فإن خريطة أوروبا السياسية قد تغيرت خلال القرن المذكور. ففيه توحدت ألمانيا وكونت دولة عظيمة قامت مقام الدويلات الألمانية الكثيرة وها هي الآن تعيد وحدتها من جديد بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وتقسيمها إلى ألمانيا الشرقية والغربية ويعود الشعب الألماني شعباً واحداً بعد هدم سور برلين الذي أقيم في 1961م ويعلن وحدته الكبرى في شهر التمور «أكتوبر» عام 1990م. أيضاً توحدت إيطاليا بعد أن حررت جميع أراضيها من الحكم الأجنبي ومن حكم الملوك والأمراء والإقليميين. وتكونت دولة يوغسلافيا ووحدت أقطارها التي كانت موزعة بين أمبراطورية النمسا والدولة العثمانية وهو ما سيكون موضوع دراستنا وبحثنا بشيء من التفصيل.

والجدير بالذكر أن هذه التطورات والتقلبات السياسية والخطيرة لم تحدث كلها مرة واحدة وبصورة فجائية. بل حدثت في تواريخ مختلفة وبعد سلسلة طويلة من الأحداث الفكرية والاقتصادية والاجتماعية ومن الثورات والحروب الداخلية والخارجية.

فالوحدة اليوغسلافية لم تتحقق إلاّ بعد مرور ما يقارب من ستة عقود من

السنين على تحقيق الوحدة الإيطالية. كما أن فكرة القوميات أو بمعنى أصح فكرة حقوق القوميات قد قوبلت في بادىء الأمر بمعارضة شديدة في أوروبا نفسها ليس من قبل رجال السياسة فقط، بل أيضاً من قبل الكثيرين من المفكرين ومنهم على سبيل المثال «ارنست رينان» في كتابه «مستقبل العالم» حيث يؤيد فيه مبدأ القوميات وذلك عندما تكون الأمة المحكومة أرقى من الأمة التي تحكمها. وبمعنى آخر أن الأمم المحكومة لا تستحق الاستقلال إذا كانت أقل تقدماً من الأمم التي تحكمها. كذلك نجد «كارل ماركس» وأتباعه يؤيدون ثورة البولنديين على روسيا، ولكنهم يستنكرون ثورة المجريين على النمسا بحجة أن البولنديين أكثر تقدماً من الروس في حين أن المجريين أشد رجعية من النمساويين.

أيضاً هناك حقيقة يجب ألا تغيب عن الأذهان وهي إذا سلمنا بأن القرن التاسع عشر هو عصر انتصار القوميات في أوروبا حسب ما يزعم أغلب المؤرخين، فإنه في نفس الوقت عصر استفحال الاستعمار في أفريقيا وآسيا. حيث إن انتصار مبدأ القوميات في أوروبا لم يترك أمام أية دولة من الدول مجالاً للتوسع في القارة المذكورة نفسها لأن جميع دولها أصبحت قومية وأن حدودها تقررت وفقاً لمقتضيات القوميات.

وبذلك اضطرت الدول الاستعمارية الطامحة إلى توجيه وتحويل أنظارها للتوسع خارج القارة الأوروبية فاتجهت نحو قارتي آسيا وأفريقيا.

بناء على ما تقدم وفي هذا الإطار سأتناول بالبحث والدراسة دولة من الدول الصديقة التي عرفها الوطن العربي مع بداية الحرب الباردة ومنذ مؤتمر باندونج الذي انعقد في شهر الطير «إبريل» عام 1955م بأندونيسيا بين مؤسسي حركة دول عدم الانحياز وهم (جمال عبد الناصر ويوسيب بروزتيتو ولال نهرو).

إنها جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية التي تميزت دون غيرها من دول أوروبا الشرقية وعرفت دائماً بمواقفها المؤيدة والمناصرة للقضايا العربية التي تأتي في

● آراء ودراسات في الفكر القومي كتاب العربي العدد الثامن الصادر في 15/7/1985م الكويت صفحة (14).

مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني وكفاحه ضد الكيان الصهيوني من أجل استرداد وطنه السليب علاوة على مساندتها لقضايا التحرر وتصفية الاستعمار في كل مكان.

أيضاً في هذه الدولة انعقد أول مؤتمر لحركة دول عدم الانحياز في شهر الفاتح «سبتمبر» عام 1961م بعاصمتها بلغراد.

غير أن ما تعانيه هذه الدولة في الوقت الحاضر من صراعات قومية بين جمهورياتها الواقعة في الشمال وهي: (كرواتيا وسلوفينيا) وجمهورية صربيا التي تعد من أكبر جمهورياتها والتي تقع في قلب يوغسلافيا وسقوط العديد من الضحايا بين هذه الأطراف المتصارعة الأمر الذي بدأ ينذر بوقوع حرب أهلية كالتي عاشتها لبنان والتي اشتعلت نيرانها في عام 1975م واستمرت إلى ما يقرب من خمسة عشر عاماً.

لقد حاول الكثيرون تفسير ما يجري في يوغسلافيا على أنه أمر طبيعي يحتمه التاريخ ويعتبر امتداداً لما حدث من تغيرات في الاتحاد السوفييتي سابقاً منذ مجيء ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في عام 1985م وتحت ما يعرف بفكره الجديد بريسترويكا «BERESTROIKA» إعادة البناء والعلانية «GLASNOST» التي تعني المكاشفة والمصارحة أو التحدث بصوت عال وما تلا ذلك أيضاً من تغيرات في دول أوروبا الشرقية وانهيار سور برلين وظهور التعددية الحزبية في هذه الدول. أو ربما راجع إلى الفراغ الذي تركه الرئيس الراحل تيتو (1892-1980م)، الكرواتي الأصل والرئيس المنتخب مدى الحياة والذي من بعده بدأت بوادر هذه الصراعات تطفو على السطح حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من تأزم يهدد كيانها السياسي ووحدتها. لكن في هذا الصدد أود الإشارة بأن «الكتاب الأخضر»[1] قد تنبأ منذ أكثر من خمسة عشر عاماً بمثل هذه الصراعات القومية في كل من يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي سابقاً وذكر: «بأن الدولة التي تتكون من عدة قوميات مصيرها إلى التفكك حيث إن كل قومية تريد التخلص من سيطرة القومية الأخرى عليها، في حين أن القوميات الممزقة مثل القومية العربية تسعى إلى تحقيق الوحدة لتحقيق ذاتها من خلالها».

---

(1) معمر القذافي الفصل الثالث الركن الاجتماعي صفحة 30.

على هذا الأساس وبحكم دراستي في جامعات يوغسلافيا وأيضاً عملي في المجال السياسي ما يقارب من عشرين سنة، وعلى الرغم من أن يوغسلافيا كانت تسير على نظام حكم الحزب الواحد والذي لا توجد به انتخابات مباشرة للمناصب السياسية العليا، ويجري انتخاب البرلمانيين بطريق غير مباشر في نظام الممثلين المعقد الذي يضم كل من تجاوز سن الثامنة عشر ويجري اختيار رئيس مجلس الوزراء بواسطة مجلس الرئاسة الأعلى الذي يتكون من ثمانية أعضاء ويقر البرلمان الاختيار مع العلم بأن مجلس الرئاسة الأعلى لا ينتخبه الشعب، بل المنظمات الشيوعية وهذه نقطة ضعف في النظام الحزبي. ولكن على الرغم من ذلك كله فإن الحزب الشيوعي اليوغسلافي الذي كان على رأسه تيتو كأمين عام منذ عام 1937م قد وصل إلى الحكم بعد كفاح مرير خاضه بزعامته وبذلك فهو يختلف عن الأحزاب الشيوعية الأخرى في الكتلة الشرقية والتي قال عنها تيتو نفسه: «إنها وصلت إلى السلطة على متن طائرات سوفييتية». فالحزب الشيوعي اليوغسلافي هو الحزب الوحيد الذي تولى السلطة بشرعية تاريخية وثورية وبدون مساعدة كبيرة من الاتحاد السوفييتي سابقاً وبعد نضال مرير وحرب تحرير شاقة.

وأخيراً لا يسعني إلاّ أن استشهد بعبارة تنسب إلى العماد الأصفهاني تقول: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلاّ قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

والله ولي التوفيق

تمهيد

حيث إن يوغسلافيا تعتبر حلقة الوصل بين وسط أوروبا وجنوبها. فمثلاً إذا أراد أي فرد أن يسافر من النمسا أو من ألمانيا أو من المجر إلى اليونان مثلاً أو جنوب أوروبا أو إلى تركيا فلا بد له أن يعبر الأراضي اليوغسلافية.

وبذلك نلاحظ أن تجارة أغلب الدول الأوروبية تمر هي الأخرى عبر يوغسلافيا.

وبذلك أعتقد أنه من الضروري الحديث عن الوحدة الأوروبية التي بدأت تلوح في الأفق وتظهر إلى حيز التنفيذ عقب القمة الأوروبية التي انعقدت في هولندا[1] في شهر الكانون «ديسمبر 1991م». وأيضاً عن الوحدة الألمانية نظراً لارتباطها التاريخي والسياسي والثقافي والاقتصادي في إطار سياستها المعروفة بالتوجه إلى دول شرق أوروبا. على الرغم من محاولة أوروبا نفسها كبح جماح ألمانيا واحتواء قوتها الصاعدة من خلال قيام الوحدة الأوروبية. وخاصة بعد التغيرات والتحولات وانهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية.

ربما كان هذا الانهيار متوقعاً في حسابات الغرب من خلال ما أورده المحللون السياسيون والمفكرون في هذه الدول حيث ذكروا أن موت الشيوعية قد مر بأربع

---

(1) كتاب ليخ فاليسا بعنوان طريق الأمل «UN CHEMIND'ESPAIR» باللغة الفرنسية أو «A PATH OF HOPE» والذي نشر في الغرب وهو يجسد سيرة حياته كزعيم لنقابة التضامن في بولندا وكفاحه ودوره في الإضرابات العمالية ضد حكومة الشيوعيين.

مراحل: فالمرحلة الأولى اقترنت بموت (ستالين في عام 1953م). والثانية جاءت عندما تم إبعاد نكيتا خروتشوف عن السلطة في عام 1964م. في حين كانت المرحلة الثالثة في عهد ليونيد بريجنيف (1964ـ1982)م. والتي تم خلالها غزو تشيكوسلوفاكيا في عام 1968م وأفغانستان في عام 1979م. أما المرحلة الرابعة فكانت متزامنة مع انتصار نقابة التضامن في بولندا في الانتخابات التي جرت في شهر الصيف يونيو 1989م. ودور زعميها ليخ فاليسا (LECH WALESA) في إحراز هذا الفوز.

أيضاً ما ذكره «أيفان بلو» الأستاذ السابق بمعهد الدراسات السياسية في باريس ومؤلف كتاب «جذور الحرية» حيث قال: «بأن العصر الحالي يشهد موت الأفكار الجوهرية السبعة التي تقوم عليها الشيوعية أو الاشتراكية وهي:ـ

1 ـ الوهم الثوري.
2 ـ اعتبار الدولة كوسيلة عليا للتغيير.
3 ـ الإبقاء على الشمولية المتسلطة كسمة مميزة.
4 ـ الإمعان المفتعل في المساواة.
5 ـ مفهوم الطليعة كسمة من السمات الحقيقية.
6 ـ تعبئة الأفراد ضد البورجوازي على اعتبار أنه عدو اجتماعي.
7 ـ البروليتاريا كقوة منفذة.

بالطبع هذه كلها أفكار وأراء تبلور بعضها ربما قبل التحولات والتغيرات التي شهدناها في الاتحاد السوفييتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية والبعض الآخر منها جاء مواكباً هذه التحولات والتغيرات ابتداء من انهيار سور برلين في عام 1989م وما ترتب عن إعادة البناء (PERESTROIKA) والعلانية (GLASNOST) أي المكاشفة والمصارحة والتحدث بصوت عال داخل الاتحاد السوفيتي سابقاً نفسه مما دفع بعض المفكرين والاقتصاديين في الاتحاد السوفييتي سابقاً أن يفصحوا لنا عن حقيقة ما

ـ كتاب ليخ فاليسا بعنوان طريق الأمل «UN CHEMIND'ESPAIR» باللغة الفرنسية أو «A PATH OF HOPE» والذي نشر في الغرب وهو يجسد سيرة حياته كزعيم لنقابة التضامن في بولندا وكفاحه ودوره في الإضرابات العمالية ضد حكومة الشيوعيين.

يجري في بلادهم خاصة من الوجهة الاقتصادية والتخطيطية فها هي (تاتيانا زسلافسكايا) (TATYANA ZASLAVSKYA) أستاذة الاقتصاد وعضو أكاديمية العلوم السوفيتيية تقول: «إن معدل النمو الاقتصادي في نهاية الخطة الخمسية الثامنة (1966ـ1970م) بلغ 5,7٪ ثم أخذ في الانحدار وبصورة متسارعة فانخفض في الخطة الخمسية التاسعة (1971ـ1975م) إلى 8,5٪ وتراجع في الخطة العاشرة (1976ـ1980م) إلى 8,3٪ وسجل أدنى مستوى في نهاية الخطة الخمسية الحادية عشرة (1981ـ1985م) ليصل إلى 5,2٪ وقد صاحب هذا الانخفاض المستمر في معدل التنمية زيادة مشتريات الاتحاد السوفييتي سابقاً من المواد الغذائية والبضائع والمعدات».

أيضاً نجد الاقتصادي الروسي المعروف (آبل آجانبجيان) (ABEL AGANBEGYAN) رئيس فرع الاقتصاد في أكاديمية العلوم السوفييتية يقول: «إن آليات التخطيط المركزي في الاتحاد السوفييتي سابقاً قد فقدت مبرراتها وتحولت إلى عبء على الاقتصاد وعقبة في وجه التطور والإبداع». وأعتقد أنه كان يقصد هيئة التخطيط (GOSPLAN) والتي تعني باللغة الإنجليزية (THE STATE PLANNING COMMITTEE) وأيضاً (GOSNAB) والتي يقصد منها (THE STATE COMMITTEE FOR MATERIAL AND TECHNICAL SUPPLY).

وعلى ضوء هذه المعطيات والمؤشرات الاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها فقد حاول الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف إصلاح الاقتصاد السوفييتي المنهار
عن طريق تحويله إلى اقتصاديات السوق وكانت البداية بتكليف الاقتصادي المعروف ١
ومستشاره في الشئون الاقتصادية أس. شاتلين (S.SHATALIN) الذي قدم خطته الاقتصادية المعروفة بخطة 500 يوم يتم بموجبها تحويل الاقتصاد السوفييتي إلى اقتصاديات السوق، أوجز فيمايلي أهم النقاط التي وردت فيها ومنها:

ـ ستانسلى شاتالين STANISLAV SHATALIN مستشار الرئيس غورباتشوف وعضو في مجلس الرئاسة السوفييتي وقد رافقه في اجتماع القمة مع الرئيس الأمريكي بوش في شهر ناصر يوليو 1990م وقد كان هذا الاقتصادي قد طرد من الحزب الشيوعي في عهد بريجنيف 1964ـ1982 بسبب أفكاره الليبرالية.

1 ـ بيع بعض ممتلكات الدولة أو القطاع العام إلى المواطنين الأفراد.

2 ـ تقسيم المزارع الحكومية والتعاونيات الزراعية إلى مساحات صغيرة توزع على الفلاحين أو المزارعين.

3 ـ تخفيض العجز في الموازنة وتخفيض المساعدات الخارجية بواقع 75٪ وأيضاً تخفيض ميزانية الاستخبارات (KGB) والجيش وكذلك الدعم المقدم إلى شركات الدولة أو القطاع العام.

4 ـ زيادة ومضاعفة فاعلية القطاع الخاص عن طريق بيع 50٪ من محلات ومطاعم القطاع العام.

5 ـ إعادة النظر في نظام الأسعار الذي كان في السابق مفروضاً من قبل الدولة والذي استمر ما يقرب من 50 عاماً.

6 ـ تخفيض عجز الموازنة والوصول به إلى درجة الصفر.

7 ـ بيع 40٪ من شركات القطاع العام الصناعية و 50٪ من شركات الأعمال الإنشائية و 60٪ من شركات النقل والخدمات إلى القطاع الخاص.

8 ـ التأكيد على إعادة النظر في الأسعار وتخفيضها بمعدل 80٪ بالنسبة للسلع والخدمات باستثناء السلع الضرورية مثل الزيت والخبز واللحم.

9 ـ بيع 70٪ من أصول (ASSETS) الشركات الصناعية و 90٪ من أصول شركات الأعمال الإنشائية والنقل وتجارة التجزئة.

10 ـ إدخال نظام ما يعرف بسوق العمل الحر.

11 ـ تشجيع الواردات الأجنبية لتغطية النقص في السوق المحلي.

غير أن هذا الاقتصادي لم يستمر طويلاً وقدم استقالته إلى الرئيس غورباتشوف وذلك بعد خلافه معه حول الاضطرابات التي وقعت في ليتوانيا متهماً غورباتشوف بأنه خان إعادة البناء ووصفه بكونه من النوع الشيوعي ومن الأفضل أن يتنحى عن السلطة حتى يخلده التاريخ. (انظر صحيفة نيوزويك العدد الصادر في 24/9/90م في صفحة 19) ومن نافلة القول إنه تخلى العالم عن الشيوعية التي كان ينظر إليها منذ ما يقرب من (72) عاماً بأنها النظام

الـوحيد الـذي يمكن أن يحقق سعادة الإنسـان، ولكنـه من المؤسف لم تتحقق هذه السعادة واختفى نـظام القطبين الـذي كان مـرتبطاً بـالحرب البـاردة وبدأت ملامح النظام العالمي الجديد في الظهور شيئاً فشيئاً وذلـك بعد تصـدع وتفكك الاتحاد السوفييتي سابقاً وعقب حرب الخليج وهيمنة أمريكا على العالم.

ولـذلك فـإن يوغسـلافيا ليست بعيـدة عن موقـع هـذه الأحـداث ومن ثم سيناقش زعماء المجموعة الأوروبيـة في قمتهم المنعقدة في مـدينة مـاستريخت MAASTRICHT بهولندا الحـرب الأهلية الـدائرة فيهـا والتي تلقى بظلالهـا على السياسة الخارجية للوحدة الأوروبية المنتظرة.

الفصل الأول

الخلفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية

الموقع: يعتبر موقع يوغسلافيا استراتيجياً بالنسبة لأوروبا والعالم وأيضاً لشبه جزيرة البلقان، حيث تمر بها أغلب تجارة أوروبا وبذلك يمكننا القول بأنها قلب أوروبا التي تسعى إلى تحقيق الوحدة في عام 1992م، وأيضاً إلى الوحدة المستقبلية الشاملة التي تضم دول الكتلة الشرقية والغربية والتي قال عنها الجنرال شارل ديجول: «من الأورال إلى المحيط» لذلك فإن نشوب حرب أهلية في يوغسلافيا سوف يهدد الأمن والتعاون الأوروبي في القارة ومن هنا تبرز أهمية موقعها السياسي حيث تحدها من الشمال النمسا والمجر ومن الشرق رومانيا وبلغاريا ومن الغرب إيطاليا ومن الجنوب اليونان والبانيا كما أنها تطل على بحر الأدرياتيك الذي يتصل بالبحر الأبيض المتوسط وهو تقريباً ما توضحه هذه الخريطة أو الرسمة المبسطة.

أما من حيث المساحة الإجمالية ليوغسلافيا فإنها تبلغ (255804) كيلومترات مربعة موزعة بين جمهورياتها على النحو التالي:

56538 كيلو متراً مربعاً مساحة كرواتيا
55968 كيلو متراً مربعاً مساحة صربيا
51129 كيلو متراً مربعاً مساحة جمهورية البوسنة والهرسك
25713 كيلو متراً مربعاً مساحة جمهورية مقدونيا

20251 كيلو متراً مربعاً مساحة جمهورية أسلوفينيا
13812 كيلو متراً مربعاً مساحة جمهورية الجبل الأسود
21506 كيلو متراً مربعاً مساحة أقليم فيوفودينا
10887 كيلو متراً مربعاً مساحة أقليم كوسفو.

مع ملاحظة أن الطابع الجبلي يغلب على مساحة يوغسلافيا أي بما يعادل 80٪ من أراضيها.



المصـدر: الدليـل الإحصائي لعـام 1977م والصادر عن مـركـز الإحصـاء في بلغـراد صفحـة (10).

أما حدودها مع جاراتها السبع فتمتد لمسـافة (2969) كيلومتـراً بالإمكـان تحديد أطوالها مع كل منها:

202 كيلو متراً مع إيطاليا
324 كيلو متراً مع النمسا

623	كيلو متراً مع المجر
557	كيلو متراً مع رومانيا
536	كيلو متراً مع بلغاريا
262	كيلو متراً مع اليونان
465	كيلو متراً مع ألبانيا
2969	الجملة

وأما من حيث الكثافة السكانية فيبلغ عدد سكان يوغسلافيا حسب تقدير عام 1988م 23,559,000 نسمة موزعين على النحو التالي :ـ

5,831,000	نسمة جمهورية صربيا
4,679,000	نسمة جمهورية كرواتيا
4,441,000	نسمة جمهورية البوسنة والهرسك
2,088,000	نسمة جمهورية مقدونيا
2,052,000	نسمة إقليم ڤويڤودينا
1,943,000	نسمة جمهورية سلوڤينيا
1,893,000	نسمة أقليم كوسفو
632,000	نسمة جمهورية الجبل الأسود
23,559,000	الجملة

هذا وتجدر الإشارة بأنه يعيش في يوغسلافيا حوالي (4,000,000) أربعة ملايين من المسلمين تقريباً. ونظراً لعدم وجود إحصائيات دقيقة بالرقم الصحيح لعدد هؤلاء المسلمين اليوغسلاف، حيث كان عددهم في عام 1953م (2,090,830) مليونان وتسعون ألف وثمانمائة وثلاثون نسمة من إجمالي عدد سكان يوغسلافيا في نفس السنة والبالغ عددهم (19,937,000) ستة عشرة مليون وتسعمائة وسبعة وثلاثون ألف نسمة. ولكن حسب تقديرات الطائفة الإسلامية في عام 1978م تقول إن عددهم وصل إلى حوالي

(3,800,000) ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف نسمة[1]. ويتركز هؤلاء المسلمون في جمهورية البوسنة والهرسك الواقعة تقريباً في وسط يوغسلافيا وفي الجنوب الشرقي أي في جمهورية مقدونيا وأقليم كوسفو في حين أن مناطق الشمال والشمال الغربي حيث جمهوريتي كرواتيا وسكوفينيا وإقليم ڤويڤودينا تضم فقط عدداً قليلا منهم.

وتشير الإحصائيات الرسمية التي أجريت في يوغسلافيا في عام 1971م إلى أن عدد المسلمين في جمهورية اليوسفه والهرسك وحدها قد بلغ (1,482,430) مليون وأربعمائة واثنان وثمانون ألف وأربعمائة وثلاثون نسمة أي أنهم يشكلون حوالي 39,6٪ من سكان هذه الجمهورية البالغ عددهم (3,746,111) ثلاثة ملايين وسبعمائة وستة وأربعون ألف ومائة وإحدى عشرة نسمة يليهم الصرب الذين يشكلون ما نسبته 37,2٪ والكروات 20,6٪ الذين يعيشون في نفس الجمهورية.

غير أن هذه الأرقام حسب التعداد السكاني الأخير والذي جرى في عام 1991م يؤكد أن عدد السكان المسلمين في هذه الجمهورية يقارب مليوني نسمة أي بمعدل 45٪ من سكانها البالغ عددهم (4,441,000) نسمة.

ولذلك أرى أن يؤخذ في الاعتبار وضع المسلمين في الصراع الدائر بين القوميات في يوغسلافيا حيث تدعي جمهورية كرواتيا أن حدودها الطبيعية تشمل جزءاً من البوسنة، كذلك تعتقد صربيا هي الأخرى أن البوسنة هي جزءاً من صربيا الكبرى وهذا ما أشار إليه رئيس جمهورية كرواتيا تودجمان (TUDJMAN) وورد أيضاً على لسان ميلوفان دجيلاس (MILOVAN DJILAS) أحد الكتاب المشهورين في يوغسلافيا وأحد الزعماء الذين كانوا مقربين من الرئيس تيتو والذي لعب دوراً كبيراً في خروج يوغسلافيا من الكومنفورم في عام 1948م ولكنه اختلف مع الرئيس تيتو واتهم بميوله الغربية وقُدِّم للمحاكمة في عام

---

(1) المصدر: حقائق عن جمهورية البوسنة والهرسك نشرة تصدرها أمانة الإعلام في سرايفو باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية سرايفو 1977م صفحة (11).

1954م واعتبِرَ من المنشقين السياسيين والمعارضين لسياسة تيتو في حديثه لمجلة (نيوزويك NEWSWEEK في عددها الصادر في 1991/4/22م صفحة 48). حيث يتضح من خلال ذلك أن هناك مؤامرة تحاك ضد جمهورية البوسنة والهرسك التي أغلب سكانها من المسلمين ومحاولة تقسيمها بين صربيا وكرواتيا على اعتبار أنه من ضمن الحلول لإنهاء الصراع بين العرب والكروات.
ولذلك أخشى أن يتفجر الوضع في هذه الجمهورية ونتذكر دائماً ما قاله الرئيس الراحل تيتو:- «إذا سعدت جمهورية البوسنة والهرسك سعدت كل يوغسلافيا».
وأيضاً قوله:- «إني أطمئن على يوغسلافيا طالما أن البوسنة والهرسك مستقرة». ولذلك كان يعتبرها مرآة للحالة اليوغسلافية منها الشرارة الأولى التي انطلقت من عاصمتها سرايفو وأدت إلى قيام الحرب العالمية الأولى. وها هي المعارك الدامية تدور الآن في هذه الجمهورية بسبب الصرب الذين رفضوا في السابق استقلال كرواتيا وسلوفينيا يرفضون استقلالها ويصرون ولكن دون جدوى أن تكون يوغسلافيا متحدة تحت رئاستهم وهذا بالطبع ما أدركته جمهوريتا كرواتيا وسلوفينيا الكاثوليكيتان [1] وما يدركه الآن الزعماء المسلمون في جمهورية البوسنة والهرسك وعلى رأسهم عزت بيجوفيتش رئيس هذه الجمهورية، والحقيقة أن الزعماء الصرب هم وحدهم الذين حطموا الوحدة اليوغسلافية أو الاتحاد اليوغسلافي بسبب تسلطهم ورفضهم لأسلوب الحكم الذي أوصى به الرئيس تيتو. ورغم الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة وأوروبا إلا أن الدول العربية والإسلامية وحركة عدم الانحياز لم تحرك ساكناً لوقف هذا النزيف الدموي في هذه الجمهورية الإسلامية، واعتقد أن نائب رئيسي الوزراء في جمهورية البوسنة والهرسك قد سبق أن أعطى صورة كاملة عن معاناتها في اجتماع مجلس محافظي المصرف الإسلامي للتنمية الذي انعقد بالجماهيرية العظمى في شهر النوار «فبراير» 1992م.

---

(1) تقول الموسوعة البريطانية أن المذهب الأرثوذكسي يشكل 36,3٪ والكاثوليكي 26٪ والمسلمين 10,4٪ في جمهورية يوغسلافيا.

الوضع الاقتصادي:

إذا ما نظرنا إلى الاقتصاد اليوغسلافي خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين نجده عبارة عن اقتصاد زراعي يتسم بالتخلف التقني تساهم الزراعة فيه بما قدره 53٪ من الدخل القومي وتساهم الصناعة بحوالي 26٪ كما أن نصيب الفرد من الدخل قد وصل في عام 1939م إلى حوالي 218 دولاراً فقط والجدول الآتي يوضح عدد السكان العاملين في قطاع الزراعة ما بين عام 1921م و1939م.

العدد بالمليون نسمة

السنة	عدد السكان	السكان العاملين في الزراعة	٪
1921	12545	9885	78,8
1931	14524	11132	76,6
1939	16241	12100	75,1

المصدر: تطور الزراعة في يوغسلافيا للدكتور ميخائيل راديتش المكتبة الزراعية بلغراد 1970م صفحة (27).

غير أن الاتجاه نحو التصنيع بدأ يأخذ طريقه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدأ السكان يتحولون شيئاً فشيئاً وتدريجياً من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة والحرف وهو ما نلاحظه أيضاً في هذا الجدول. (1)

العدد بالمليون نسمة

السنة	عدد السكان	عدد العاملين في الزراعة	٪
1948	15842	10696	67,2
1953	16901	10316	60,9
1961	18549	9173	50,5
1969	20200	8673	43

(1) مع العلم حالياً أن أقل من 5/1 السكان يعملون في قطاع الزراعة. أي حوالي 4,5 مليون نسمة.

هذا وقد تم تأميم معظم وسائل الإنتاج في الصناعة أثناء الحرب العالمية الثانية، وأيضاً مصادرة ممتلكات رعايا الدول الأعداء والمستثمرين الأجانب وأغنياء الحرب.

كما أن عام 1946م قد شهد تأميم المصانع والمصارف وتجارة الجملة ووسائل المواصلات وجزء من تجارة التجزئة.

وعلى هذا الأساس أمكن بناء نظام اقتصادي يجسد الملكية العامة للدولة واعتماد أسلوب التخطيط المركزي وبدأت يوغسلافيا في تنفيذ أول خطة تنموية لها في عام 1947م والتي تعثرت فيما بعد نتيجة لخلافها مع الاتحاد السوفييتي سابقاً وخروجها من الكومنفورم (COMINFORM) المنظمة العالمية للأحزاب الشيوعية في 28 من شهر الصيف «يونيو» 1948م وهو ما سنتحدث عن أسبابه في فصل لاحق بشيء من التفصيل.

تاريخ القوميات اليوغسلافية:

لا شك أن التاريخ السياسي والاقتصادي في يوغسلافيا يختلف من جمهورية إلى أخرى وبمعنى أصح من قومية إلى أخرى فمثلاً نجد صربيا قد اعتنقت الأرثوذكسية نظراً لقربها من بيزنطة في حين أن كرواتيا وسلوفينيا اعتنقت المذهب الكاثوليكي وذلك بعد سيطرة دولة الفرنجة عليها.

أيضاً نلاحظ أن صربيا قد ظهرت كدولة قوية في القرن الحادي عشر وحتى بداية القرن الرابع عشر وبالتحديد إبان حكم امبراطورها دوشان (DUSHAN) والذي يعتبر في نفس الوقت إمبراطور اليونان وبلغاريا والمناطق الساحلية والذي استمر حكمه خلال الفترة الممتدة من (331-1355م)، ولكن بعد موت هذا الإمبراطور الاستبدادي بدأت إمبراطوريته في التفكك والتمزق نتيجة للصراعات والنزاعات والخلافات والحروب التي دارت بين الإقطاعيين في هذه الإمبراطورية، وبذلك تمزقت خريطة هذه الإمبراطورية لأنها تجمع عدة أمم ما تلبث حتى تتعصب كل أمة لقوميتها وتطلب الاستقلال فتتمزق الإمبراطورية وهذا ما يؤكده الكتاب الأخضر بقوله: (الدولة المتكونة من قوميات

بسبب ديني أو اقتصادي أو عسكري أو عقائدي وضعي سوف يمزقها الصراع حتى تستقل كل قومية أي ينتصر العامل الاجتماعي)[1].

وبذلك أتيحت الفرصة للعثمانيين الأتراك في غزو شبه جزيرة البلقان في القرن الرابع عشر وحتى القرن السادس عشر واستولوا على الجزء الأكبر منها وأيضاً جزء كبير من نهر الدانوب. بعد أن دارت معارك طاحنة بينهم وبين الصرب أشهرها المعركة الحاسمة التي جرت في كوسفو في عام 1389م والتي جسدت استماتة وبطولات الصرب في الدفاع عن بلادهم.

ومنذ ذلك التاريخ تقريباً أصبحت صربيا تابعة للدولة العثمانية ولم تتخلص من حكم الإقطاع التركي إلّا عقب انتفاضتين أو ثورتين قامت بهما في العقد الأول والثاني من القرن التاسع عشر.

أما كرواتيا فيختلف تطورها التاريخي عن صربيا فمنذ عام 1102 الذي يعتبر تاريخ طبقة النبلاء وليس عامة الشعب الكرواتي، حيث لعب هؤلاء النبلاء دوراً كبيراً في تسليم كرواتيا إلى ملك المجر كولومان (KOLOMAN) وبذلك أصبحت جزءًا من المملكة المجرية من عام 1527م إلى 1868م، ثم بعد ذلك أصبحت تابعة لإمبراطورية النمسا منذ عام 1868م وحتى عام 1918[4] وهو تاريخ اتحادها مع صربيا سلوفينيا[2]. وهو أيضاً ما يؤكده مؤسس حزب الفلاحين الكرواتي أنطون راديش (ANTUN RADIC) في عام 1905م حيث قال: «MEN DON'T BE FOOLISH. ALL YOUR HISTORY IS THE HISTORY OF KINGS AND NOBLES».

أيضاً وفي هذا الصدد يجب أن نذكر نقطة أساسية وهي أن الصرب في الحرب العالمية الأولى قد حاربوا بجانب الحلفاء في حين أن الكرواتيين كانوا مع إمبراطورية النمسا والمجر وبذلك اعتبر الصرب أن انتصار الحلفاء في

---

(1) معمر القذافي الفصل الثالث الركن الاجتماعي صفحة 30.

(2) تم اتحاد صربيا وكرواتيا وسلوفينيا في عام 1918م وكانت تعرف بمملكة صربيا ومملكة كرواتيا ومملكة سلوفينيا ثم تغير اسم هذه الدولة إلى يوغسلافيا في عام 1929م.

الحرب هو انتصار لهم، على العكس من ذلك كان موقف الكرواتيين الذين يعتبرونه هزيمة لهم. إذاً هناك أحقاد تاريخية بين الصرب والكروات ومنذ ظهور الميلشيات المتناحرة من الأوستاش والتشيتنك في هاتين الجمهوريتين وبذلك اعتقد أنه عندما تكونت واتحدت هذه الدول الثلاث في عام 1918م بدأت الاختلافات في التفكير وخاصة من الجانب الكرواتي حول مستقبل هذا الاتحاد تلوح في الأفق البعيد نتيجة لهذه الجذور التاريخية أو ربما انعكس في الوقت الحاضر على الصراع الدائر بينهم منذ ذلك الأمد البعيد. على الرغم من أن يوغسلافيا بدون صربيا وكرواتيا لا يمكن أن تكون دولة كما كان يعتقد الكثير ومن خلال الواقع حيث يعيش في كرواتيا ما يقرب من (700) ألف من الصرب وفي جمهورية البوسنة والهرسك حوالي (1,400,000) مليون وأربعمائة ألف صربي، لذلك فالصرب يمثلون أغلب سكان يوغسلافيا وفي نفس الوقت متوزعين في كل جمهورياتها وأقاليمها كما أن الجيش الاتحادي الموجود حالياً في كرواتيا تعتبر أغلبيته من الصرب والذي تعتبر مهمته الأساسية وفق الدستور اليوغسلافي المعمول به حالياً وهو دستور عام 1974م هو حماية التراب والحدود اليوغسلافية لذلك فإن تدخله في كرواتيا هو بحجة حماية أبناء صربيا الموجودين في كرواتيا.

لكن في رأيي أن هناك جانباً مهماً في هذا الصراع الدائر بين الكرواتيين والصربيين وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار وهو أن كرواتيا تطالب بحدودها التاريخية مع جمهورية البوسنة والهرسك والتي أغلب سكانها من المسلمين، وهذا عامل من عوامل الصراع داخل هذه الجمهورية حيث كما سبق أن ذكرت ووفق التعداد العام للسكان الذي تم في يوغسلافيا في عام 1971م قد أوضح عدد الكرواتيين الذين يعيشون بهذه الجمهورية ويقدر بحوالي (772491) سبعمائة واثنين وسبعين ألف وأربعمائة وواحد وتسعين نسمة، أي أنهم يشكلون حوالي 20,6٪ من سكانها والصرب حولي 37,2٪ والمسلمون 39,6٪ علماً بأن هذه الجمهورية تشكل حوالي 18,5٪ من سكان يوغسلافيا.

أيضاً يجب ألّا ننسى أن تاريخ جمهورية البوسنة والهرسك حافل

بالتضحيات والبطولات سواء إبان الحكم التركي أو الاحتلال النمساوي لهـا في عام 1878م[1].

كذلك في عاصمة هـذه الجمهوريـة سرايـيفـو قتل أميـر النمسا فـرانسيس فـردينانـد (ARCHDVRE FRANCIS FERDINAND) في 1914/6/28م والـذي بسببـه أعلنت النمسا الحـرب على صربيـا وبدأت الحـرب العـالميـة الأولى في نفس العام.

كذلك ونحن بصدد الحديث عن صراع القوميات وتاريخها يجب علينا أن نذكر مشكلة إقليم كوسوفو (KOSOVO) والذي يقـع في الجنوب الشـرقي والذي يبلغ عدد سكانه حوالي (1,800,000) مليـون وثمانمـائة ألف نسمـة الغالبيـة العـــظمى منهم من المسلمين الألبـان، وقـــد قـامت في هـــذا الإقليم في عـام 1968م مظاهرة كبرى تطالب بالقومية الألبانية والإنضمام إلى دولة ألبانيا الكبرى كمـا يسمـونهـا أيضـاً في نفس الإقليم وفي عـام 1981 وقعت أحـداث كبـرى منـاهضة للحكـومة اليـوغسلافيـة أدت إلى سقـوط العـديـد من الضحـايـا حيث اعتبرتها السلطات اليوغسلافيـة ثورة مضـادة ومحاولـة للانفصـال والانشقاق عن يوغسلافيا ولا زال هذا الإقليم يطالب بجمهورية مستقلة بدلاً من وضعـه الحالي كإقليم مستقل فقط وإحياء ما يعرف بدولة ألبانيا الكبرى.

أيضاً هناك جمهورية مقدونيا التي جاء منها الإسكندر المقدوني والتي تقع في الجنوب الشرقي والقـريبة من بلغـاريا واليـونان حيث لا زالت هنـاك مشكلة حـدود قائمـة بين يوغسـلافيا وبلغـاريا في هـذه الجمهوريـة ويجري هـذه الأيام اقتراع بين السكان بشأن استقلالها عن الاتحاد اليـوغسلافي مـع العلم بأنهـا لم تتحـرر إلّا بعد حـرب البلقـان وانسحـاب الأتـراك، هـذا وتجـدر الإشـارة بـأن المؤرخين اليوغسلاف قد تعودوا دائماً إبراز الجـوانب السلبية دون الإيجـابية في وجود الأتراك العثمانيين بالأراضي اليوغسلافية.

---

(1) استـولى الأتـراك أولاً على البـوسنـة في عـام 1463م ثم الهـرسـك في 1482م وقـد كـان للانتفاضـات التي قامت في البـوسنة والهـرسك والتي استمـرت من 1875ـ1878م أثرهـا في التخلص من حكم الاتراك الإقطاعي.

غير أنه في الآونة الأخيرة نلاحظ أن هناك بعض الأصوات ربما غير المتحيزة والمتعصبة قد أوضحت أيضاً الجوانب الإيجابية ومنها أن الأتراك قد أقاموا في جمهورية البوسنة والهرسك في القرن السادس عشر الكثير من المساجد وأنشأوا العديد من المدارس الدينية والمكتبات والدور الاجتماعية وكلها ذات طابع إسلامي حيث أصبحت مشتلاً جيداً لغرس بذور الحضارة الإسلامية والعربية خاصة في هذه الجمهورية بالذات ومنها إلى بعض المناطق الأخرى في يوغسلافيا.

هذا وتقول بعض المصادر التاريخية بأن ثلاثة أرباع سكان جمهورية البوسنة والهرسك في بداية القرن السابع عشر كانوا من المسلمين.

لقد لعب الصربيون الشيوعيون دوراً كبيراً في الحرب العالمية الثانية ضد الحكومة الفاشية الكرواتية وبذلك تخلص الصرب من المخطط والمؤامرة التي كانت تحاك ضدهم في القضاء عليهم، بل الإبادة الجماعية لهم في هذه الحرب بعبارة أدق وأصح على الرغم من أنهم تعرضوا إلى مذابح واعتقالات راح ضحيتها ما يقرب من مليون صربي.

الفصل الثاني

الخلاف مع الاتحاد السوفييتي سابقا وأسبابه

لقد قيل الكثير عن خلاف يوغسلافيا مع الاتحاد السوفييتي سابقاً وأسبابه ولكن من المؤكد والأرجح أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت هناك عدة محاولات من الاتحاد السوفييتي سابقاً لخلق تكامل اقتصادي بينه وبين دول أوروبا الشرقية ولم تقابل محاولات خلق هذا التكامل بالاعتراض إلاّ من جانب يوغسلافيا على اعتبار أنها تنطوي على إحلال الأهداف الروسية محل الأهداف القومية اليوغسلافية. على الرغم من إيمانها بوحدة حركة الشيوعية العالمية حيث إن الحزب الشيوعي اليوغسلافي يعتبر أول حزب ينضم إلى (الكومنترن). أي الشيوعية العالمية الذي حل في 43/5/22 أيضاً هناك من يقول بأن جذور هذا الخلاف ترجع إلى بعض الاتفاقيات التي وقعتها يوغسلافيا مع بعض جاراتها ومنها على سبيل المثال الاتفاقية الموقعة بينها وبين المجر في 1947/12/18م ومع رومانيا في 1947/12/21م مع العلم بأن هاتين الاتفاقيتين ليستا موجهتين في واقع الأمر ضد ألمانيا فحسب، بل كانتا تنطوي أيضاً على تقديم العون والمساعدة إلى الدولة المعتدى عليها من أية جهة كانت.

كذلك الاتفاقية السياسية التي وقعتها مع ألبانيا وكانت بتاريخ 1946/7/9م ثم الحقتها بأخرى في 1946/11/27م والتي أكدت على ضرورة تنسيق الخطط الاقتصادية وإنشاء اتحاد جمركي بين البلدين. أيضاً هناك

اتفاقيتان وقعتا مع بلغاريا الأولى في 1947/8/18 والثانية في 1947/11/27م.

الأمر الذي جعل ستالين لا ينظر إلى تلك الاتفاقيات أو المعاهدات بعين الارتياح واتهامه للرئيس تيتو في التوقيع على اتفاقية الاتحاد الجمركي مع ألبانيا والمشار إليها آنفاً على اعتبار أنها تمهيد لقيام الاتحاد الفيدرالي البلقاني.

كذلك هناك نقطة جوهرية يجب أخذها في الاعتبار والتي زادت في حدة القطيعة بين موسكو وبلغراد وهو إصرار جوزيف ستالين على معاملة يوغسلافيا معاملة الدولة التابعة له شأنها في ذلك شأن بلغاريا ورومانيا وبولندا في حين أنه نسي أن الحزب الشيوعي اليوغسلافي هو الحزب الوحيد الذي مارس السلطة الفعلية في بلاده قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدون مساعدة تذكر من الاتحاد السوفييتي سابقاً وعلى عكس الأحزاب الشيوعية الأخرى في دول أوروبا الشرقية التي جاءت للسلطة على متن طائرات سوفييتية وكما سبقت الإشارة في مقدمة هذا الكتاب. علاوة على قضية تريستي والتي تباينت حولها الآراء حيث إن يوغسلافيا تصر على ضم هذا الميناء أو الإقليم والدول الغربية تقترح إعادته إلى إيطاليا. والاتحاد السوفييتي سابقاً لا يريد اتخاذ موقف نهائي إلا إذا تمكن الشيوعيون من إحراز النصر في الانتخابات العامة التي ستجري في عام 1948م وبذلك يتم إعادته إلى إيطاليا.

وإزاء هذا التناقض في المواقف وجه الحزب الشيوعي السوفييتي في 1948/3/20م رسالة لوم إلى الزعماء اليوغسلاف على موقفهم من هذه القضية. وكذلك توبيخ ستالين لكل من أدوار كارديل (EDWARD KARDEL) المفكر اليوغسلافي ونائب الرئيس تيوتو وساعده الأيمن وهو من سلوفينيا وديمتروف[1] الزعيم الشيوعي البلغاري أثناء محادثاتهم في موسكو مع ستالين بشأن هذا الموضوع. وما تلا ذلك من مراسلات بين تيتو وستالين حيث

(1) DEMITROV، الزعيم الشيوعي البلغاري المعروف انقذه ستالين في عام 1933م من محاكمة أجراها له أدولف هتلر بتهمة حرق البرلمان الألماني «الرايخستاج» وقد أصبح فيما بعد قائد الكومترون.

استمرت من 3/20 إلى 1948/5/22م الأمر الذي أدى إلى رفض يوغسلافيا المشاركة في اجتماع الكومنفورم «COMINFORM» المنظمة العالمية للأحزاب الشيوعية الذي انعقد في بولندا وتقرر فيه طردها في 1948/6/28م من عضوية هذه المنظمة ومن الكتلة السوفييتية وذلك بتهمة تخليها عن الماركسية اللينينية. غير أن الحزب الشيوعي اليوغسلافي قد أظهر تماسكاً قوياً عقب هذا القرار وذلك في مؤتمره الذي انعقد بتاريخ 1948/7/21م مؤيداً فيه الرئيس تيتو في التمسك بأهداف يوغسلافيا الاقتصادية والقومية وهو أيضاً ما أشار إليه تيتو في خطابه الشهير في شهر الماء «مايو» 1949م بقوله: «إن 98٪ من الشعب اليوغسلافي يؤيده في موقفه».

هذه هي باختصار شديد جداً أسباب الخلاف والقطيعة بين يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي سابقاً لقد صاحب طرد يوغسلافيا من الكومنفورم ظهور بعض المشاكل الاقتصادية حيث أوقف الاتحاد السوفييتي سابقاً مساعداته الفنية والاقتصادية لها مما أثر على خطتها الخمسية الأولى (1947-1951) كذلك تعرضت للحصار الاقتصادي الذي فرضته جاراتها في دول الكتلة الشرقية والتابعة للاتحاد السوفييتي سابقاً وإلغائها لكافة الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت قد وقعتها مع يوغسلافيا في مجال التعاون. ولكن بالرغم من هذه المقاطعة والحصار الاقتصادي الذي فرض عليها وإيقاف كافة المساعدات الاقتصادية والفنية إلّا أنها استطاعت أن تصمد في وجه كافة هذه التحديات وتشق طريقها نحو أهدافها القومية والاقتصادية، فبدأت في تعزيز علاقاتها مع الدول الغربية حيث جاء إعلان الرئيس تيتو في شهر هانيبال «أغسطس» عام 1949م بإعادة واستئناف علاقات بلاده السياسية والاقتصادية مع إيطاليا التي تعتبر من الدول المهزومة والتي تنازلت ليوغسلافيا عن دالماسيا وذلك في إطار معاهدات الصلح مع الدول الأوروبية المهزومة في الحرب العالمية الثانية والتي أقرت من قبل مؤتمر بوتسدام الذي انعقد في شهر ناصر «يوليو» 1945م. كما قام مصرف الصادرات والواردات الأمريكي بمنح يوغسلافيا قرضاً بمبلغ 20 مليون دولار في شهر الفاتح «سيتمبر» 1949م.

هذا وفي نفس العام وبتأكيد من الغرب ثم انتخابها عضواً في مجلس

الأمن. وفي شهر الربيع «مارس» 1951م أصدرت الحكومة اليوغسلافية كتاباً أبيض اتهمت فيه الاتحاد السوفييتي سابقاً والدول التابعة له بالإعداد لشن عدوان ضدها مما جعل الدول الغربية تتعاطف معها وتسارع في تقديم المساعدات المالية لها وذلك من أجل تجديد وتطوير سلاحها ومعداتها العسكرية لتتمكن من الوقوف في مواجهة أي اعتداء يقع عليها. وهكذا استطاعت أن تخرج من التبعية التي أراد ستالين فرضها عليها وأن تكسب في نفس الوقت دعم وتأييد الدول الرأسمالية بدون أن تدخل في أحلاف معادية للمبادىء التي تؤمن بها.

الأمر الذي مهد الطريق أمام الرئيس تيتو في خلق نظام سياسي واقتصادي يتمشى مع الظروف الاقتصادية لبلاده وهو ما عرف بنظام التسيير الذاتي والذي سنتحدث عنه بشيء من التفصيل في الفصل اللاحق هذا فيما يتعلق بالسياسة الداخلية أو النظام الداخلي ليوغسلافيا، أما على مستوى السياسة الخارجية فقد أرست يوغسلافيا دعائم الحياد الإيجابي والتعاون مع دول العالم الثالث وتأسيس ما يعرف بحركة دول عدم الانحياز والتي تجسدت في مؤسسي هذه الحركة والذين يأتي في مقدمتهم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

هذا وتجدر الإشارة أنه بعد وفاة جوزيف ستالين[1] في 5 من شهر الربيع «مارس» 1953م وإحلال القيادة الجماعية محل عبادة الفرد وقيادته والمتمثلة في شخص ستالين بدأت العلاقات السوفييتية اليوغسلافية في التحسن وأيضاً التقارب بين موسكو وبلغراد لإزالة سوء التفاهم والخلافات التي كانت قائمة في عهد ستالين وتجلى ذلك في انتخاب المندوب اليوغسلافي أميناً عاماً للجنة الدانوبية في شهر الصيف «يونيو 1953م» واستئناف العلاقات الاقتصادية والرياضية وإزالة أسباب التوتر على الحدود مع يوغسلافيا، ثم جاءت بعد ذلك في إطار تعزيز هذه العلاقات السياسية والاقتصادية الزيارة التي قام بها الزعيمان

---

(1) تولى جوزيف ستالين منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي في عام 1922م ومن أقواله: «الحزب ليس هو الدولة وإنما القوة التي تغذو الدولة».

السوفياتيان (بو لجانيين ونيكتاخروتشوف)، إلى بلغـراد خلال الفتـرة من 5/26 إلى 1955/6/3م والتي تم التـأكيد فيهـا على احتـرام السيـادة والمسـاواة بين الدول. إلّا أنه بـالرغم من هـذا كله وفي رأيي الخاص كـانت دائماً يـوغسلافيـا تـنظر إلى الاتحاد السـوفييتي سابقـاً بعين الحذر والخـوف خاصـة بعد أحـداث المجـر في عام 1956م وغـزوه لجمهـوريـة تشيكـوسلوفـاكيـا في عـام 1968م وأفغـانستان في عـام 1979م أي بعبارة أخـرى أحداث المجـر كـانت في عهـد نكيتاخروتشوف الذي أقيل من منصبه في عام 1964م، وأما غزو تشيكوسلوفاكيا وأفغانستان فقد جرت في عهد ليونيـد بريجنيف (LEONID BREZHNEV) الـذي تولى السلطة خلال الفترة (1964ـ1982م)، والذي قام بزيارة يوغسلافيا ثـلاث عشرة مرة منذ توليه السلطة في بلاده خـلال الفترة المشـار إليها وذلـك من أجل وجود الاتحاد السوفييتي سابقاً في البحر الأدرياتيكي وتعزيز التعاون الثنائي معها حيث كما نعلم أن يوغسلافيا لها وضع المراقب في مجلس المعونـة الاقتصاديـة المتبـادلـة أو مـا يعـرف بـالكـومكـون (COUNCIL FOR MUTUAL ECONOMIC) «CMEA» فقط وليست عضواً فيه والذي يضم دول الكتلة الشرقية بالإضـافة إلى كـوبا ومنغـوليا كمـا أنها ليست عضـواً في حلف وارسـو الـذي أنشىء في عـام 1955م. أيضاً ليوغسلافيا عضـوية من نـوع خاص في منـظمة التعـاون والتنمية الاقتصادية وعضوية كاملة في مجموعة دول السبع والسبعين.

الفصل الثالث

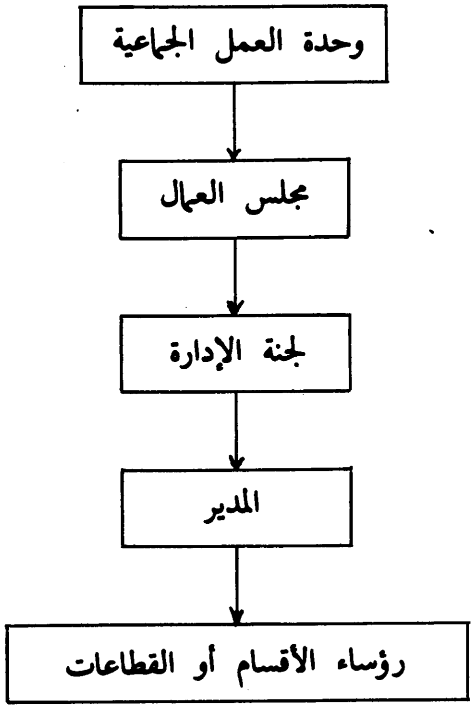
نظام التسيير الذاتي

قبل البدء في شرح هذا النظام الذي اكتشفته وسارت عليه يوغسلافيا والذي يعتبر بمثابة أسلوب أو منهج للإدارة الذاتية في المشروعات الاقتصادية والذي بدأ التفكير فيه ومحاولة تطبيقه عقب خروجها من الكومنفورم في شهر الصيف «يونيو» عام 1948م أود الإشارة بأن يوغسلافيا كانت تطبق أسلوب التخطيط المركزي المعمول به في الاتحاد السوفييتي سابقاً وحتى خطتها الخمسية الأولى (1947ـ1951م) اعتمدت على هذا الأساس. وبذلك تم تكوين مجالس العمال (THE WORKERS COUNCIL) خلال عامي (1949ـ1950م) وصدر القانون في 1950/6/27م الذي يوضح كيفية العمل بهذا النظام الجديد ابتداءً من اختيار المجالس العمالية ولجان الإدارة والمديرين.

وقد كان للتطورات الاقتصادية التي سادت يوغسلافيا منذ عام 1953م أثرها البالغ في الإسراع في تطبيق هذا النظام الذي يقوم في جوهره على إدارة المشروعات ذاتياً من خلال ممارسة الإدارة لمجموعتين من الوظائف تتضمن المجموعة الأولى اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بتحديد سياسة المشروع وتنظيم استخدام العمل فيه وبالإشراف العام على مختلف أوجه النشاط داخل المشروع وفي مختلف فروعه.

بالإضافة إلى توزيع العائد الصافي أو الدخل الناتج عن نشاط المشروع. ويقوم العاملون بالمشروع بممارسة هذه الوظائف عن طريق أو بواسطة مجلس العمال

ولجنة الإدارة والمدير والشكل أو الرسم المبسط التالي يوضح هيكل الوحدةالإنتاجية أو وحدة العمل الجماعية كما يطلق عليها في هذا النظام.



أما المجموعة الثانية من الوظائف وتختص بالإشراف على العمليات التفصيلية للإنتاج ووضع القرارات الأساسية موضع التنفيذ ويأتي في مقدمة هذه الوظائف المهندسون والمحاسبون والإداريون ومديرو الأفراد ومن هم على شاكلتهم.

وكما سبقت الإشارة فإنه لا يحق للعمال إدارة المشروع بطريقة مباشرة بل من خلال مجلس العمال كممثل لهم. مع العلم بأن هذه المجالس الخاصة بالعمال كانت مهمتها في بداية تكوينها هي بمثابة مجالس لاستطلاع الرأي تجمع عن طريقها شكاوى العمال واقتراحاتهم لتقدم إلى مديري المشروعات المعينين عن طريق السلطات المركزية.

غير أنه ابتداءً من عام 1953م وكنتيجة للتطورات الاقتصادية التي سبق ذكرها فإن تلك المجالس المختارة من قبل العمال والممثلة لهم قد لعبت دوراً مستقلاً

إلى حد كبير في إدارة المشروعات الصناعية حيث إنها تعتبر الهيئة العليا في المشروع والتي تقوم بتقرير الأمور الأساسية في سياسته.

كيفية عمل واختيار هذه الهياكل القيادية والتنفيذية في المشروعات الاقتصادية:

أولاً: المجالس العمالية (THE WORKERS COUNCIL): وينتخب أعضاء هذه المجالس عن طريق العاملين بالمشروع ولمدة عام واحد وذلك بالاقتراع العام المباشر ويتوقف عدد أعضاء مجلس العمال على حجم المشروع وأسلوب تنظيمه غير أنه قد يتراوح ما بين 15و120 عضواً. وفي أول اجتماع لهذا المجلس بعد انتخابه يقوم بانتخاب رئيس له من بين أعضائه ويتخذ قراراته أثناء الاجتماعات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين من أعضائه.

هذا ومن أجل خلق علاقات أوثق بين مجلس العمال والعاملين في المشروع ككل يقوم بدعوة جميع العاملين للاجتماع عادة كل ثلاثة شهور وذلك لمناقشة الأمور الهامة التي تتعلق بالمشروع والقيام باستفتائهم في الأمور المعروضة وذلك بالاقتراع السري.

ثانياً: لجنة الإدارة أو هيئة الإدارة (THE MANAGING BOARD): وتقوم بإدارة المشروع وذلك في إطار قرارات وتوصيات مجلس العمال مع مراعاة القوانين واللوائح التي تقرها الحكومة الاتحادية ويتراوح عدد أعضائها من 3 إلى 11 عضواً بما فيهم المدير بحكم منصبه ويتم اختيار أو انتخاب أعضاء هذه اللجنة من قبل مجلس العمال بالاقتراع السري ولمدة عام واحد ولا يسمح بإنتخاب أي عضو لأكثر من سنتين متتاليتين، كما أنه لا يسمح بإعادة الانتخاب لأكثر من ⅓ أعضائها.

والجدير بالذكر أن أعضاء مجلس العمال ولجنة الإدارة لا يتقاضون أية مكافآت أو علاوات سوى مرتباتهم العادية.

ثالثاً: المدير DIRECTOR: ويعتبر الشخص المسئول عن عمليات الإدارة اليومية للمشروع، كما أن اختياره النهائي لهذا المنصب يرجع إلى لجنة مشتركة تتكون من ممثلين لمجلس العمال والجمعيات أو النقابات المهنية المختصة تعينهم الحكومة

المحلية في المنطقة التي يقع فيها المشروع. كما أن اختصاصاته تتلخص في: تنظيم عمليات الإنتاج في المشروع وإدارة العمليات المختلفة بما يتفق وقرارات مجلس العمال ولجنة الإدارة وتمثيل المشروع في مباحثاته وعقوده مع المشروعات الأخرى.

وبالرغم من أن اجتماعات هذه الهياكل التنظيمية التي أشرنا إليها تتسم في أغلب الأحيان بالديمقراطية وربما الكفاءة حيث إنها تبنى عموماً على بيانات ومعلومات تجمع مسبقاً وتحلل وعادة ما تعين لجان خاصة من قبل هذه التركيبة التنظيمية وذلك بهدف استقصاء مشاكل معينة وتقديم تقارير مفصلة عنها.

إلّا أنه في بعض الأحيان وبحكم معايشتنا لهذا النظام أو التجربة فترة طويلة من الزمن لا تخلو من وجود توجيهات وربما تدخلات في تحديد سياسة وإدارة المشروعات الصناعية وفي اختيار رؤساء مجالس العمال ولجان الإدارة والمدراء من قبل الجهات العليا المختصة في البلاد وقد يكون لمثل هذه الإجراءات ما يبررها.

أما من حيث الأمور والإجراءات المالية في مثل هذه المشروعات فإنه يمكننا التركيز على الجوانب التالية:

1 ــ من العائد الكلي للمبيعات تستقطع تكاليف العمليات الإنتاجية مثل تكلفة المواد الخام والطاقة وأقساط استهلاك المعدات والمباني والعوائد والرسوم التي تتقاضاها الحكومة الاتحادية بصفتها المالك لوسائل أو عوامل الإنتاج التي يستخدمها المشروع، كذلك الأجور والمرتبات التي تدفع لجميع العاملين في المشروع.

2 ــ ما يتبقى بعد ذلك نستقطع منه الضريبة على الأرباح (PROFITSTAX) وكما يعبر عنها في النظام الرأسمالي والتي تذهب هي الأخرى إلى الخزينة العامة أو الحكومة الاتحادية وعادة ما يكون معدل هذه الضريبة مرتفعاً حيث تفرض على العائد الصافي للمشروع ثم نسبة معينة منه تعطى إلى (الأوبشتنا) أو الكوميون (أصغر وحدات أو هيئات الحكم المحلي» كما يسمونها والذي يقع المشروع في نطاقتها أو دائرتها.

3 ــ وما تبقى بعد ذلك وبعد إجراء كل الاستقطاعات الآنفة الذكر يكون هذا الجزء الأخير تحت تصرف مجلس العمال الذي يقوم بتوزيعه مع مراعاة حدود

قانونية معينة مثل استخدامات إعادة الاستثمار أو حسب تعبيرهم اعني اليوغسلاف (REPRODUKCIFA) ومعناها بالإنجليزية (REPRODUTION) لتوسيع نطاق المشروع أو تحسينه وذلك من أجل دعم المنح أو القروض التي يحصل عليها المشروع من الميزانية العامة أو الحكومة الاتحادية. والإنفاق على بعض المرافق والنواحي التي تفيد العاملين بالمشروع مثل بناء مساكن لهم أو إعطائهم مكافآت وذلك لتحفيزهم على رفع مستوى كفاءتهم ورفع إنتاجيتهم. وبذلك رأينا أن المجالس العمالية المنتخبة أو المختارة من قبل العاملين في المشروعات المختلفة قد نالت اختصاصات وسلطات واسعة في إدارة هذه المشروعات وخاصة في مجال توزيع الدخل الصافي بين مكافآت العمال ورصيد الاستثمار وتوجيه الإنتاج. أيضاً بدأ يبرز دور السوق من خلال تطبيق اللامركزية واستقلال المشروعات وتوجيه الاهتمام إلى سلوك المستهلك حيث أصبحت اختياراته تؤثر كثيراً في توجيه القرارات الاستثمارية من خلال قوى العرض والطلب وحركة الأسعار وتضاءل دور الحكومة المركزية المباشر في المجال الاقتصادي وزادت الأعباء على الأجهزة والجهات الأخرى المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتنمية المحلية أو المكانية وخلق المشروعات الجديدة وباختصار أصبح دور الحكومة المركزية أو الاتحادية يقتصر على تحديد الإنتاج والأسعار في مجالات المنافع العامة مثل المواصلات أي تقريباً مشروعات البنية التحتية أو الأساسية وكذلك بالنسبة للمشروعات الجديدة في صناعات أساسية محددة. كما انخفض معدل تمويل الاستثمارات في المشروعات في الميزانية العامة للدولة وفق هذا النظام الجديد أو أسلوب الإدارة الذاتية (SELF-MANGEMENT) بحيث أصبحت موارد الميزانية العامة لا تغطي إلّا نسبة ضئيلة من إجمالي الاستثمارات فخلال عامي (1957ـ1958م) شكلت هذه النسبة ⅓ حجم الاستثمارات فقط في حين كان في السابق ووفق أسلوب التخطيط المركزي الشامل كانت تمول كل الاستثمارات تقريباً من الميزانية العامة للدولة ولكن الآن ووفق نظام التسيير الذاتي اختلف الوضع فأصبحت الاستثمارات الصناعية التي تمول من أرصدة أو مخصصات الميزانية تعطي في صورة قروض للمشروعات واجبة السداد. في حين وكما نعلم وقد سبقت الإشارة أيضاً بأن هناك مبالغ أخرى ترصد في الميزانية لم تكن واجبة السداد مثل مبالغ حجم الاستثمارات ذات الأهمية العامة وعلى سبيل المثال مشروعات السكك الحديدية

والطرق والموانىء وغيرها. ولمزيد من الإيضاح وبالتحديد فإن جميع الاستثمارات التي تكون على هيئة قروض تقدم من قبل المصرف الفيدرالي للمشروعات على أساس تنافس تعتبر واجبة السداد.

فمثلاً: إذا أرادت محلة أو جهة أو مقاطعة إقامة مشروع جديد أو توسيع نطاق مشروع قائم فإن تلك الجهة تقوم بتقديم طلب إلى المصرف الوطني الاتحادي يحتوي على تقدير التكاليف الإنشائية أو التوسيعات المطلوبة وكذلك على بيانات بكمية الإنتاج المتوقعة عند تشغيل هذه الاستثمارات الجديدة وأيضاً عن تكاليف مستلزمات هذا الإنتاج. وفي هذه الحالة يقدم المصرف القرض أو القروض للمشروعات التي يتبين أن لها أكبر فرص النجاح وذلك من الموارد الائتمانية المتاحة للقطاع الذي يتبع له المشروع. هذا فيما يتعلق بجانب التمويل أما بالنسبة لتحديد كمية السلع التي يقوم المشروع بإنتاجها والسعر الذي تباع به فإنهما يتقرران وفقاً لظروف العرض والطلب وخاصة بالنسبة لمعظم السلع النهائية حيث تكون أسواقها حرة ومفتوحة.

أما فيما يتعلق بالمواد الخام والمعدات فإن للمشروعات الحرية في الدخول في عقود مع بعضها البعض وفي إطار تحديد الكميات المتعاقد عليها وأسعارها وفق تلك العقود أو الاتفاقيات.

هذه باختصار شديد نبذة عن كيفية عمل وأسلوب الإدارة الذاتية وهو بالرغم من أنه أسلوب حديث يتمشى مع ظروف يوغسلافيا وتطورها الاقتصادي وخاصة خلال مرحلة تحولها من النظام المركزي إلى اللامركزي لكنه لا يخلو من بعض العيوب والمساوىء والتي سنحاول شرحها فيما بعد. وبعد أن أتطرق بشيء من الإيجاز إلى تنظيم الزراعة أو قطاع الزراعة حتى تكتمل الصورة لدى القارىء أو الباحث في مجال الإدارة الاقتصادية.

تنظيم الزراعة أو القاطع الزراعي:

في البداية حذت يوغسلافيا حذو الاتحاد السوفييتي سابقاً في برنامج جماعية الزراعة والذي بموجبه قسمت الوحدات الزراعية إلى نوعين من المزارع الجماعية وذلك حسب النظام الروسي:

أ ــ المزارع الجماعية الكلخوزات (KOLHOZ): وهي تعني باللغة الروسية مزرعة تعاونية يديرها العاملون فيها من أسر الفلاحين وغيرهم وتمتلك الجرارات والحيوانات. وتقوم بزراعة الأرض واستغلالها جماعياً.

ب ــ المزارع الحكومية أو مزارع الدولة: ويطلق عليها باللغة الروسية (SOVHOZ) التي هي عبارة عن مزارع تدار من قبل الدولة لحسابها وتعتمد على تقنية أكثر تطوراً من تلك التي تستخدم في المزارع الجماعية.

وبذلك يمكننا القول بأن يوغسلافيا قد سارت على هذا النمط والذي يعني كما سبقت الإشارة جماعية الزراعة ولكن نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية التي حتمت عليها السير على أسس اللامركزية في الإدارة الاقتصادية فقد تخلت على برنامج جماعية الزراعة في عام 1953م وأدخلت بعض التنظيمات التي تتصل بعلاقات الملكية الزراعية وذلك عن طريق إحلال الجمعيات التعاونية الزراعية وقد اتخذت الخطوات العملية التالية:

1 ــ حل أي مزرعة جماعية إذا ما رغبت أغلبية أعضاء المزرعة في تحقيق هذا الهدف حيث كما نعلم أن تكوين هذه المزارع كان أيضاً اختيارياً.

2 ــ إعطاء الحرية لأعضاء المزارع الجماعية في تركها وكذلك منحهم الحق في أخذ أي ممتلكات أحضروها عند انضامهم إلى هذه المزارع. ولا ينطبق هذا الشرط على المزارع الحكومية.

3 ــ تطبيق نظام الإدارة الذاتية على ما تبقى من المزارع الجماعية وسريان تطبيقه بالنسبة للمزارع الجديدة.

هذا وقد ركزت الحكومة اليوغسلافية اهتمامها بعد تطبيق هذه القرارات والإجراءات المشار إليها على المزارع الخاصة وعملت على تنمية وتدعيم التعاونيات الزراعية الاختيارية وبذلك أصبح كل مزارع يمتلك مزرعته ويديرها بمفرده مستقلاً عن المزارعين الآخرين كما أن الجمعيات الزراعية بدأت في مزاولة نشاطها الذي يقوم على شراء السلع الاستهلاكية المصنعة لمقابلة احتياجات أعضائها وأيضاً بيع المنتجات الزراعية بالنيابة عنهم علاوة على

الاقتراض وخلق رصيد للمدخرات وبعض المزايا الأخرى مثل الحصول على الأسمدة والآلات الزراعية بأسعار منخفضة وإمكانية الحصول على القروض وبذلك أصبح دور القطاع العام يتضاءل شيئاً فشيئاً في مجال الزراعة ففي عام 1963م استحوذت فقط على 10٪ من إجمالي المساحة المزروعة وحتى بدأ يتلاشى في الآونة الأخيرة. وهذا بالطبع يؤكد على دور ووزن القطاع الخاص في الزراعة وأهميته في يوغسلافيا. وفيما يلي نورد الجدول الذي يوضح المساحة الإجمالية المزروعة وتوزيعها بين القطاعين الاجتماعي والخاص ومعدل مساهمة كل قطاع وذلك خلال الفترة من (1957ـ1968م) (والذي ذكره الدكتور ميخايلو راديتش أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة بلغراد).

المساحة المزروعة في يوغسلافيا وتوزيعاتها بآلاف الهكتارات:

السنة	إجمالي المساحة المزروعة	مساهمة القطاع الاجتماعي	٪	مساهمة القطاع الخاص	٪
1957	10,200	828	8,0	9,380	92,0
1958	10,200	851	8,3	9,390	91,7
1959	10,200	912	8,9	9,340	91,1
1960	10,300	1,030	10,0	9,230	90,0
1961	10,300	1,160	11,3	9,173	88,7
1964	10,300	1,350	13,1	8,950	86,9
1967	10,200	1,453	14,0	8,747	86,0
1968	10,200	1,468	14,3	8,732	85,7

المصدر: الدكتور ميخايلو راديتش «أهداف التنمية الاقتصادية ووضع الزراعة في يوغسلافيا»، المكتبة الزراعية بلغراد 1970م صفحة 31 (باللغة الصربية الكرواتية).

وفي الختام أود أن أؤكد ونحن بصدد الحديث عن تنمية وتطوير الزراعة في يوغسلافيا بأن الزراعة لم تؤمم أثناء الحرب العالمية الثانية أو حتى بعدها

مباشرة كما هو الحال بالنسبة للصناعة، وإنما خلال الفترة من (1945-1948م) طبق بشأنها قانون الإصلاح الزراعي والذي حددت بمقتضاه حيازة الأرض الزراعية بما لا يتعدى (60) فداناً للمزارع الفرد أي بما يعادل (24) هكتاراً، وبذلك صادرت الحكومة الأراضي الزائدة عن هذا الحد واستخدمتها لغرض تشجيع وتكوين المزارع الجماعية والتي سبقت الإشارة إليها حيث كان تكوين مثل هذه المزارع يتم بطريقة اختيارية وعلى أساس اتفاق مجموعة من المزارعين على وضع أرضهم وماشيتهم سوياً لتكوين مزرعة جماعية وبذلك تقوم الحكومة بإضافة بعض المساحات من الأرض لتوسيع حجم هذه المزرعة بهدف تحفيز مؤسس مثل هذه المزارع على قبول بعض المزارعين الذين لا أرض لهم لكي يصبحوا أعضاءً في هذه أو تلك المزارع. ولكن على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة في بداية الأمر على تشجيع المزارعين إلى الانضمام وتكوين المزارع الجماعية ومدها بالآلات الزراعية والأسمدة وإنشاء المباني اعتقاداً منها على زيادة ورفع القدرة الإنتاجية الزراعية وإحلال الزراعة الواسعة أو التوسعية الحديثة محل الزراعة التقليدية المتبعة في المزارع الصغيرة. إلاّ أن هذا النمط أو الأسلوب من الزراعة قد فشل في يوغسلافيا لعدة أسباب أهمها، وجود القطاع الخاص أصلاً في قطاع الزراعة، وعدم توفر الظروف المواتية لإنجاحه كالتي ربما توفرت في الاتحاد السوفييتي سابقاً، وعدم وجود محطات وورش للآلات والجرارات الزراعية وصيانتها مثل التي أدخلت لخدمة تلك المزارع في روسيا، كما أنه لم يتم توفير الحجم المطلوب من الاستثمارات وبالشكل المطلوب، وذلك نظراً لظروف يوغسلافيا الاقتصادية من جهة والاتحاد السوفييتي سابقاً من جهة أخرى، حيث كان يعتبر الدولة الوحيدة التي تقوم بدعم دول أوروبا الشرقية ويوغسلافيا في ذلك الوقت وفي نفس الوقت يقوم بإعادة بناء اقتصاده الذي دُمِرَ خلال الحرب العالمية الثانية. وأخيراً مقاومة ومعارضة المزارعين في الانضمام إلى المزارع الجماعية وعدم رغبتهم في وضع أنفسهم تحت تحكم الحكومة فما يختص بتقرير ماهية الإنتاج الذي ينتجه وكميته والمعدل الذي يجب أن يبيعه من محصوله إلى الحكومة وبالسعر الذي ترتضيه. لذلك ولكل هذه الأسباب رأينا أن المزارع الجماعية في

يوغسلافيا لم تغط سوى 23٪ من الأرض المزروعة في عام 1951م أضف إلى ذلك أن أسلوب وطريقة الاختيار في تكوين المزارع الجماعية وعدم الإلزام والإجبار كما هو متبع في الاتحاد السوفييتي سابقاً وفي ظل أسلوب التخطيط المركزي الشامل ربما ساعد كثيراً يوغسلافيا من خلال معايشتها وتجربتها لأسلوب التخطيط المركزي فترة قصيرة من الزمن في خطتها الخمسية الأولى (1947ـ1951م) التخلي عن هذا النظام وخلق نظام جديد في الإدارة يعرف بنظام التسيير الذاتي ولذلك اعتبرت تجربتها تجربة فريدة تختلف عن دول أوروبا الشرقية الأخرى وهذا في رأيي دفع الكثير من المفكرين والباحثين عندما يحاولون دراسة أو بحث ظاهرة اقتصادية أو سياسية معينة في دول الكتلة الشرقية يفردون لدولة يوغسلافيا جانباً منفصلاً أو خاصاً بها. في مثل هذه الدراسات والبحوث. ولذلك رأيت من واجبي أن أقدم أهم ملامح التجربة اليوغسلافية في مجال التسيير الذاتي والبناء الاشتراكي في هذه الدولة بما يقارب من أربعين عاماً. دون أي تقييم إلى هذه التجربة حيث إني أترك هذا الجانب إلى القارىء الذي يعيش تجربة الجماهيرية العظمى المسيرة ذاتياً وشعبياً بواسطة المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية على اعتبار أن التسيير الذاتي جزء من التسيير الشعبي. مع التأكيد على أن مشكلة الإدارة الاقتصادية قد واجهت جميع الدول الاشتراكية حيث إنها تستند إلى نوع من التفسير الاقتصادي للتاريخ وبذلك تعطي الاقتصاد أهمية بالغة في النظرية. ولكنها في التطبيق تواجه العديد من المشاكل نتيجة لسوء وضعف الإدارة الاقتصادية ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تمسكها الشديد بآراء ماركس وانجلز التي انصبت على الدول الرأسمالية على اعتبار أن الاشتراكية ستبدأ وتطبق في هذه الدول كما كانا يعتقدان، وبذلك لم تتضمن دراساتهم أي تحليل لما يمكن أن يكون عليه الوضع بعد تحقيق الثورة الاشتراكية وزوال الرأسمالية وبذلك نجد الاشتراكيين قد فوجئوا بالفعل بإدارة الاقتصاد الاشتراكي دون أن تتوفر لديهم دراسات كافية لمثل هذا النظام الجديد. أيضاً ارتيابهم المستمر في نظريات الاقتصاد البورجوازي أو الرأسمالي أفقدهم القدرة على استخدام العديد من أدوات التحليل الاقتصادي الحديث. على الرغم من أن بعض الاقتصاديين الاشتراكيين المحدثين والمجددين أمثال

الاقتصادي البولندي الأصل أوسكار لانج (OSKAR LANGE) الذي استطاع التوفيق بين أساليب التحليل الاقتصادي الحديث وبين الأفكار الاشتراكية في محاولة منه لتفادي الضعف الشديد في الإدارة الاقتصادية في الدول الاشتراكية. وهذه حقيقة على الرغم من أنني لست أيضاً من الذين يتحدثون عن سلامة النظرية وفساد التطبيق لأن النظريات كي يقولون لا توضع لكي تحتل رفوف المكتبات لأن التطبيق هو المحك.

لقد كانت الماركسية إنجازاً عظيماً في رأي البعض من الكتاب والمفكرين حيث تركت بصماتها على الفكر الإنساني لكن تأثيرها الحقيقي لم يكن في المعسكر الشرقي، ولكنه كان في المعسكر الغربي فلولا الماركسية والخشية منها وانتقال أفكارها ما فكر المنظرون في النظام الرأسمالي في تطوير أنفسهم وتطوير آليات هذا النظام بحيث يكفل قدراً هائلاً من الضمان الاجتماعي والمساواة وعلى الذين لا يصدقون أن يقرأوا تاريخ الفكر الاقتصادي أو المذاهب الاقتصادية في النظام الرأسمالي ويتوقفوا قليلاً عند قانون الأجور للاقتصادي الإنجليزي ديفيد ريكاردو (DAVID RECARDO)(1772_1823م) الذي يقول:

«إن الأجور ستستقر مع مرور الزمن في مستوى المعيشة أي في الحد الأدنى للحياة بمعنى لا تتجاوز حد الكفاف».[1] وعليهم أن يقارنوا واقع الرأسمالية في الوقت الحاضر حيث الضرائب التصاعدية وإعانة البطالة والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي ورعاية الطفولة ومجانية التعليم في بعض مراحله. وهذا كله حصاد الماركسية وهو يعتبر درساً تاريخياً استفاد منه النظام الرأسمالي. في حين أن الماركسية لم تستفد من النظام الرأسمالي والتعددية الحزبية وحرية الرأي والعقيدة واحترام حقوق الإنسان ولكنها تقوقعت خلف الستار الحديدي (IRON-CURTAIN).

أيضاً وفي هذا الجانب يقول كارل ماركس: «إن الرأسمالية تحمل عوامل

---

(1) تبني كارل ماركس (1818_1883م) فكرة الأجور عند ريكاردو وطورها على أساس اعتقاده أن التقدم التقني يسبب البطالة ويؤدي إلى تخفيض الأجور.

فنائها بداخلها» ولذلك رأينا الرأسمالية قد انتبهت إلى تلك العوامل بحكم نظامها الديمقراطي واعترفت بها فنجت من الفناء ومن مقولة كارل ماركس.

أيضاً يجب أن نقول إن ماركس لم يكن بأية حال أول من اكتشف وجود الطبقات وما بينها من صراع وهو ما يؤكده الدكتور إسماعيل صبري عبد الله فإذا ما حصرنا البحث في دائرة علم الاقتصاد وحدها فإن المدرسة الطبيعية أو الفيزوقراطية في فرنسا في القرن الثامن عشر قد بنت تحليلها الاقتصادي على التمييز بين الطبقات من حيث كونها منتجة أو غير منتجة تستحق دخلها أو تنتزعه بقوة السلطة. وفي قراءة أخرى وفي إطار تطوير الإدارة الاقتصادية في دول أوروبا الشرقية نجد الاقتصادي التشيكو سلوفاكي الأصل شومبيتير (J.A SCHUMPETER) (1883_1950م) والمعروف بأبحاثه ودراساته وتحليلاته للدورة الاقتصادية ومفهوم الربح وارتباطه بالابتكار وقد حدد خمسة أنواع من التجديدات والابتكارات نوجزها فيما يلي: (1) إنتاج سلعة جديدة لم تكن موجودة من قبل. (2) إدخال أسلوب أو طريقة جديدة في الإنتاج بشرط أن تكون فنية. (3) فتح سوق جديدة للسلعة المنتجة. (4) اكتشاف أو كشف مصدر جديد للمادة الأولية. (5) إقامة تنظيم جديد في الحياة الاقتصادية كإقامة أو تحطيم احتكار على سبيل المثال.

ولا أريد هنا الدخول في المزيد من التحليلات الاقتصادية واكتفي بهذا القدر، وأتناول النظام المصرفي حتى تستكمل الصورة في هذا النظام.

النظام المصرفي:

لقد كان سائداً في يوغسلافيا قبل إدخال بعض التعديلات والإصلاحات في قطاع المصارف في عام 1965م حيث كان يتكون هيكل النظام المصرفي من وجود المصرف الوطني أي المصرف المركزي وثلاثة مصارف متخصصة وعدد ستة مصارف أخرى موزعة حسب عدد الجمهوريات لكل منها مصرف علاوة على مجموعة أخرى من المصارف أو الفروع المحلية. وفي ظل هذا النظام القديم يقوم المصرف الوطني المركزي بنفس الدور التقليدي للمصارف المركزية في الدول الأخرى وهي وظيفة إصدار أوراق النقد القانوني تحت قيود

وشروط معينة والقيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة. أما بالنسبة للمصارف المتخصصة فكان أحدها يختص بالاستثمار والثاني بالزراعة والثالث بالتجارة الخارجية والمصارف المحلية الأخرى تقوم بالعمليات المصرفية قصيرة وطويلة الأجل حيث كانت تتسلم ودائع المشروعات وتقوم بتمويل العمليات الجارية وكذلك الاستثمارات في نطاق اختصاصها. غير أنه وعلى ما يبدو أن هذه المصارف المحلية كانت مطالبة بتقديم ميزانيات مستقلة لكل من المعاملات قصيرة الأجل وطويلة الأجل وكما هو معروف فإن الأرصدة أو الأصول (ASSETS) قصيرة الأجل لدى هذه المصارف تتكون من الحسابات الجارية الخاصة بالمشروعات والائتمان الذي يمدها به المصرف الوطني أو المركزي. في حين اشتملت أرصدتها طويلة الأجل على رأسمالها الخاص والودائع الآجلة للمشروعات علاوة على الأرصدة الاستثمارية التي تقدم إليها من المنظمات أو مؤسسات العمل الواقعة في نطاقها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات الاقتصادية ومنظمات ومؤسسات العمل الاقتصادية الموجودة أرصدتها لدى هذه المصارف أنها في حالة ما وجدت أن هذه الأرصدة والقروض المتاحة لها من المصارف المحلية ليست كافية لتمويل عملياتها واستماراتها فإنها بإمكانها التوجه إلى مصرف الجمهورية التابع له المشروع أو إلى أحد المصارف المتخصصة.

هذا وخلال شهري الربيع «مارس» وهانبال «أغسطس» عام 1965م تم إدخال قوانين وتنظيمات عديدة ترتب عليها حدوث تغييرات أساسية وجوهرية في النظام المصرفي في يوغسلافيا حيث أصبحت المصارف بموجب هذا النظام مرغمة على التخصص بحيث إما أن تكون مصارف تجارية أو مصارف للاستثمار أو مصارف مختلطة.

وعلى هذا الأساس فإن المصرف التجاري يجب ألّا يقل رأسماله عن بليون من الدينارات اليوغسلافية والاحتياطي عن ثلاثة بلايين ومصرف الاستثمار عن عشرة بلايين والمصرف المختلط يجب هو الآخر ألّا يقل رأسماله عن خمسة بلايين وكذلك الاحتياطي من الدينارات اليوغسلافية. وبذلك أعيد تنظيم

القطاع المصرفي واستحدثت عمليت الإندماج بين هذه المصارف والتي تمت خلال الفترة القانونية المسموح بها والتي امتدت حتى نهاية شهر الربيع «مارس» 1966م وبذلك أصبحت هذه المصارف في هذه المرحلة تتكون من ثمانية مصارف للاستثمار وعدد 61 مصرفاً تجارياً و39 مصرفاً مختلطاً. وارتبطت بالمشروعات بحيث أصبح المصرف يتوقف وجوده على ضرورة مساهمة عدد من المؤسسين أي المشروعات الاقتصادية والسلطات المحلية ومن هم على شاكلتها في رأسماله وطالما أنها تدار عن طريق هؤلاء المؤسسين فقد أصبح لكل منهم قوة تصويتية تتناسب مع ما يمتلكه في رأسمال المصرف وبذلك تقرر أن يسمح لأي مؤسس أن يحصل على أكثر من 10٪ من رأس المال.

أيضاً ومع مراحل تطور نظام التسيير الذاتي (SELF-MANGEMENT) جاءت تعديلات وتغييرات أخرى في عام 1967م تم بمقتضاها تعديل بعض الأدوات التي يستخدمها المصرف الوطني أو المصرف المركزي للتحكم في الائتمان من حيث إعادة السداد ومعدل الفائدة. كما أعطيت حرية أكبر للمصارف التجارية وغيرها بحيث أصبحت تقوم بتوزيع الائتمان (CREDIT) الذي لديها كيفما تشاء مع مراعاة الحدود المنصوص عليها والمقررة قانوناً وكذلك عدم وجود حدد قصوى مفروضة على الائتمان الذي يقدمه المصرف الوطني أو المركزي إلى المصارف الأخرى.

والحقيقة أن يوغسلافيا شهدت تطوراً ملحوظاً في هذا المجال علاوة على عدم وجود قيود مفروضة على تنقل الأفراد بل هناك حرية كاملة في التنقل وظلت مصارفها تحتفظ بالعملات الصعبة وأصبح من حق المواطنين اليوغسلاف العاملين خارج يوغسلافيا فتح حسابات خاصة وبالعملة الصعبة داخل هذه المصارف وفي الأونة الأخيرة أصبح الدينار اليوغسلافي مرتبطاً ببعض العملات الأوروبية وخاصة المارك الألماني.

الفصل الرابع

أحداث أوروبا الشرقية وأثرها على صراع قوميات يوغسلافيا

لقد كان للفكر السوفييتي الجديد المتمثل في (إعادة البناء) «PERES-TROIKA» والتي تعني باللغة الإنجليزية (RECONSTRUCTION) والعلانية (GLASNOST)أي المصارحة والمكاشفة أثرها الواضح في التغيرات السياسية والاقتصادية ليس فحسب داخل الاتحاد السوفييتي سابقاً بل تعدتها إلى دول أوروبا الشرقية ابتداءاً من انتصار نقابة التضامن في الانتخابات التي جرت في بولندا في شهر الصيف يونيو 1989م) وتشكيل أول حكومة برئاسة تاديوس مازوفسكي (TADEUSZ MAZOWIECKI) (TADEUSZ MAZOWIECKI).

من هذه النقابة وسقوط الحزب الشيوعي الذي سيطر على البلاد أكثر من 40 سنة وهدم سور برلين الذي تم إنشاؤه في شهر هانبال (أغسطس 1961م) وانتهاء بالاطاحة وإعدام الرئيس الروماني نيكولاي تشاوسكو في شهر الكانون (ديسمبر 1989م).

وحتى في داخل الاتحاد السوفييتي سابقاً نفسه سيطرت الشيوعية مدة 72 عاماً أي من عام (1917ـ1989م) على اعتبار أنها النظام الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق سعادة الإنسان وذلك وفق المقولة الماركسية التي تقول: «إن المجتمع الاشتراكي يطبق اقتصاداً مخططاً على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج وهكذا يمكن تفادي فوضى الإنتاج والأزمات الدورية التي هي من

خصائص النظام الرأسمالي وبذلك يستمر الإنتاج في تلبية الحاجات المتزايدة المادية والثقافية للجماهير».

لقد بدأت مرحلة جديدة في تاريخ المنظومة الاشتراكية التي ضمها حنف وارسو الذي أنشىء بموجب الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في 1955/5/15م والذي تم حله في عام 1991م ولا شك أن المتأمل للأحداث التي وقعت في أوروبا الشرقية يلاحظ أن هناك قصوراً في الأداء الاقتصادي يتضح من خلال الاختناقات في الإنتاج والتي ترجع إلى أن مستوى الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات يفوق كثيراً إمكانيات الإنتاج السلعي وعرض الخدمات بالإضافة إلى غياب الديمقراطية السياسية التي عجز نظام الحزب الواحد على تحقيقها. ولذلك رأينا أن الاتحاد السوفييتي سابقاً أقر مبدأ تعدد الأحزاب وذلك بعد إلغائه المادة السادسة من الدستور التي كانت تنص على احتكار أو انفراد الحزب الشيوعي بالسلطة وذلك وفق ما قاله ستالين في المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي: «الحزب ليس هو الدولة وإنما القوة التي تقود الدولة».

أيضاً القول بأن أزمة المجتمعات الاشتراكية ترجع لغياب النظرية السليمة وقصورها في التطبيق فيه الكثير من التجاوز. فالنظرية قائمة وهي ترتكز على الجماعية واعتبار العمل أساس القيمة وتملك الدولة أو القطاع العام لعوامل الإنتاج وتنظيم العائد منها وتخطيط الإنتاج وتوزيع العائد على العاملين فيه وفقاً لما يبذلونه من جهد فيه مع ضمان نصيب لغير القادرين على العمل وتهيئة الإطار السليم لتنشئة الأجيال القادمة. كما أنها لم تأت من فراغ أو اعتمدت على غيبيات وإنما قامت على أساس المادية الجدلية واستقراء تطور المجتمع الإنساني على مدار التاريخ ولكن أفسدها من أمنوا بها وطبقوها ووصلوا بشعوبهم إلى عكس ما نادت به.

والواقع أنني لا أريد الدخول في مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع الذي يحتاج إلى دراسة العديد من الجوانب لإثرائه والإسهاب فيه حيث قد لا يكون لدينا الوقت الكافي لتوضيح كل هذه الجوانب من جهة وفي نفس الوقت لا نريد الخروج عن الموضوع المطروح أمامنا من جهة أخرى.

المهم أن يوغسلافيا ليست بعيدة عن موقع أحداث أوروبا الشرقية فبحكم موقعها الجغرافي الذي سبق التحدث عنه في الفصل الأول من هذا الكتاب ربما جعلها تتفاعل بسرعة مع هده الأحداث فرومانيا التي شهدت الإطاحة بالديكتاتور نيكولاي شاوسكو قريبة جداً من حدودها ومتاخمة لها بل ولديهما تعاون مشترك في أكبر مشروعات الطاقة وأعني توليد الطاقة الكهربائية وأهمها مشروع «الجرداب» المقام على نهر الدانوب وهو مشترك بين يوغسلافيا ورومانيا. أيضاً الانتخابات التي جرت في عام 1990م حيث كانت أول انتخابات حرة تجري في البلاد بعد رحيل الرئيس تيتو في عام 1980م حيث ظهر التيار القومي والليبرالي وكانت أيضاً نقطة تحول خطيرة في اتجاه تعزيز قوي القوميات وخاصة القومية السلوفينية والكرواتية في مواجهة القوى الشيوعية التي تتمثل في معظمها من الصرب. وبذلك اعتبرت هذه الانتخابات نصراً للدموقراطيات في أغلب مناطق يوغسلافيا إلا في جمهورية الجبل الأسود حيث انتصر الحزب الشيوعي وفي جمهورية صربيا تحول الحزب الشيوعي إلى اسم الحزب الاشتراكي. وفي شهر الربيع «مارس» 1991م قدم الرئيس اليوغسلافي يورياف يوفيتش استقالته من رئاسة المجلس الاتحادي وذلك نتيجة لتصاعد الصراع القومي ورفضه اقتراح بأعلان حالة الطوارىء في البلاد وأيضاً تدخل الجيش الاتحادي لقمع حركات الاستقلال والانفصال من جانب واحد من قبل جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا. كذلك اشتعال الموقف حتى داخل جمهورية صربيا ضد الحكم الشيوعي وبذلك أصبحت البلاد على حافة حرب أهلية مدمرة وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المجموعة الأوروبية المشتركة والأمم المتحدة والاجتماعات المستمرة لوزراء خارجية الجمهوريات اليوغسلافية الستة في لاهاي وذلك لا لإيجاد حل لهذا الصراع والعودة إلى نظام تناوب الجمهوريات في مجلس الرئاسة الأعلى والذي يضم عدد ثمانية أعضاء بحسب عدد جمهورياتها وأقاليمها. وبذك يمكن القول بأن الاتجاهات الليبرالية في الاتحاد السوفييتي سابقاً وفي دول أوروبا الشرقية وخاصة بولندا التي رفعت وأكدت شعار (COMMUNISM CRUMBLES IN POLAND AND DEMOCRACY RUMBLES) أتاحت الفرصة وجعلت جمهورية سلوفينيا التي تعتبر أغنى

جمهوريات يوغسلافيا وأكثرها تطوراً والتي تمثل صادراتها 25٪ من صادرات يوغسلافيا تنسحب من الحزب الشيوعي اليوغسلافي ولم تحضر حتى مؤتمره وتعلن الانتخابات الحرة في البلاد ثم حذت حذوها جمهورية كرواتيا مما جعل يوغسلافيا في نهاية المطاف تتحول إلى نظام تعدد الأحزاب على اعتبار أنه السبيل الوحيد للتخلص من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها والتضخم وبدأت في تطبيق نظام اقتصاد السوق منذ منتصف عام 1989م والذي حتم عليها نبذ النظام الشيوعي من خلال حل الحزب الشيوعي وتكوين الأحزاب والعودة إلى الحريات وانتصار الديمقراطيات وعدم تحديد الأسعار بمعنى توازن العرض والطلب في السوق والذي تحتمه طبيعة النظام الرأسمالي.

أيضاً ما حدث في ألبانيا التي تقع في الجزء الغربي من شبه جزيرة البلقان والقريبة من جمهورية مقدونيا وإقليم كوسفو الذي أغلب سكانه من أصل ألباني والذين يطالبون بالقومية الألبانية حيث إنهم يعتبرون أنفسهم أقلية مضطهدة في يوغسلافيا ويرغبون في الانضمام إلى ألبانيا وإحياء دولة ألبانيا الكبرى وذلك من خلال المظاهرات التي قامت في عام 1968م أيام الرئيس تيتو الذي حسم الأمر وأعطى هذا الإقليم المزيد من الحريات والصلاحيات ثم بعد ذلك وبعد رحيل تيتو مباشرة وبالتحديد في عام 1981م وقع في هذا الاقليم ما يعرف بالثورة المضادة ضد الحكومة اليوغسلافية وهي تطالب بضرورة جعل هذا الإقليم الذي يتمتع بالحكم الذاتي والذي يدور في فلك جمهورية صربيا جمهورية مستقلة أسوة بجمهوريات يوغسلافيا الستة المعروفة وهذا بالطبع ما ترفضه الحكومة اليوغسلافية ودائماً كانت توجه أصابع الاتهام إلى جمهورية ألبانيا الشعبية التي خرجت من حلف وارسو في عام 1961م[1] نتيجة خلافها مع الاتحاد السوفييتي سابقاً والتي خضعت لحكم أنور خوجا الذي توفى في عام 1985م وحل محله رامز عليا وبدأت هذه الدولة المنعزلة والمنغلقة على نفسها إبان حكم أنور الخوجا تشهد أول انتخابات حرة بدأت مع نهاية

---

(1) عام 1946م تاريخ إعلان الجمهورية في ألبانيا وبدأ العدو الصهيوني في تهجير يهود ألبانيا في الوقت الحاضر.

شهر «الربيع» مارس وبداية شهر الطير «إبريل» من عام 1991م وهي ما لم تشهده منذ أكثر من خمسين عاماً والتي كان من نتائجها فوز الحزب الشيوعي الحاكم ولم يتحصل الحزب الديمقراطي المعارض سوى على سبعين مقعداً فقط وقد قامت المظاهرات ضد مهزلة هذه الانتخابات المزورة أيضاً وتجدر الإشارة إلى أنه في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي .(CSCE) الذي انعقد في برلين في 1991/6/20م قد تمت الموافقة على قبول ألبانيا عضواً فيه وبذلك أصبحت تتحرر من عزلتها. أيضاً وقد كان للزيارة التي قام بها أمين عام الأمم المتحدة خفير دوكيار إلى تيرانا في عام 1990م أثرها في صدور قرار من قبل السلطات الألبانية بالسماح لمواطني هذه الدولة بحرية التنقل وإصدار جوازات السفر لهم والسماح لهم بالسفر إلى الخارج. كما أعيد فتح أماكن العبادة كالمساجد وغيرها والتي كانت ممنوعة في البلاد منذ عام 1967م. وأعتقد أنه من واجبي في هذا الصدد أن أذكر أن الجماهيرية العظمى قد ساهمت في هذا الموضوع حيث أرسلت وفداً إلى ألبانيا يشرفني أني كنت أحد أعضائه في عام 1979م وأعتقد أنه تكررت مثل هذه الوفود والزيارات بين البلدين. المهم أن الجماهيرية العظمى كانت في كل هذه اللقاءات تصر على ضرورة فتح المساجد وغيرها من أماكن العبادة.

الخلاصة أن كل هذه الأحداث لها أثرها إلى حد ما في الصراع القومي الدائر في يوغسلافيا. لكن ما أريد أن أؤكد عليه أن مشكلة صراع القوميات في هذا البلد ترجع في الأساس إلى مشكلة توزيع القوميات فمثلاً نجد أن الصرب موزعون في أغلب جمهورياتها فهم موجودون في كرواتيا حوالي (700) ألف نسمة وفي جمهورية البوسنة والهرسك ما يقرب (1,5) مليون ونصف مليون نسمة وكذلك في إقليم كوسفو وإقليم فويفودينا وجمهورية الجبل الأسود وباقي الجمهوريات الأخرى. كما أن الجيش الاتحادي اليوغسلافي الذي يحارب الآن في كرواتيا أغلبه من أبناء صربيا.

أيضاً نجد الكرواتيين يعيشون بجانب الصرب في جمهورية البوسنة والهرسك حيث يبلغ عددهم ما يقارب (800) ألف نسمة، أيضاً توجد أقليات

من جمهـورية الجبـل الأسود تعيش في أقليم كـوسفو الـذي أغلب سكـانـه من الألبانيين ووجود عدد من الألبانيين يعيشون في جمهورية مقدونيا وهكذا بـالنسبة لبقية القوميات موزعة بين جمهورياتها وقـد سبق لنا أن أشـرنا إلى هـذا الجانب المهم عندما تحدثنا عن تاريخ القوميات في يوغسلافيا.

لذلك فإنني أعتبر مشكلة تـوزيع القـوميات هي العـامل الأسـاس في هذا لصراع علاوة على الجانب التاريخي، فالصرب كما نعلم كان لهم دور كبير في تحرير أغلب الجمهوريات ولعبـوا دوراً كشيوعيين ضـد الحكم الفاشي في كـل من كـرواتيا وسلوفينيـا. ثم تأتي بعـد ذلك أحـداث أوروبا الشـرقية في المـرتبة الثانية. وأيضـاً التغيرات والتحـولات في الاتحاد السـوفييتي سابقـاً ففي بلغاريـا الدولة القريبة من جمهورية مقدونيا حدثت تغييرات أساسية وجوهرية نذكـر منها على سبيل المثال وبـالتحديـد في شهر أي النـار (ينايـر 1990م) حيث تم إلغاء الفقـرتين الأولى والثانيـة من المادة الأولى في الـدستـور البلغـاري والتي تتعلق إحداها بالدور القيـادي للحزب الشيـوعي والأخرى استبـدلت فيها بـالفقرة التي كانت تنص على: «إن بلغاريا دولة اشتراكية تقودها الطبقة العاملة» فقرة جـديدة جاء فيها «إن بلغـاريا دولـة لكل البلغـاريين بغض النظر عن الانتمـاءات الدينيـة والعـرقية». وبـذلك أقـر البرلمـان إعلانـاً للمبادىء بشـأن الحريـات السيـاسيـة والدينية، الأمر الذي أدى إلى إنهاء اضطهاد الأقلية التركية أيام جيفكوف ومكنها من العـودة إلى استخدام أسمـائها التـركية الأصليـة والتحدث بلغتهـا التـركيـة. خلاصة القول إنه بعد الانهيار السريع والشامل للأنظمة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية وما سبق ذلك وصاحبه من تحولات جذرية مذهلة جاءت بها إعادة البناء (PERESTROIKA)والعلانية (GLASNOST) داخل الاتحاد السوفييتي سابقـاً نفسه وكـذلك محـاولة الانقـلاب الفـاشلة التي جـرت في شهـر هـانيبـال (أغسـطس 1991م) ضـد الرئيس السـوفييتي ميخائيـل غورباتشوف حيث فـوجىء الغـرب بفراغ سياسي وجيوبولوتيك كبير في تلك المنطقة. أيضاً هنـاك جانب مهم آخـر وهو الوحـدة الألمانيـة التي كما نعلم قـامت في شهر التمـور «أكتوبـر» 1990م والتي سأتحدث عنها بشيء من التفصيل في أحد فصول هذا الكتاب والتي أدت إلى ظهـور تيارين أو اتجـاهين داخل أوروبـا الأول تقوده فـرنسا ومعهـا بريـطانيا

والذي يرى ضرورة احتواء شرق أوروبا في المرحلة الأولى داخل المجموعة الأوروبية أما التيار الثاني والذي تقوده ألمانيا وقد بدأته قبل الوحدة الألمانية وهو ما يعرف باستراتيجية «الأوستيوبوليتك». «والتي تعني سياسة التوجه إلى الشرق» أي شرق أوروبا حيث قامت ألمانيا بدعم الروابط الاقتصادية بينها وبين دول شرق أوروبا عن طريق القروض والمساعدات والمنح التي لا ترد وربط عملات بعض دول أوروبا الشرقية بالمارك الألماني كما هو الحال مع يوغسلافيا حيث أصبح الدينار اليوغسلافي تتحدد قيمته بناء على المارك الألماني الذي أصبح في نفس الوقت عملة سائدة في يوغسلافيا. وهو أيضاً ما أكده برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعه مجلس الوزراء الاتحادي اليوغسلافي يوم 1989/12/18م في هذا الشأن وسريان تنفيذه اعتباراً من 1990/6/30م. كما أن مؤتمر القمة الأوروبية الذي انعقد في مدينة ماستريخت MAASTRICHT التاريخية بهولندا خلال شهر الكانون «ديسمبر 1991» سيناقش هذا الموضوع في إطار الوحدة الأوروبية المتوقعة.

ولكن بالرغم من الجهود الإصلاحية التي قدمها ميخائيل غورباتشوف والذي تولى السلطة في الاتحاد السوفييتي سابقاً في شهر الربيع مارس عام 1985م من خلال إعادة البناء بيريسترويكا PERESTROIKA والعلانية GLAS-NOST والتي كما سبق وأن أوضحنا تعني المصارحة والمكاشفة وأبعادها وأثرها على دول أوروبا الشرقية إلا أنها في نفس الوقت جعلت الاتحاد السوفييتي سابقاً يتفكك ويتصدع بأسرع ما يمكن وبدون حتى مقدمات وذلك تحت عامل واحد هو عامل القومية. وحيث أن هذا العصر هو عصر القوميات كما سبق شرحه فقد انتصرت فكرة القومية على وحدة الطبقة العاملة التي كانت تشكل أساس النظرية الماركسية والتي بنيت على أساسها وحدة الاتحاد السوفييتي سابقاً ومنظومة دول أوروبا الشرقية. وبذلك ذهب غورباتشوف في شهر الكانون ديسمبر 1991م الذي استمر حكمه للبلاد من (1985-1991) بعد تكوين الكومنولث الجديد الذي يضم إحدى عشرة جمهورية بما فيها الجمهوريات الإسلامية الستة أو دول آسيا الوسطى والتي كان يتكون منها الاتحاد السوفييتي سابقاً بعد أن تمت السيطرة منذ أن تحرك البلاشفة إليها في عام 1920م.

ولذلك أرى من الضروري عرض هذه الجمهوريات المكونة للاتحاد الجديد أو الكومنولث الذي جاء على أنقاض الاتحاد السوفييتي سابقاً الذي كان يتكون من خمس عشرة جمهورية. وفق الجدول الآتي:

اسم الجمهورية	عدد السكان بالمليون نسمة	العاصمة
1 ـ روسيا RUSSIAN	147 منهم 83٪ روس ـ 4٪ ـ 3٪ أوكرانيين	موسكو MOSCOW
2 ـ أوكرانيا UKRAINE	51,7 من 74٪ أوكرانيون 21٪ روس 1٪ يهود	كييف KIEV
3 ـ روسيا البيضاء BELO RUSSIA	10,2 من 78٪ روس بيض 12٪ روس 4٪ بولنديون 2٪ أوكرانيون	مينك MINSK
4 ـ أرمينيا ARMENIA	3,3 مليون منهم 90٪ أرمن 5٪ أذربيجانيون 2٪ روس 2٪ أكراد	يرمن YEREVAN
5 ـ أذربيجان AZERBAIJAN	7,0 مليون نسمة منهم 78٪ أذربيجانيون 8٪ أوكرانيون ٪ روس	باكو BAKU
6 ـ مولدافيا MOLDAVIA	4,3 مليون نسمة منهم 64٪ مولدافيون 14٪ أوكرانيون 13٪ روس 4٪ قوقاز 2٪ يهود	كيشنيف KISHINEV
7 ـ كازاخستان KAZAKHSTAN	16,6 مليون نسمة منهم 41٪ روس 36٪ كازاخ 6٪ أكرانيون 2٪ تاتار	ألما آتا ALMA-ATA
8 ـ تركمينستان TURKMENISTAN	3,5 مليون نسمة 68٪ تركمان 13٪ روس 9٪ أوزبيك 3٪ كازاخ	أشخاباد ASHKHABAD

9 ـ أوزبيكستان UZBEKSTAN	19,9 مليون نسمة منهم 69٪ أوزبيك11٪ روس 4٪ 4٪ كازاخ 4٪ طاجاخس	طشقند TASHKENT
10 ـ طاجخستان TADZHIKI	5,1 مليون نسمة منهم 59٪ طاجاخس 23٪ أوزبيكس 10٪ روس	دوشانبي DUSHANBE
11 ـ قيرقيزيا KIRGHIZIA	4,3 مليون نسمة منهم 48٪ قيرقيز 26٪ روس 12٪ أوزبيكس 3٪ أوكرانيون 2٪ تاتلر	فرونزي FRUNZE

المصـــدر: مـجلة الـتـــايم TIME INTERNATIONAL No 11 بـتــاريــخ 12/3/1990م تحت عنـوان الإمبراطـورية الـسـوفييتية THE SOVIET EMPIRE صفحة 12.

بعض الملاحظات على توزيع القوميات:

ـ الروس يشكلون الأغلبية وهم موزعون في أغلب الجمهوريات وهـو ما يشبه توزيع الصرب في يوغسلافيا مع الفارق الكبير بين الإمبـراطوريـة الروسيـة ودولة يوغسلافيا الصغيرة وهو ما قد يؤدي إلى المـزيد من الصـراعات ممـا يهدد هذا الاتحاد أو الكومنولث بعدم الاستقرار.

ـ هناك صراع قائم بين أرمينيا وأذربيجان حول أقليم (ناجورنو كارا باخ) (NAGORNO-KARA BAKH) وقـد أدى هـذا الصـراع إلى سقـوط العــديـد من الضحايا في عام 1988م وربما يرجع السبب الرئيسي إلى مثل هذه الصراعـات بين الجمهوريات إلى التقسيم الإداري الاعتباطي للحدود منذ عهد ستـالين كما تقول بعض المصادر.

ـ لا زال الصـراع على السلطة يدور على أشـده في جمهوريـة جورجيـا (GEORGIA) أيضاً وعلاوة على الملاحظات السابقة أود أن أذكـر أنه في الأونـة الأخيرة قد تم توقيع معاهدة أو اتفاقية مع زعماء المجموعات العرقية وقادة أقاليم

الحكم الذاتي في روسيا وقعها الرئيس بوريس يلتسن (BORIS YALTSIN) وتهدف هذه الاتفاقية أو المعاهدة إلى الحيلولة دون تفتت روسيا بالطريقة التي تفتَّتَ بها الاتحاد السوفييتي سابقاً وقد تم توقيعها أي تلك الاتفاقية الجديدة داخل الكرملين وذلك كخطوة أولى على طريق بناء دولة جديدة في روسيا في مرحلة ما بعد الشيوعية وذلك لضمان حرية الجمهوريات والأقاليم التابعة لها. وعليه فإن الاتفاق الاتحادي الجديد الذي يربط الجماعات العرقية الروسية بالتأكيد سيمنع انهيار روسيا. كذلك وفي هذا الإطار بدأت الوفود العربية والإسلامية بالاتصال بالجمهوريات الإسلامية التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي سابقاً والتي نالت استقلالها بعد انهيار الشيوعية والتي سبقت الإشارة إليها وذلك من أجل التعاون الاقتصادي والثقافي والفني وغيره من المجالات الأخرى وقد قامت وفود من الجماهيرية العظمى بزيارة لتلك الجمهوريات ومنها على سبيل المثال طاجخستان وكازاخستان وأوزبيكستان وغيرها وقد تم توقيع محاضر للتعاون في شتى المجالات الثقافية والتجارية والاقتصادية والفنية وأيضاً العمل على فتح مكاتب شعبية للاتصال الخارجي والتعاون الفني بين الجماهيرية العظمى وتلك الجمهوريات. ورغم ما يعانيه الاقتصاد الروسي من أزمات اقتصادية حادة تمثلت في التضخم الشديد من جراء الارتفاع الجنوني في الأسعار وهبوط أو انخفاض قيمة الروبل الروسي الأمر الذي جعل روسيا تلجأ إلى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لإعادة بناء اقتصادها المنهار في ظل نظام الحكم الشمولي السابق والذي هيمن على البلاد قرابة قرن من الزمان. ورغم النهج الاقتصادي الليبرالي الذي تسير عليه روسيا في الوقت الحاضر إلا أن إعادة بناء الاقتصاد لن يكون من السهل خاصة في ظل المتغيرات والمعطيات الدولية والتكتلات الاقتصادية وسيكون هناك ثمنٌ باهظٌ ومعاناة للشعب الروسي، ناهيك أيضاً عن الخلافات السياسية والتي كان من أبرزها أزمة الأسطول البحري الموجود في البحر الأسود والخلاف بين روسيا وأوكرانيا بشأن تبعية هذا الأسطول كذلك الضغط المستمر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة التخلص من الترسانة النووية الموجودة في الأراضي الروسية. وبالطبع كل هذه الأمور التي تطرقت إليها هي في حسابات

زعمـاء وساسـة روسيا وعلى رأسهم بـوريس يلتسين ولكن رأيت من الواجب أن أتـطرق بالحـديث عنها وحتى عن إفـلاس واختفاء جـريدة أو صحيفـة البـرافـدا (PRAVDA) (الحقيقة). ولكن لم يقف السوفييت عند هذا الحـد الذين وضعـوا نـواة الكومنـولث أو الاتحاد والـذي تكـون في بـدايـة الأمـر من الجمهـوريـات السلافية الثلاثة وهي: (روسيـا الاتحاديـة التي سبق التحدث عنهـا والتي تتكون بداخلها عـدد 16 جمهوريـة وأقليم حكم ذاتي وأو أكرانيـا مخزن الحبـوب كما يطلقون عليها وروسيا البيضاء).

الفصل الخامس

أزمة الاقتصاد اليوغسلافي

لا شك أن الاقتصاد اليوغسلافي يمر هذه الأيام بحالة انهيار بسبب الصراع، القومي وحتى قبل بداية هذا الصراع فمثلاً لو رجعنا إلى حقبة الستينات والسبعينات نجد أن الميزان التجاري لهذه الدولة في حالة عجز مستمر وهو ما نوضحه من خلال هذا الجدول:

بمليون دينار يوغسلافي

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
1962	15,091	11,738	-3,353
1963	17,962	13,435	-4,527
1964	22,493	15,183	-7,310
1965	21,894	18,555	-3,339
1966	26,782	20,741	-6,041
1967	29,024	21,278	-7,746
1968	30,545	21,482	-9,063
1969	36,273	25,065	-11,208
1970	48,857	28,544	-20,313
1971	55,284	30,845	24,439

1972	54,957	38,033	16,924 -
1973	76,689	48,494	28,195 -
1974	127,837	64,678	63,159 -
1975	130,844	69,228	61,616 -
1976	126,000	83,000	43,000 -

المصدر: مركز الاحصاء بلغراد 1977م الدليل السنوي صحة 48.

كما أن الحكومة اليوغسلافية قد أقرت قانوناً بدأ العمل به منذ شهر ناصر «يوليو» 1987م يتم بموجبه إغلاق المؤسسات والشركات التي لم تسجل أرباحاً حتى هذا التاريخ وقد شمل القانون حوالي (700) شركة[1] ومؤسسة تعاني من العجز ويعمل بها ما يقارب من 1,5 مليون عامل أي بما يعادل 4/1 القوى العاملة في يوغسلافيا. وهو أيضاً ما أكده نائب وزير المالية اليوغسلافي (MILANKO ANFITIC) لصحيفة البوربا اليوغسلافية التي تصدر في بلغراد وما نقلته صحيفة القبس الكويتية أيضاً في عددها رقم 747 الصادر في 11 ذى القعدة 1396 من وفاة الرسول الموافق 1987/7/7م في صفحتها الخامسة حيث قال: «إن الشركات اليوغسلافية الخاسرة تثقل كاهل الاقتصاد الوطني وتلحق الضرر به وإن الحكومة تدرس وضع حوالي (800) شركة خاسرة وإن أول دفعة منها وعددها 17 شركة ستكون أول دفعة يجري إغلاقها مع شهر الفاتح «سبتمبر» 1987م وإن الحكومة ستدرس أوضاع الآلاف من العمال الذي سيفقدون أعمالهم نتيجة هذا القرار. كما أكد المسئول اليوغسلافي على أن إغلاق هذه الشركات سيحسب على أساس إعطائها مهلة ستة شهور لترتيب أوضاعها وعلى أساس الحساب الإجمالي للسنة المنصرمة أي بعد إجراء حساب الأرباح والخسائر. وإن الحكومة ستقف مع المؤسسات ذات الأهمية الرئيسية للدولة والمجتمع كالسكك الحديدية والبريد وغيرها والتي لا يمكن

(1) أيضاً انظر ما جاء في مجلة الأسبوع العربي العدد رقم 1445 الصادر بتاريخ 1987/6/22م صفحة 37 في نفس الموضوع.

للبلاد الاستغناء عن خدماتها».

أيضاً بلغ التضخم 100٪ خلال شهر الصيف يونيو 87م وقد ارتفعت الأسعار بنسبة 9,4٪ خلال نفس الشهر بسبب ارتفاع مشتقات النفط بحوالي 50٪.

أيضاً من خلال تخفيض قيمة الدينار اليوغسلافي على مدى سنوات متتالية ففي عام 1980م تم تخفيضه بمعدل 41,2٪ وفي 1981م كان التخفيض بواقع 27,6٪ وفي عام 1982م وصل إلى 42,5٪ وفي أواخر عام 1983م بلغت نسبة التخفيض 53,4٪. علاوة على فترة الكساد الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال فترة السبعينات وحتى نهاية عام 1983م وكذلك ارتفاع أسعار النفط أي أزمة الطاقة في عام 1973م وما شاهدته الدول الرأسمالية المتقدمة من انخفاض في معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي من 6,2٪ خلال فترة الستينات إلى 3,2٪ في فترة السبعينات وكذلك تدهور معدل الاستثمارات الإنتاجية من 5,6٪ إلى 1,5٪ سنوياً بالنسبة لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كل هذه العوامل كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد اليوغسلافي انعكس على العجز المستمر في ميزان مدفوعاته ناهيك عن مشكلة الديون الخارجية التي أصبحت تهدد كيانه الاقتصادي..
فحسب تقرير المصرف الدولي لعام 1988م اعتبرت يوغسلافيا من ضمن الدول المثقلة بالديون وعددها سبع عشرة دولة[2] والتي واجهت مصاعب حادة في خدمة ديونها وهو أيضاً ما أكده محافظ المصرف المركزي (دوشان ڤلاكوفيتش) (DUSHAN FLAKOVIC) في المؤتمر الصحفي الذي انعقد في بلغراد في 1989/6/29م والذي أيضاً نشرته صحيفة البوربا (BORBA) اليوغسلافية التي تصدر في بلغراد في عددها رقم 181 الصادر بتاريخ 1989/6/30م حيث ذكر

(1) المصدر: مجلة نين NIN التي تصدر في بلغراد العدد رقم 1724 بتاريخ 1984/1/15م صفحة (2).

(2) البرازيل - المكسيك - الأرجنتين - بوليفيا - شيلي - كولومبيا - كوستاريكا - كرت ديفوار - أكوادور - جامايكا - المغرب - نيجيريا - البيرو - الفلبين - أورجواي - فنزويلا - يوغسلافيا.

أن ديون يوغسلافيا قد بلغت (19,1) مليار دولار. كذلك ما ورد في الخطة الخمسية 1986/1990م وبرنامج الإصلاح الاقتصادي التي تم اعتمادها من قبل الحكومة اليوغسلافية وتم إصدارها في بلغراد في شهر الصيف «يونيو 1989م» من قبل مجلس الوزراء الاتحادي. ناهيك عن الصراعات القومية الدائرة حالياً بين جمهورية صربيا وكرواتيا حيث أصبحت كل جمهورية تستحوذ على أموال المصارف الموجودة بها وأرصدتها من العملة الصعبة وتنفقها على شراء الأسلحة وتكوين الميليشيات المحاربة والمتناحرة. وكما سبق وأن أشرت في اجتماع مجلس محافظي المصارف الإسلامية للتنمية الذي انعقد في الجماهيرية العظمى خلال شهر النوار «فبراير» 1992م والذي ضم عدد 44 دولة إسلامية والذي حضرته لأول مرة وفود من ألبانيا وجمهورية البوسنة والهرسك التي تدور فيها حالياً حربٌ يخوضها الجيش الاتحادي مع الميلشيات الصربية والكرواتية ضد المسلمين في عاصمتها سرايفو وزفورنيك وغيرها من المناطق الإسلامية في هذه الجمهورية. وقد قال محمد تشينوفيتش نائب رئيس الوزراء في جمهورية البوسنة والهرسك الذي حضر هذا الاجتماع: «إنه منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن الماضي وحتى الآن فإن المسلمين في هذه الجمهورية معرضون دائماً لتهديدات مستمرة ابتداءً من تهجيرهم وطردهم من بيوتهم وأراضيهم وترحيلهم إلى تركيا وانتهاء باستعمال أبشع وسائل القتل لتصفيتهم. ثم تطرق أيضاً إلى الحاضر والمستقبل وأوضاع هذه الجمهورية الحالية حيث تعيش محاصرة ومعزولة اقتصادياً بالكامل على الرغم من كل ما تملكه جمهورية البوسنة والهرسك من إمكانيات اقتصادية وإنتاجية مما يحتم المساعدة الاقتصادية والدعم السياسي وتوفير القروض المالية والمساعدة في شراء المواد الغذائية والدواء وتشغيل المصانع وفتح الباب واسعاً للاستثمار الإسلامي والتعاون الاقتصادي والتجاري معلناً في نفس الوقت أن هذه الجمهورية يمكنها البقاء إذا ساندتها الدول الإسلامية وبغير ذلك سوف تنتهي ويبتلعها الآخرون».

الفصل السادس

الموقف الدولي من صراع القوميات في يوغسلافيا

إن مجلس الرئاسة الأعلى في يوغسلافيا والمكون من ممثلي الجمهوريات الست والاقليمين والذي كان قد أوصى بهم الرئيس الراحل جوزيف بروزتيتو قبل وفاته في عام 1980م. حيث في كل سنة يتولى بالدور واحد من هذا المجلس رئاسة البلاد.

وهكذا بالتناوب بين ممثلي تلك الجمهوريات والأقاليم البالغ عددهم ثمانية أعضاء ولكن ما حدث في البلاد من تغيرات جوهرية أدت إلى المزيد من التحرر وظهور التعددية الحزبية التي تم خلالها تولي بعض الأحزاب الليبرالية رئاسة بعض الجمهوريات باستثناء جمهورية صربيا التي ظلت تحكم بواسطة الحزب الشيوعي والذي أطلق على نفسه فيما بعد الحزب الاشتراكي كذلك في جمهورية الجبل الأسود (مونتي نيجرو) سيطر الحزب الشيوعي في البلاد وبذلك استطاع الصرب أن يحظوا بتأييد كل من إقليم فويفودينا وإقليم كوسفو اللذان يدوران في فلك صربيا وأيضاً تأييد جمهورية الجبل الأسود. وعندما جاء الدور في تولي الرئاسة على جمهورية كرواتيا عارضتها جمهورية صربيا وأيدتها جمهورية الجبل الأسود والإقليميون المذكورون وبذلك أصبح في يد صربيا أربعة أصوات في المجلس الرئاسي حيث أن أربعة أصوات في المجلس من عدد ثمانية أصوات تحل المجلس وبذلك توقف انتخاب الرئيس وتوقف المجلس الرئاسي. وانسحبت كرواتيا بحجة أنه إذا لم يكن لديها حق في

الرئاسة فلن تكون في الاتحاد اليوغسلافي وتبعتها في ذلك جمهورية سلوفينيا أي حذت حذو كرواتيا وأعلنتا الانفصال وبدأت في تكوين ميلشيات وتسليحها وبدأت في مواجهة الجيش الاتحادي الذي يعتبر جيش يوغسلافيا والذي يغلب عليه أبناء صربيا والذي يحاول منع هذه الجمهوريات من الانفصال والمحافظة على اتحاد يوغسلافيا وحماية الأقلية الصربية الموجودة في كرواتيا والبالغ عددها حوالي (700) ألف نسمة وبذلك لن ينسحب الجيش الاتحادي من كرواتيا إلا بعد أن يتم تأمين حياة الصربيين المتواجدين في كرواتيا.

إذاً الذي يحدث في يوغسلافيا هو غاية في التعقيد فالصرب كما ذكرنا في السابق يعتنقون المذهب الأرثوذكسي الذي يشكل حوالي 36,3٪ والكرواتيون واللوفينيون يعتنقون المذهب الكاثوليكي وهو ما يشكل نسبة 26٪. علاوة على الأحقاد التاريخية القديمة والتي برزت بوضوح أثناء الحرب العالمية الثانية بين المليشيات المتناحرة المعروفة بالشيتنك الصربية والأوستاش الكرواتية. أيضاً هناك جانب مهم في هذا الصراع فصربيا مثلاً تريد أن تستقطع جزءاً من جمهورية البوسنة والهرسك والتي أغلب سكانها من المسلمين حيث يشكلون 45٪ من سكانها والصرب حوالي 33٪ والكرواتيون 18٪ تقريباً. وفي نفس الوقت تهدف كرواتيا إلى تحقيق نفس الغرض وذلك بالاستيلاء على المناطق التي يقيم فيها الكرواتيون في هذه الجمهورية الإسلامية التي لها تجارب مريرة أثناء الحرب العالمية الثانية وما تعرض له سكانها العزل والأبرياء من مذابح رهيبة من قبل ميلشيات الشيتنك الصربية والتي يأتي على رأسها أحد مجرمي الحرب وهو ممشيلو جويتش (MOMCHILO JUICH) وأتمنى من قمة المؤتمر الإسلامي السادسة التي تنعقد حالياً في مدينة داكار بالسنغال أن تأخذ في اعتبارها وضع.. هذه الجمهورية الإسلامية في خضم هذا الصراع أما من حيث الموقف الدولي من هذا الصراع فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية في

يقول رئيس جمهورية البوسنة والهرسك عاليا عزت بيجوفيتش المسلم والذي سبق للصرب لن سجنوه في عام 1946م و1983م: إنه لن يبقى مع المجرمين الصرب تحت سقف واحد وذلك بعد أحداث الدم والقمع التي قامت بها حكومة الصرب.

البداية تفجر الأزمة وتحاول نقل أعباءها الأمنية إلى الدول الأوروبية وبذلك تركت واشنطون معالجة صراع القوميات في يوغسلافيا إلى المجموعة الأوروبية. هذا وفي شهر الصيف (يونيو 1991م) جاء جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي إلى بلغراد والتقى ببعض المسئولين اليوغسلاف وحاول إقناع كل من جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا بالحفاظ على وحدة يوغسلافيا وأكد على أنه لا مساعدات أمريكية إلا في ظل الدولة اليوغسلافية الاتحادية. كما حاول أيضاً إقناع جمهوريتي صربيا والجبل الأسود بضرورة التغلب على أزمة مجلس الرئاسة اليوغسلافي بالطرق الدستورية ودعا إلى التمسك بوحدة يوغسلافيا لأنها الطريق الوحيد لحماية حقوق الإنسان والحصول على مساعدات اقتصادية دولية وقد أكدت وزارة الخارجية الأمريكية وحسبما جاء على لسان المتحدثة الرسمية مارجريت تاتوايلر على تصريحات وزير خارجيتها أثناء زيارته إلى يوغسلافيا المشار إليها في إطار محاولته لتسوية الخلاف بين الأطراف المتصارعة.

موقف الدول الأوروبية:

لقد تزامنت أحداث يوغسلافيا مع انعقاد مؤتمر الدول الأوروبية في لوكسمبرج خلال شهر ناصر (يوليو 1991م) والتي رأت أن هذه الصراعات سوف تهدد الأمن والتعاون في هذه القارة ومن هنا قررت إرسال وفد الترويكا (الثلاثة) والذي يتكون من وزير خارجية هولندا ووزير خارجية إيطاليا ووزير خارجية البرتغال وذلك في محاولة لمنع تفاقم الأوضاع وقد استطاع هذا الوفد أن يحقق بعض النجاح مع الأطراف المتصارعة تمثل في إعلان وقف إطلاق النار بين الجيش الاتحادي وجمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا اللتين قررتا الانفصال عن الاتحاد اليوغسلافي وأيضاً إيقاف إجراءات تنفيذ استقلالهما أو انفصالهما لمدة ثلاثة شهور والعودة إلى نظام تناوب الجمهوريات في تولي سلطات الاتحاد اليوغسلافي وعودة قوات الجيش الاتحادي إلى ثكناتها وضرورة الحفاظ على وحدة يوغسلافيا والحرص على مصالح وأمن الأقليات.

موقف الاتحاد السوفييتي سابقاً:

حاول ميخائيل غورباتشوف تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة في كل من جمهورية صربيا وجمهورية كرواتيا وفي هذا الصدد عقد اجتماع في موسكو ضم كلاً من رئيس جمهورية صربيا سلوبودان ميلوشيفتش (SLOBODAN MILOSEVIC) وفرانيو تودجمان (FRANJO TUDJMAN)رئيس جمهورية كرواتيا في شهر التمور «أكتوبر 1991م» وبحضور الرئيس السوفييتي كوسيط بينهما من أجل إنهاء هذا الصراع ولكن لم يسفر هذا اللقاء عن شيء يذكر خاصة بعد اختفاء القطب السوفييتي - الذي كان مرتبطاً بالحرب الباردة - من الساحة الدولية.

موقف دول حركة عدم الانحياز:

في شهر ناصر «يوليو 1991م» وعقب تفجر الوضع في يوغسلافيا مباشرة اجتمع سفراء دول عدم الانحياز المعتمدون في جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية الاشتراكية واتخذوا موقفاً جماعياً موحداً وهو تأييد دولهم في التمسك بوحدة يوغسلافيا وسلامة أراضيها وعلى أساس أن يقوم أبناء يوغسلافيا وحدهم بتحديد مستقبلهم.

موقف الجماهيرية العظمى من الأزمة اليوغسلافية:

إن الجماهيرية العظمى التي تربطها علاقات صداقة متينة وتعاون في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية مع يوغسلافيا سواء من خلال اللجان المشتركة أو غيرها وما ينبثق عنها من تعاون في شتى المجالات المختلفة [1] فهي بالطبع ليست وليدة اليوم بل تعود إلى أوائل الستينات. ومنذ انعقاد أول مؤتمر لحركة دول عدم الانحياز في بلغراد، خلال شهر الفاتح «سبتمبر عام 1961م». وقد تعززت هذه العلاقات عقب الزيارة التي قام بها قائد ثورة الفاتح

---

(1) انظر كتاب البلاغات المشتركة بين الجماهيرية العظمى والدول الصديقة والصادر عن أمانة الخارجية عن الأعوام 75-76م وحتى شهر التمور أكتوبر 1977م الشركة العامة للنشر والتوزيع طرابلس صفحة 268.

من سبتمبر العظيمة إلى يوغسلافيا خلال الفترة من (21-25) من شهر الصيف «يونيو 1977م» وقد تم في تلك الزيارة استعراض الوضع في المنطقة العربية والتأكيد على ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وانسحاب الكيان الصهيوني من كافة الأراضي العربية المحتلة. وأيضاً الحفاظ على وحدة مجموعة دول عدم الانحياز وتقويتها.

وفي شهر الفاتح «سبتمبر 1991م» قام وفد صحفي من جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية بزيارة الجماهيرية العظمى والتقى بالأخ قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة الذي أشاد بدور يوغسلافيا في قضايا السلام وأكد على أن ما يحدث في يوغسلافيا اليوم من صراعات قومية يعرض السلام للخطر وقال: «إن هذا العصر هو عصر القوميات» ودعا إلى التمسك بوحدة يوغسلافيا وطلب من الفئات المتصارعة ضرورة الجلوس إلى مائدة المفاوضات لحل هذه المشاكل بالطرق السلمية دون تدخل أية جهة أخرى في هذا الصراع. «لقد تنبأ الكتاب الأخضر منذ أكثر من خمسة عشر عاماً بمثل هذه الصراعات القومية في كل من يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي سابقاً وذكر بأن الدولة التي تتكون من عدة قوميات مصيرها إلى التفكك حيث إن كل قومية تريد التخلص من سيطرة القومية الأخرى عليها. في حين أن القوميات الممزقة مثل القومية العربية تسعى إلى تحقيق الوحدة لتحقيق ذاتها من خلالها». وهو فعلاً ما يؤكده الواقع في جمهوريات البلطيق المعروفة ليتوانيا وأستونيا ولاتفيا والتي استقلت في الآونة الأخيرة عن الاتحاد السوفييتي سابقاً. كما أن ما حققته يوغسلافيا الاتحادية وما لعبته من دور في قضايا السلام لا يمكن تحقيقه من قبل جمهورية واحدة من جمهورياتها. كذلك وفي هذا الصدد حاولت الأمم المتحدة تسوية الصراع القومي الدائر في يوغسلافيا وأرسل في الخصوص المبعوث الشخصي لأمين عام الأمم المتحدة وهو سايروس ڤانس الذي أجرى عدة لقاءات ومباحثات مع رؤساء الجمهوريات الست وقد استغرقت مهمته في المنطقة أكثر من شهر. ولازالت مستمرة حتى الآن من قبل هذا المبعوث الذي كان وزيراً لخارجية أمريكا كما أن حلف الناتو لايعتزم التدخل عسكرياً وهو ما أكد عليه سكرتير عام الحلف (مانفريد فورنر) والذي أعرب في نفس الوقت تأييده للجهود التي يبذلها

مؤتمر السلام في لاهاي من أجل إحلال السلام في يوغسلافيا.

موقف الدول العربية والإسلامية:

لقد أكد سفير جمهورية مصر العربية المعتمد لدى يوغسلافيا حسين حسونة على أهمية الدور الذي تقوم به مصر حيث أبدى الرئيس حسني مبارك استعداده للحضور إلى يوغسلافيا لتقديم ما يمكن تقديمه لحل المشكلة وكما هو معروف فإن علاقات مصر مع مملكة صربيا قد بدأت في عام 1908م.

أيضاً وفي هذا الإطار فإن المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في شهر هانيبال «أغسطس 1991م» في استنبول لم يتناول بل وأعتقد أنه لم يتضمن حتى جدول أعماله قضية أوضاع المسلمين في يوغسلافيا. هذا وتقول بعض المصادر إن الدول الإسلامية لم ترد سياسياً بشكل كاف حول تفاقم الأوضاع في يوغسلافيا وخاصة بعد إعلان جمهورية البوسنة والهرسك الإسلامية استقلالها عن الاتحاد اليوغسلافي يوم 91/10/15م على أساس حكم ذاتي واسع للجمهورية في إطار اتحاد فيدرالي جديد يضم كرواتيا وسلوفينيا ولا حتى بعد تعرضها حالياً من هجوم من قبل الجيش الفيدرالي والميلشيات الصربية والكرواتية.

موقف الدول الاشتراكية:

ومعظمها يؤيد جهود السلام التي يبذلها مؤتمر لاهاي بشأن حل مشكلة صراع القوميات غير أن رئيس جمهورية تشكوسلوفاكيا ڤاسلاف هافل (F. HAVEL)[1] يرى أن الحرب الأهلية الدائرة الآن في يوغسلافيا لن تتوقف إلا بتدخل عسكري أجنبي على نمط القوات المتحالفة المشتركة والتي شكلت أثناء حرب الخليج وبعد غزو العراق للكويت في 1990/8/2م. كما أكد على أن جميع دول أوروبا الشرقية التي تحولت عن النظام الشيوعي مهددة بحروب

---

(1) أيضاً هو أديب وشاعر وقد دخل السجن عدة مرات أثناء حكم النظام القديم وله عدة كتابات ومسرحيات منها على سبيل المثال (مسرحية الإغراء).

محلية وأهلية. وقد اقترح في هذا الصدد إقامة نوع من العلاقات الأمنية القوية يسفر فيما بعد عن تكوين نظام أمني شامل لكل أوروبا.

ومن هنا أود أن أذكر أن الصراع الدائر حالياً في يوغسلافيا هو من أعقد وأصعب الصراعات كما أنني لازلت أذكر قول وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جيمس بيكر حيث قال: «كنت أظن أن المباحثات حول الشرق الأوسط هي أصعب ما مر عليّ ولكن وجدت أن هناك ما هو أصعب». ويعني بذلك يوغسلافيا.

هذا وتجدر الإشارة أن الأحزاب السياسية في النمسا تؤكد على ضرورة الاعتراف بجمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا حيث واجه المستشار النمساوي فرانز فارنتسكي ضغوطاً سياسية من قبل هذه الأحزاب وخاصة حزب الشعب والحزب الاشتراكي المشاركان في الحكومة الائتلافية النمساوية وإصرارهما على الاعتراف بهاتين الجمهوريتين وللعلم فإن هناك أقليات يوغسلافية تعيش في مقاطعتي شتاير مارك وكرنتن بالنمسا وأخيراً فقد اعترفت المجر وبولندا باستقلال جمهورية البوسنة والهرسك.

الفصل السابع

صراع القوميات وتأثيره على الهجرة اليهودية

على الرغم من أن هجرة اليهود إلى أرض فلسطين العربية المحتلة ليست جديدة بل تعود إلى تاريخ قديم ولذلك رأيت من واجبي كباحث في هذا المجال أن أؤكد أنه عندما نزح الكنعانيون إلى فلسطين قادمين من سوريا منذ 3300 عام قبل الميلاد حيث أنه من نسل هؤلاء الكنعانيين القدامى ينسب الفلسطينيون الحاليون.

ثم بعد ذلك جاء العبرانيون وذلك قبل 2000 عام قبل الميلاد والذين لقبوا بهذا الاسم لعبورهم نهر الفرات قادمين من العراق. وهم في حقيقة الأمر جزء من مجموعة قبائل رحل كانت تعرف في ذلك الوقت باسم «أبيروس أوهابيروس».

وحسب ما يدعي المؤلفان الأمريكيان «مارسيل كونستيل» الصحفية الأمريكية، «وجوزيف البرايت» كبير مراسلي الصحف في مؤسسة كوكس راسل الأمريكية في كتابهما «اليهود وأرضهم الموعودة» أنه جاء في سفر التكوين أن يهوا رب العبرانيين ظهر لزعيم قبيلتهم واسمه أبرام أو إبراهيم وقدم له وعدا بقوله: «لنسلك أعطى هذه الأرض». ثم اتجهوا بعد ذلك إلى أراضي الضفة الغربية اللتي يقولان عنها: «يهودا والسامرة». وبعد نزوحهم إلى مصر نتيجة وقوع مجاعة في المنطقة عادوا إليها بعد فترة ليستقروا بها مرة ثانية.

وهكذا بدأ النزاع على الميراث على حد قول الكـاتبين بين ابنين من أبناء إبـراهيم هما إسحـاق بن سارة نبي اليهـود وإسمـاعيـل بن هـاجـر الجـد الأكبـر للعرب. وقد سمى يعقوب بن إسحاق نفسـه إسرائيـل. . ومن هنا أطلق اليهـود على أنفسهم اسم الإسـرائيليين حيث تـوجهـوا إلى مصـر بعـد أن أصبـح النبي يوسف مستشاراً ومفسراً لأحلام فـرعون وبـذلك عـظم نفوذهم ممـا دفع فـرعون لاتخاذ قرار بـالقضاء عليهم ففـروا إلى أرض كنعان التي كـانت في تلك الحقبة إقليماً تابعاً لمصر.

وعنـدما بـدأت الإمبراطـورية المصـرية القـديمـة تتحلل وتنهـار وضعفت قبضتها على الأراضي التابعة لها ومنها أرض كنعان التي نزح إليها الإسـرائيليون بـأعداد كبيـرة خاصـة بعد لجـوء النبي موسى عليـه السلام وأتبـاعه وأعـاد سفـر الخروج تعريف شعب الله المختار. وبذلك أصبح إرث أو ميراث يهوا مقصـوراً على نسل إسحاق في الإسرائيليين وتم استبعاد نسل إسماعيل من العرب.

أيضاً ولمزيد من التفاصيـل فإنني أود في هـذا الصدد خـاصة من النـاحية التـاريخية أن أقـول إن بعض المؤرخين يؤكدون أن هـذه الهجرة قـد بـدأت في واقع الأمر في القرن الخامس عشر وبالتحـديد أيـام كرومـويل تـوماس «CROM-WELL THOMAS» (1485ـ1540) الزعيم السياسي البريطاني ومستشـار الملك هنري الثامن.

كما أن هناك بعض المصـادر التاريخيـة الأخرى التي تقـول: إن نابليـون بونابرت الذي قام بحملته المعروفة على مصر في عام 1798م قـد دعا كـلا من يهود آسيا وأفريقيا للوقوف بجانبه ومناصرته لإعادة القدس القديمة وبذلك يكون الوعد الفرنسي قد سبق الوعد البريطاني وعد بلفور.

كـذلك نـلاحظ أن فكرة تهجيـر اليهـود قـد جـاءت بـوضـوح على لسـان السيـاسي البريـطاني المعروف رئيس وزراء بـريـطانيـا دزرائيلي بنجـامين «DIS-RAELI BENJAMIN» (1840ـ1868م) المعـروف بعدائـه للعرب والـذي أيضاً اشترى حصة مصر في أسهم قناة السويس في عام 1875م بـواسطة تمـويل من اليهـودي روتشيلد. قد تقـدم في مؤتمر بـرلين المنعقد بتـاريخ 1878/7/13م

بمذكرة تحت عنوان «المسألة الصهيونية في المسألة الشرقية» حيث جاء فيها ما يلي: «لا يجوز لنا أن نفترض أنه سيوجد خلال نصف قرن من الزمان شعب يهودي في هذا البلد يناهز مليون نسمة يتحدث لغة واحدة وتحركه رغبة واحدة في الاستقلال».

وفي 1840/3/20م نشرت صحيفة التايمز اللندنية مذكرة موجهة إلى ملوك ورؤساء كل من روسيا القيصرية وفرنسا والنمسا والمجر وإسبانيا وإيرلندا والدنمارك وهولندا والسويد والنرويج وكانت تحمل عنواناً واضحاً هو «إعادة اليهود إلى فلسطين» وقالت: «إن هذا هو حل المسأل الشرقية».

في عام 1896م نشر تيودور هرتزل كتابه «الدولة اليهودية» وقد عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا في عام 1897م وطالب بإنشاء دولة في فلسطين وقرر تنظيم اليهود الذين يسكنون مناطق أخرى في العالم بهدف تقوية الحس القومي والعرقي لديهم. كما قام هذا الصحفي النمساوي الصهيوني هرتزل بتوجيه نداء إلى بسمارك ووليم الثاني وذلك من أجل تدعيم خططه واعدا إياهم بأن تكون المستوطنات الصهيونية في فلسطين حارساً أميناً لصالح ألمانيا.

هذا وفي مطلع القرن العشرين تقدم الإنجليز باقتراح يدعو لإقامة دولة يهودية في أوغندا أو في برقة ولكن الصهاينة رفضوا هذا الاقتراح وأصروا على منطقة الشرق الأوسط. وحول هذا الموضوع كتب إسماعيل صبري عبد الله بقوله: «إن الذي يضع قدمه في هذه البقعة من العالم سيكون بإمكانه أن يمد يداً إلى أفريقيا ويداً أخرى إلى آسيا دون الابتعاد كثيراً عن أوروبا».

وفي 1917/11/2م صدر وعد بلفور بتأسيس دولة يهودية في فلسطين العربية تكون وطناً قومياً لليهود بشرط السماح لإنجلترا بالاحتفاظ بجيوشها

---

(1) أشارت مجلة التضامن في عددها رقم 375 الصادر بتاريخ 1990/6/18م وتحت عنوان «الهجرة الكبرى وخريطة إسرائيل الكبرى» إلى ما ذكرته الصحيفة البريطانية المشار إليها في صفحة 20.

الموجودة هناك بسبب الحرب العالمية الأولى. وكما هو معروف فإن هذا الوعد قد جاء عقب معاهدة سايكس بيكو الموقعة في 1916/5/9م والتي تم بموجبها تقسيم الأقطار العربية إلى مناطق نفوذ إنجليزية وفرنسية وقد ظلت بنود هذه الاتفاقية سرية خوفاً من اطلاع العرب عليها إلى أن قامت الثورة البلشفية في عام 1917م التي كشفت عن أسرار هذه المعاهدة وافتضح أمرها للعرب.

وفي مؤتمر سان ريمو الذي انعقد في عام 1920م وبعده في عصبة الأمم المتحدة في عام 1922م حيث تقرر وضع فلسطين تحت الوصاية البريطانية ومنذ هذا التاريخ بدأت الوكالة اليهودية في تكثيف جهودها على استقطاب اليهود المقيمين في روسيا وعملت هذه الوكالة الممولة من قبل الأثرياء اليهود على شراء الأراضي العربية كما قامت بمنح القروض للعرب وعندما كان يحين موعد التسديد تصادر الأراضي من الفلاحين العرب الذين لا يسددون ديونهم في موعدها المحدد وبذلك خسر أكثر من 20 ألف عربي أرضهم في عام 1920م وفي هذا الخصوص نجد الكاتب المصري الدكتور إسماعيل صبري عبدالله يقول أيضاً عن المستوطنين الصهاينة: «إن أول خطوة قام بها القادم الجديد كانت طرد المواطن الأصلي من أرضه وأرض آبائه وأجداده بمساعدة الجيش البريطاني».

وبذلك وصل عدد اليهود في فلسطين عام 1922م 82 ألف نسمة وفي عام 1937م ارتفع هذا العدد ليصل إلى نصف مليون نسمة ثم ارتفع بعد ذلك ليصل إلى 800 ألف نسمة في عام 1946م.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن القوات البريطانية الموجودة في فلسطين قد قامت بقمع عدة ثورات وانتفاضات قام بها السكان العرب في الأعوام 1920م ـ 1921ـ 1931مـ 1936مـ 1939م.

هذا وفي عام 1947م تقدم الاتحاد السوفييتي سابقاً بمشروع قرار للأمم المتحدة ينص على إنهاء الوصاية البريطانية على فلسطين وبالتالي استقلالها كما نص مشروع هذا القرار على إنشاء دولة مشتركة تعمل وفق أسس فيدرالية وفي حالة رفض هذا المشروع يتم تأسيس دولتين منفصلتين إحداهما عربية والأخرى

يهودية وقد تم تحديد مساحة الدولة اليهودية بحوالي (14477) كيلو متر مربع في حين حددت مساحة الدولة العربية بحوالي (11655) كيلو متراً مربعاً. أما القدس فقد اقترح جعلها مدينة دولية. ولكن الشعب الفلسطيني رفض هذا القرار.

وفي 1948/5/14م أعلن عن قيام دولة الكيان الصهيوني. ولكن يجب ألّا يغيب عن أذهاننا أن الاتحاد السوفييتي سابقاً في نفس العام أي في عام 1948م قد تبنى النظرية القائلة: «بأن إسرائيل كفيلة بأن تكون واحة للديمقراطية وللقوى التقدمية في المنطقة أكثر من أي نظام عربي وأن العرب ما زالت تحكمهم أنظمة إقطاعية رجعية». هذا بالطبع كان رأي السوفييت في تلك الفترة وهو ما دفعهم إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني حيث كانت روسيا أول دولة تعترف به ربما كان ذلك بسبب التواجد اليهودي الكثيف في كثير من الأحزاب الشيوعية أو على اعتبار أن اليهود قد تعرضوا مثل الشيوعيين للاضطهاد النازي في بلدان أوروبية عديدة طوال سنوات الحرب العالمية الثانية وهذا صحيح بدليل أنه إذا ما استعرضنا الإحصائية الواردة فيما بعد والتي توضح لنا عدد اليهود في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في عامي (1939م و1986م). كما أن ستالين نفسه في الثلاثينات قد جعل إقليم بيرو بيدجان والذي يقع في أقصى شرق سيبيريا وطناً قوميا لليهود الروس، ثم قام في عام 1934 بملته المعروفة ضدهم والقفضاء عليهم بسبب ادعائهم أن العالم كله يعتبر وطناً لليهود وها هو هذا الإقليم يعود من جديد ويمنح الحكم الذاتي وتنطلق هذه الأيام الهجرة منه.

عدد اليهود في بداية الحرب العالمية الثانية ومقارنتهم بعام 1986م في أمريكا والاتحاد السوفييتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية.

---

(1) يجب ألا ننسى دور جهاز الاستخبارات الإسرائيلية الموساد الذي تأسس في عام 1937م في الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين العربية.

العدد بآلاف

الدولة	1939م	1986م
بلغاريا	50,000	3,200
تشيكو سلوفاكيا	315,000	82,000
ألمانيا الشرقية	—	500
ألمانيا الغربية	—	32,700
المجر	413,000	60,000
بولندا	3,300,000	4,400
رومانيا	850,000	21,500
الاتحاد السوفييتي سابقاً	2,100,000	1,515,000
الولايات المحدة الأمريكية	4,200,000	5,700,000

المصدر: مجلة نيوزويك NEWSWEEK في عددها الصادر بتاريخ 90/5/7م صفحة (22).

لقد تعاون الديكتاتور الروماني نيكولاي شاوشسكو الذي أسقطه وأعدمه الشعب الروماني في شهر الكانون «ديسمبر 1989م» مع العدو الصهيوني حيث قال شيمون بيريز بعد سقوطه: «كانت رومانيا إحدى الدول الشيوعية التي اعترفت بنا واستمرت في علاقاتها الدبلوماسية معنا في أسوأ الأوقات التي مرت بنا. وبالنسبة لنا فإن أهم شيء هو أن شاوشسكو سمح لمئات الآلاف من اليهود بالوصول إلى شواطىء إسرائيل والاشتراك في بناء دولتنا الجديدة». والمعروف أن رومانيا الدولة الوحيدة في الكتلة الشرقية التي رفضت أن تقطع علاقاتها مع

الكيان الصهيوني بعد عدوانه على الأمة العربية في حرب يونيو 1967م وبذلك أصبح عدد اليهود المهاجرين من رومانيا 350 ألف يهودي حتى أصبحت الجالية اليهودية الرومانية تأتي في الترتيب الثالث وذلك بعد الجالية اليهودية المغربية والجالية اليهودية البولندية.

أما بالنسبة لليهود السوفييت فتقول الإحصائيات الرسمية إنه خلال الفترة من (1968م ـ1988م) غادر الاتحاد السوفييتي سابقاً 280 ألف يهودي ولكن لم يتوجه منهم إلى الكيان الصهيوني سوى 165 ألف مهاجر. كما أنه من الملاحظ أن أول موجه كثيفة من هجرة هؤلاء اليهود جاءت في أعقاب حرب عام 1967م وقد شهدت ارتفاعاً كبيراً في عام 1973م حيث وصل عدد هؤلاء المهاجرين إلى 33 ألف مهاجر ثم ارتفع هذا العدد حتى وصل إلى 51 ألف يهودي في عام 1979م.

هذا ويقول الكاتب الإسرائيلي ميرون بنفيستي: «إن اليهود السوفييت الذين قدموا إلى فلسطين قد أتوا من مدن روسية هي مهد الحركة الصهيونية التي جاءت منها الدفعة الأولى من مؤسسي دولة الكيان الصهيوني والمعروفة باسم «جماعات جوشن أمونيم وحلم إسرائيل الكبرى».(1)

أيضاً بعد التحولات والتغيرات التي جرت في الاتحاد السوفييتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية نجد زعيم الاتحاد السوفييتي سابقاً ميخائيل غورباتشوف يقول: «لقد عدلنا تشريعاتنا حول هذه القضية ويقصد هنا هجرة اليهود بما يتفق مع القانون الدولي وهو ما غير الوضع وقبل كل شيء أرجو ألا نتهم في الوطن العربي بالانخراط في أية مخططات. إننا ننطلق في هذه القضية من واقع المقررات الإنسانية والقانون الدولي». كما أن نائب وزير الخارجية السوفييتي جينادي جيراسيموف صرح هو الآخر بقوله: «إننا لم نغلق الأبواب أمام الهجرة

---

(1) في القرون الوسطى عاش اليهود في أحيائهم الضيقة التي كان يطلق عليها اسم الجيتو (GHET-TO) وذلك في ظل قانون استثنائي عرف باسم قانون الأجانب وهذا القانون جعلهم متقوقعين داخل هذه الأحياء، واستمرت حالتهم حتى اندلاع الثورة الفرنسية في عام 1789م، والتي مهدت الطريق أمامهم.

اليهودية. أما بخصوص توطين اليهود في الأراضي العربية المحتلة فيجب التوجه باللوم إلى إسرائيل وليس الاتحاد السوفييتي سابقاً». واستطرد قائلاً في موقف آخر: «على العرب أن يكفوا عن التعامل معنا وفق النهج السابق كنظام توتاليتري (TOTALITARY) قادر على أن يحل المشاكل القائمة بالأوامر وهل لازال العرب ينظرون إلى الاتحاد السوفييتي سابقاً بنفس النظرة القديمة»؟ وربما يكون في هذا القول مأخذاً على الأنظمة العربية التي تعاملت مع الاتحاد السوفييتي سابقاً تعاملاً من أعلى مع النظام ولم تحرص على تنمية العلاقات مع الشعوب وإنها اقتبست من النظام السوفييتي سابقاً بنيته التنظيمية المتمثلة في نظام الحزب الواحد. لقد أدركت الدول العربية خطورة هذه الهجرة حيث إن الهدف منها هو إحراز تفوق سكاني صهيوني على حساب العرب الفلسطينيين. كما أنها لازالت تذكر ما قاله أبا أيبان في عام 1951م عندما كان مندوباً للكيان الصهيوني في الأمم المتحدة: «لسنا مهتمين بالنيل والفرات ولكننا نولي منابع نهري الأردن والليطاني كل اهتمامنا»[1].

وبذلك تزداد أهمية مياه هذين النهرين مع استمرار تدفق هجرة اليهود السوفييت وإقامة مستوطنات جديدة لاستيعابهم لذلك فإن العدو الصهيوني بالإضافة إلى استيلائه على الأرض العربية يريد أيضاً المياه العربية كعنصر مكمل لمخططه التوسعي وأعتقد أنه على مؤتمر السلام الذي سينعقد يوم 1991/10/30م أن يأخذ في اعتباره كل هذه القضايا الخطيرة علاوة على حسابات الاتحاد السوفييتي سابقاً الدقيقة التي انتهت إلى القول: «لا فائدة من الصديق العربي على المستوى الاقتصادي أو السياسي ناهيك عن المستوى العسكري التي تضاءلت أهميته بعد انهيار النظام الشيوعي وزوال قطب السوفييت وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم في ظل النظام العالمي الجديد.

---

(1) حددت خطة جونستون (مستشار الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور) بين عامي 1953-1955م حصة إسرائيل في مياه نهر اليرموك مع العلم بأنها في الوقت الحاضر ترفض هذه الحصة. وستكون المياه التركية في المستقبل إحدى مصادر تزويد العدو الصهيوني بالمياه.

وعلى الرغم من الإدانات والاحتجاجات التي قدمت تجاه هذه الهجرة من قبل بعض الزعماء العرب الذين زاروا موسكو ومنهم الرئيس المصري حسني مبارك في شهر الماء (مايو 1990م) وصدور بيان مشترك من الطرفين أدان خطط الكيان الصهيوني الخبيثة. وفي مؤتمر دول عدم الانحياز الذي انعقد في بلغراد في شهر الفاتح «سبتمبر 1989م» أدان الأخ قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة هذه الهجرة وقدم حلولا واقتراحات لتوطين هؤلاء اليهود السوفييت (الخزر) في منطقة اللورين في فرنسا وهي خالية من السكان أو في الجزيرة المعروفة التي اشترتها الولايات المتحدة الأمريكية من روسيا القيصرية أو توطينهم في الاتحاد السوفييتي سابقاً نفسه في المنطقة الواقعة بالقرب من نهر الفولجا.

أيضاً وفي مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد بالعراق في عام 1990م كان موضوع هذه الهجرة من ضمن بنود جدول أعماله. كما تم تشكيل لجنة سميت لجنة فلسطين تابعة لحركة عدم الانحياز وتضم كلا من يوغسلافيا والجزائر وبنجلاديش وكوبا والهند والسنغال وزمبيا وزمبابوي وفلسطين وقد عقدت اجتماعاً في مقر الأمم المتحدة في شهر الربيع مارس 1990م ودرست آخر تطورات هجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين العربية المحتلة وفي اجتماعات الدورة الوزارية لحركة عدم الانحياز بتونس في أواخر الشهر نفسه كان محورها هذه القضية الهامة والخطيرة. وكما سبق وأن أوضحت أن الهدف من هذه الهجرة هو إحراز تفوق سكاني صهيوني على حساب العرب الفلسطينيين[1] وعلى العرب ألّا تقتصر محاولاتهم وجهودهم على الاحتجاجات والإدانات بل يجب أن يكون هناك موقف رسمي وفعال تجاه هذه الهجرة لأن التعنت الإسرائيلي حتى في مؤتمر السلام في مدريد ورفضه مبدأ الأرض مقابل

(1) عدد اليهود في العالم يبلغ (12,881) اثني عشر مليون وثمانمائة وواحداً وثمانين ألف نسمة في حين أن عدد سكان الكيان الصهيوني كان في عام 1970م (2,582) مليونا وخمسمائة واثنين وثمانين ألف نسمة وقد ارتفع هذا العدد ليصل إلى (3,521) ثلاثة ملايين وخمسمائة وواحد وعشرين ألف نسمة وذلك حسب آخر الإحصائيات الرسمية.

السلام وإيقاف بناء المستوطنـات مقابـل عدم المقـاطعة. لقـد سبق للعرب وأن قدموا العـديد من الإدانـات والاحتجاجـات عندمـا تم ترحيـل يهود الفـلاشا من أثيـوبيا إلى الأراضي العـربية المحتلة ولكن لم تجـد شيئـاً تلك الاحتجـاجـات والإدانات. لقد أصبح من الواضح جداً ومنذ زمن غير بعيد أن الرئيس الأمريكي جـورج بوش لم يـوافق على رفع القيـود أو الحظر المفـروض منذ عـام 1974م على التبادل التجاري مع الاتحاد السوفييتي سابقـاً إلا في مقابـل وعد سـوفييتي رسمي بفتح الباب أمـام هجرة اليهـود السوفييت إلى الكيـان الصهيوني وبـإلغاء كافة القيود والإجراءات التي تعرقل هذه الهجرة. كما أن زعماء يـوروبا الشـرقية الذين جاءوا بعد التغيرات الأخيـرة في هذه الـدول وانهيار الشـوعية في بـلادهم يعـرفون جيـداً أن شرط الـدعم الاقتصادي والمـالي الغـربي لهم مقـرون بفتـح أبواب الهجرة أمـام اليهود عـلاوة على إعادة العـلاقات الـدبلوماسيـة مع العـدو الصهيـوني. أيضاً تضمن جـدول أعمال القمـة الاقتصاديـة للدول الغنية السبـع وهي: (الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - ألمانيا - اليابان - فرنسا - بريطانيـا - إيطاليا) الذي انعقد في هـوستون (HUSTON) خـلال الفترة من 9-11 من شهـر نـاصر (يـوليو 1990م) تقـديم مساعـدات إلى دول أوروبا الشـرقية وإعـادة بناء الاقتصاد السوفييتي وذلك على نمط مشروع أو خطة مارشـال المعروفـة في عام 1948م لإعادة بناء أوروبا وما تلا ذلك من ا جتمـاع مجموعـة السوق الأوروبيـة في مـدينة دبلن وحلف شمـال الأطلسي الناتـو (NATO) في لندن ومؤتمـر الأمن الأوروبي والتعاون (CSCE) في باريس في شهر الحرث (نوفمبر 1990م) وهـذا كله من أجل الضغط على الاتحاد السوفييتي سابقـاً الذي أصبـح تابعـاً لأمريكـا بالسماح لليهود السوفييت بالهجرة إلى أرض فلسطين العربيـة المحتلة بحجة أن اتفـاقية هلسنكي تفـرض في أحد بنـودها حـرية الهجـرة لمواطني كـل دولة في أوروبا الشرقية والغربية دون أية عوائق.

أيضاً وعلى ما يبدو أن تدفق هجرة اليهود السوفييت إلى الأراضي العربيـة المحتلة بدأ يقل بعض الشيء فقد وصل في الربع الثـالث من عام 1991م فقط

30 ألف مهاجر[1] أي بمعدل انخفاض وصل إلى 44٪ عن الربع الثاني من نفس العام ويرجع السبب الرئيسي في عزوف هجرة هؤلاء اليهود إلى حجم البطالة الكبير والذي بلغ معدلها حوالي 40٪ بين هؤلاء المهجرين ناهيك عن البطالة المقنعة بينهم والتي تشكل نسبة أكبر علاوة على التذمر الشديد وعمليات الانتحار مما دفع هؤلاء المهاجرين إلى اتهام حكومة العدو الصهيوني بالخداع والتزييف حيث كانت تمنيهم وتشيع في أوساطهم بأن فرص العمل متوفرة للجميع ولكنه صدموا بالواقع الأليم فلم يجدوا العمل وبذلك نجد أن ما نسبته 29٪ من هؤلاء اليهود الذين وصلوا إلى الكيان الصهيوني يريدون العودة إلى الاتحاد السوفييتي سابقاً أو الهجرة إلى الدول الأوروبية الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن 52٪ منهم ينصحون أولئك الذين يقومون بإجراءات الهجرة في الاتحاد السوفييتي سابقاً بألا يأتوا إلى الكيان الصهيوني. ولذلك نلاحظ أن سياسة استيطان هؤلاء اليهود السوفييت وغيرهم من يهود دول أوروبا الشرقية وأيضاً يهود يوغسلافيا الذين وصلوا الأراضي العربية المحتلة عقب صراع القوميات والحرب الأهلية الدائرة بين جمهورياتها بدأت تواجه بعض الصعوبات والمشاكل ولم تعد تسير وفق المخطط الصهيوني المعمول به وهو الحصول على أكبر عدد منهم وأكثر كفاءات بينهم والإسراع في عملية الإحلال الجارية في الأراضي العربية المحتلة لتنتهي منها خلال عام 1994م.

ومن هنا كان الحل الوحيد أمام العدو الصهيوني للتغلب على هذه الصعوبات لإعادة موجة الهجرة هو الحصول على الضمانات الأمريكية المتمثلة في عشرة المليارات دولار وإلا سيكون مصير سياسة الاستيطان الفشل الذريع ومن هذا المنطلق أيضاً جاء الإصرار الأمريكي على الاحتفاظ بهذه الورقة وإحضار وفد الكيان الصهيوني أمام مائدة مفاوضات التسوية السلمية مع العرب المقرر لها يوم 1991/12/4م في واشنطون. حيث على ما يبدو أن الاستراتيجية الأمريكية في النظام العالمي الجديد تنطلق من منظور أو منطلق

---

(1) انظر مقال السفير محمود قاسم حول هجرة اليهود السوفييت وعملية السلام والذي نشر في مجلة أكتوبر المصرية في العدد رقم 788 بتاريخ 91/12/1م صفحة (13).

جديد يختلف عن الماضي وهو اعتمادها في الشرق الأوسط ليس على العدو الصهيوني وحده بل وعلى العرب أيضاً. ولكن يجب علينا كعرب ألا نتفاءل كثيراً فالعدو مصر على مواصلة الاستيطان وأخيراً فإن الضجة الفجائية الخاصة بحادث الطائرتين الأمريكية والفرنسية وإعلان الاتهام ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في هذا الوقت بالذات وبعد مرور ثلاث سنوات وتزامن ذلك مع الجهود المبذولة لاستئناف مؤتمر السلام ربما هو نوع من الضغط الإسرائيلي على الإدارة الأمريكية للإفراج عن هذه الضمانات أو القروض لاستكمال سياستها التوسعية والاستيطانية على حساب الأراضي العربية المحتلة وأيضاً كذريعة لعدم حضور هذه المفاوضات وبذلك تكون قد أنقذت سياسة الاستيطان دون مقابل في عملية السلام.

هذا وإذا ما تمعنا قليلاً في هوية هؤلاء اليهود السوفييت المهجرين إلى الأراضي العربية المحتلة ومدى كراهيتهم وحقدهم الدفين على العرب داخل أرضهم[1] فإنني اكتفي فقط بتقديم هذا الاستبيان الذي أوردته صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في 4/1/92م.

74,8 ٪ من هؤلاء اليهود يعارضون التنازل عن الأرض مقابل السلام
54,9 ٪ منهم يعارضون إسكان أو تسكين العرب في الأحياء اليهودية
63 ٪ منهم يعارضون السماح للأطباء العرب بالعمل داخل أحيائهم
71,7 ٪ منهم يعارضون العرب في تولي المناصب السياسية والوزارية
73,4 ٪ منهم يعارضون العرب في مزاولة مهنة التدريس بالمدارس اليهودية
77,4 ٪ منهم يعارضون العرب في مزاولة الوظائف القضائية بالمحاكم الإسرائيلية
58,6 ٪ منهم يرى أن الجيش الإسرائيلي قوي بما فيه الكفاية وأنه لا داعي لتنازل إسرائيل عن الأرض مقابل السلام.

أما فيما يتعلق بموقفهم من الانتخابات القادمة التي ستجري داخل

---

(1) انظر عدد الصحيفة المشار إليها تحت عنوان اليهود السوفييت أكثر تطرفاً صفحة 11.

الكيان الصهيوني فيقول الاستبيان أو يظهر الأرقام التالية:

46 ٪ منهم سيصوتون للأحزاب اليمينية

20,9 ٪ منهم سيصوتون للأحزاب اليسارية

30,8 ٪ منهم سيصوتون للأحزاب الدينية

54,8 ٪ منهم سيختارون الأحزاب القائمة

35,2 ٪ منهم يفضلون إعطاء أصواتهم لحزب من مهاجري الاتحاد السوفييتي

29,3 ٪ لم يتحدد موقفهم بعد

28 ٪ غير راضين عن وجودهم داخل الكيان الصهيوني.

ومن هنا يتضح للقارىء مدى خطورة هذه الهجرة التي جاءت بشكل مكثف عقب التغيرات والتحولات والتطورات المصاحبة لانهيار الشيوعية والأنظمة الشمولية في الاتحاد السوفييتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية والتعنت الصهيوني في مفاوضات السلام من أجل تنفيذ مخططاته الرهيبة في بناء مستوطنات لهؤلاء اليهود ومراوغاته في التملص من تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 بشأن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وكذلك عدم التزامه في تنفيذ القرار رقم 425 الخاص بانسحابه من جنوب لبنان.

لقد أثبت لنا التاريخ أن العدو الصهيوني لا يريد السلام على الإطلاق مع العرب فهو الذي اغتال الكونت فوك برنادوت وسيط الأمم المتحدة في 1948/9/17م حيث كان هذا الوسيط قد أكمل خطته في 1948/9/16م الخاصة بإقرار السلام في فلسطين والتي كانت تقضي بأن تصبح القدس مدينة دولية تحت إدارة الأمم المتحدة وأن يحصل العرب على اللد والرملة مقابل أن يحصل الكيان الصهيوني على الجليل وأن يكون للاجئين العرب حق العودة إلى وطنهم. هذا هو الدور الذي قام به الوسيط المذكور السويدي الجنسية بعد قيام الهدنة الثانية في 1948/7/19م.

وتجدر الإشارة بأن اليهودية الأرثوذكسية ترى أن اليهود شعب بالمعنى الديني وليس بالمعنى العرقي كما يتصور الصهاينة أما اليهودية الإصلاحية

فترى أن اليهود ليسوا شعباً أساساً وإنما هم جماعة دينية يدين أفرادها بنفس العقيدة. كما أن الرأسماليين من يهود اليديشية[1] الذين عاشوا في روسيا القيصرية والذين تم تشريدهم والقضاء عليهم بعد الثورة البلشفية في روسيا وأيضاً يهود البلاط الذين عاشوا في دول أوروبا الشرقية وتعاونوا مع يهود الأرندا في أواكرانيا واشتغلوا في تجارةالحبوب وعندما تولى هتلر السلطة في ألمانيا في عام 1933م هاجر يهود البلاط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفلسطين العربية.

أما من حيث القيود الرسمية على الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت بصدور قانون عام 1882م ثم بعد ذلك توالت القوانين المانعة أو الكابحة للهجرة خلال الأعوام 1917ـ1921ـ1924م غير أنه يلاحظ منذ عام 1921م بدأ السماح بالهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفق نظام الحصة وعلى أساس الجنسية والأصل العرقي بعد أن كان مستنداً إلى شخصية المهاجر وكفاءته وقد خصص لكل قومية 3٪ من مجموع الأمريكيين من أبناء تلك القومية وفقاً للإحصاء السكاني لعام 1910م. مما جعل الأمر ينطوي على تمييز قومي لصالح سكان شمال أوروبا وغربها. ثم إن القانون الذي سبقت الإشارة إليه وهو القانون الصادر في عام 1924م عاد فقلص النسبة المئوية إلى 2٪ واستخدم الإحصاء أو التعداد السكاني لعام 1890م.

(1) اللغة اليديشية هي لغة يهود شرق أوروبا وخاصة المهجرين من الاتحاد السوفييتي سابقاً.

الفصل الثامن

مستقبل يوغسلافيا السياسي

على الرغم من الجهود المبذولة في مؤتمر السلام بلاهاي وجهود الوساطة المبذولة من قبل المجموعة الأوروبية والتي من ضمنها خطة السلام الأوروبية المقدمة في تسوية الصراع بين الأطراف المحاربة والتي تنص على ضرورة نزع سلاح الأقلية الصربية الموجودة في جمهورية كرواتيا والتي تبلغ حوالي (700) ألف نسمة كما سبقت الإشارة وإعطائها حكماً ذاتياً محدوداً بداخل هذه الجمهورية والتي تم رفضها من قبل رئيس جمهورية صربيا سلوبودان ملوشيفتش. كما أن جمهورية سلوڤينيا التي أعلنت استقلالها عن الاتحاد اليوغسلافي في 25 من شهر الصيف (يونيو 1991م) رفضت هي الأخرى الصيغة الأوروبية المتعلقة بإنشاء اتحاد كونفيدرالي بدلاً ن الاتحاد الفيدرالي القائم حالياً.

كما أن جمهورية كرواتيا قد حددت اليوم العاشر من شهر التمور (نوفمبر 1991م) كآخر موعد لانسحاب الجيش الفيدرالي من أراضيها وذلك وفق خطة قدمت من الحكومة الكرواتية إلى البرلمان الكرواتي وكانت هذه الخطة قد تضمنت أنه بعد انتهاء هذا التاريخ ستعامل الوحدات التابعة للجيش اليوغسلافي وكل جندي فيها كأعضاء في جيش عدو كما يعتبر كل جندي يحمل الهوية الكرواتية في صفوفها أسيراً.

هذا وتجدر الإشارة بأنه يوجد في صفوف الجيش الفيدرالي أي الجيش

اليوغسلافي حوالي ستة آلاف جندي كرواتي لم يلقوا سلاحهم بعد وينضموا إلى كرواتيا كما فعل أسلافهم. ولمزيد من الإيضاح فإن خطة كرواتيا المشار إليها قد تم التركيز فيها على نقطتين أساسيتين:

الأولى: الانسحاب الفوري للقوات الكرواتية التي جاءت كتعزيزات في بداية الصراع بين صربيا وكرواتيا.

الثانية: انسحاب القوات المتمركزة بشكل نظامي في كرواتيا بدون أسلحتها الثقيلة التي ستبقى في الثكنات تحت إشراف دولي.

ولكن من المؤسف جداً أن الصراع لازال قائماً في يوغسلافيا ولازال مؤتمر السلام في لاهاي برئاسة اللورد كارينجتون وزير خارجية بريطانيا الأسبق يبذل مساعيه لإحلال السلام في هذه المنطقة وأيضاً محاولة وسيط الأمم المتحدة سايروس فانس وزير خارجية أمريكا الأسبق الذي يؤيد فكرة إرسال قوات لحفظ السلام إلى يوغسلافيا بشرط أن توافق عليها جميع الأطراف المتصارعة وأن تكون هذه القوات غير نظامية[1] كما أن كندا واليابان قد انضمتا إلى المجموعة الأوروبية وأيدتاها في اقتراحها القاضي بضرورة فرض عقوبات اقتصادية على يوغسلافيا، وعدم تزويدها بالبترول.

لذلك فإنني أرى أنه من الصعب جداً بقاء يوغسلافيا في إطار اتحادها السابق أو حتى قيام اتحاد كونفدرالي جديد. في السابق كان ينظر إلى يوغسلافيا على أنها الدولة الوحيدة التي ضربت مثلاً رائعاً في اتحادها ووحدتها وتماسك شعوبها وكنا نتمنى للبنان الشقيق الذي مزقته الحرب الأهلية من جراء الطائفية أن يحذو حذو يوغسلافيا. كما كنا نعتقد في نفس الوقت أنه بدون صربيا وكرواتيا لن تكون هناك دولة اسمها يوغسلافيا. ولكن يذكرنا التاريخ بعصر القوميات وما جرى في الاتحاد السوفييتي سابقاً واستقلال جمهوريات البلطيق ليس ببعيد لقد قال التاريخ كلمته وقد لاح في الأفق أن تحظى كل من جمهورية سلوفينيا وكرواتيا بالاستقلال والاعتراف الدولي

---

(1) قررت الأمم المتحدة إرسال قوات لحفظ السلام في يوغسلافيا قوامها (14) ألف رجل.

باستقلال هاتين الجمهوريتين وهو ما تؤيده كل من النمسا والمجر وألمانيا وإيطاليا. ثم تحذو جمهورية البوسنة والهرسك نفس الحذو لقد استعانت كرواتيا في حربها مع صربيا بجنود مرتزقة من بريطانيا وخبراء ينضوون تحت هذا الاسم وبتأييد ربما مباشر أو غير مباشر من قبل السلطات البريطانية ولكنه غير رسمي ومعلن وهذا الإجراء في الاستعانة بالمرتزقة الإنجليز لقى ترحيباً وتأييداً من قبل مسئولين بريطانيين ورؤساء وزراء سابقين أمثال مارجريت تاتشر على اعتبار أن حرب كرواتيا ضد صربيا من أجل استقلالها هي حرب ضد الشيوعيين الصرب وهو أيضاً ما أشارت إليه صحيفة سان داي إكسبرس SUN-DAY EXPRESS البريطانية في عددها الصادر بتاريخ 20/10/1991م وكيف كانت تتم عملية إرسال هؤلاء المرتزقة للاشتراك في هذه الحرب الأهلية بجانب جمهورية كرواتيا وضد جمهورية صربيا. أيضاً وفي هذا الصدد نورد ما قاله الدكتور بافيتش أوبرا دوفيتش نائب رئيس برلمان جمهورية صربيا وأستاذ العلاقات الدولية: «ألمانيا هي عدونا الأول منذ الحرب العالمية الثانية والنمسا لنا معها ذكريات أليمة في الماضي. أما إيطاليا فموقفها مضاد لنا منذ زمن طويل. والمجر تنظر إلينا بغير رضا ورومانيا معروفة أهدافها ومصالحها في أراضينا... وأخيراً فإن كرواتيا كانت دائماً تقف مع المعسكر الفاشي الخاسر في الحربين العالميتين الأولى والثانية ضدنا. ولهذا فنحن لسنا مندهشين إزاء مواقف هذه الدول تجاه الأزمة اليوغسلافية». وهذا القول بالطبع يفسر الفشل الذريع لوقف الحرب الأهلية وخرق اتفاقات وقف إطلاق النار التي بلغت حتى الآن (15) اتفاقاً وجهود مؤتمر السلام.[1]

أيضاً يقال ويتردد في الأوساط اليوغسلافية أن ألمانيا والنمسا ترغبان في الوصول إلى المياه الدافئة للبحر الأدرياتيكي وإيطاليا تنظر إلى مناطق إيطالية الهوية على ساحل نفس البحر.

أما صربيا وهي أكبر الجمهوريات اليوغسلافية والتي ساهمت في خلق هذه الأزمة والتي عى ما يبدو أن سكانها وبعبارة أخرى القومية الصربية التي

---

(1) انظر عدد الصحيفة المذكورة في صفحة (9) وتحت عنوان FOREIGN NEWS

تشعر دائماً بإحساس الاضطهاد نتيجة لمعاناتها من المذابح لفترة طويلة من الزمن ربما لأسباب سياسية قبل أن تكون دينية بداية من العثمانيين الذين حكموا أغلب أجزاء شبه جزيرة البلقان وانتهاءً بحكومة كرواتيا الموالية للنازية خلال فترة الحرب العالمية الثانية والتي راح ضحيتها آلاف من الصربيين الأمر الذي أدى إلى إحساسهم المستمر بالخطر تجاه الجميع وهذا هو الذي انعكس على الصرب في التمسك والسيطرة على الاتحاد اليوغسلافي وتمسك الأقلية الصربية التي تعيش داخل جمهورية كرواتيا بالحصول على الحكم الذاتي وأيضاً احتمال مطالبة الأقلية الصربية الموجودة داخل جمهورية البوسنة والهرسك بنفس الشيء وهذا احتمال وارد وذلك من أجل ضمان كيان سياسي كبير لجمهورية صربيا تمشياً مع حقائق التاريخ التي تؤمن بها هذه الجمهورية والتي في يوم من الأيام منحتها مملكة وكيانا سياسياً متميزاً حتى بداية القرن الحالي. ولكن ربما يحالفها النجاح في تحقيق ما تهدف إليه خاصة أمام اختلاف الموقف الأوروبي تجاه هذا الصراع والابتعاد النسبي للولايات المتحدة الأمريكية عن هذا الصراع وربما يحالفها الحظ في محاولة تصعيد مشاعر الخوف القديمة من ألمانيا وتحجيم الدور الألماني داخل المجموعة الأوروبية.

وأخيراً نحن في انتظار ما تسفر عنه السنوات القليلة القادمة والتي هي كفيلة بتقرير مستقبل يوغسلافيا ورفض مجلس الأمن إرسال قوات دولية في بداية الأزمة لوقف الحرب الأهلية في يوغسلافيا إلا بعد التأكد من الوقف الكامل لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة. وكذلك موقف الدول الأوروبية في قمتها المنعقدة في مدينة ماستريخت بهولندا والتي ربما ستسفر عن تكوين قوة عسكرية تكون تابعة للأمم المتحدة وذلك في إطار اتفاقية الدفاع المعروضة على هذه القمة. أما بالنسبة لبقية جمهوريات يوغسلافيا مثل مقدونيا وغيرها فإنها في انتظار ما يسفر عنه مؤتمر السلام في لاهاي في استقلال كل من كرواتيا وسلوفينيا وستحذو حذوها.

ولا شك أن الواقع العالمي الجديد الذي فرضه انهيار وسقوط الاتحاد

السوفييتي سابقاً واستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا LITHUANIA 3,7 مليون نسمة وأستونيا ESTONIA 1,6 مليون نسمة ولاتفيا LATVIA 2,7 مليون نسمة). وظهور الكومنولث الجديد الذي جاء على انقاض الاتحاد السوفييتي سابقاً الذي كان يتزعمه ميخائيل غورباتشوف الذي قدم استقالته في شهر كانون ديسمبر 1991م بعد أن انتهى دوره السياسي عقب تكوين هذا الكومنولث الذي يضم إحدى عشرة جمهورية نوردها فيما يلي:

اسم الجمهورية	عدد سكانها	عاصمتها
1 ـ روسيا البيضاء BELO RUSSIA	10,2 مليون نسمة	مينسك MINSK
2 ـ أوكرانيا UKRAAINE	15,7 مليون نسمة	كييف KIEV
3 ـ كازاخستان KAZAKHSTAN	16,6 مليون نسمة	ألما أتا ALMA-ATA
4 ـ أوزبيكستان UZBEKISTAN	19,9 مليون نسمة	طشقند TASHKENT
5 ـ تاجيسكتان TADZHIKISTAN	5,1 مليون نسمة	دوشانبي DUSHANBE
6 ـ أذربيجان AZERBAIJAN	7,0 مليون نسمة	باكو BAKU
7 ـ روسيا RUSSIAN	147 مليون نسمة	موسكو MOSCOW
8 ـ تركمينستان TURKMENSTAN	3,5 مليون نسمة	أسخاباد ASHKHABAD
9 ـ كيرجيستان KIRGHIZIA	4,3 مليون نسمة	فرونزي FRUNZE

10 ـ مولدافيا MOLDAVIA	4,3 مليون نسمة	كيس خينيف KIS HINEV
11 ـ أرمينيا ARMENIA	3,3 مليون نسمة	ياريفن YEREVAN

المصدر: مجلة التاريخ الصادرة بتاريخ 1990/3/12م صفحة 12 تحت عنوان THE SOVIET EMPIRE الإمبراطورية السوفييتية.

الأمر الذي جعل يوغسلافيا في وضع صعب للغاية في الحفاظ على جمهورياتها وبالتالي على وحدتها في إطار الاتحاد القديم أو حتى قيام كونفيدرالي جديد. بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة منذ بداية تفجر الأزمة وانعقاد مؤتمر بريوني في شهر «ناصر» «يوليو» 1991م الذي كان يقضي بتعهد جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا بتعليق إعلان الاستقلال أو الانفصال حتى السابع من شهر التمور «أكتوبر 91م» وإقامة مباحثات مع الحكومة الاتحادية أو المركزية كل ذلك كان ممكناً عن طريق استخدام الحكمة والعقل ليسود السلام بين أعضاء الاتحاد اليوغسلافي لأنه لا يمكن والعالم يقف على أبواب القرن الحادي والعشرين أن يستخدم السلاح لإكراه الشعوب على البقاء في نظام لا تريده ولكن فات الأوان لقد سقط العديد من الضحايا بل الآلاف ونتج عن هذا الصراع تشريد ما يقرب من (600 ألف نسمة من الصرب والكروات) إن هؤلاء الضحايا الذين سقطوا في هذه الحرب الأهلية من قبل جمهورية كرواتيا ستبقى ذكراهم بين أهليهم ومواطنيهم مانعاً من عودة الحياة الطبيعية والوفاق بين الصرب والكروات وستظل مشاعر الكراهية والتوتر قائمة بين الطرفين طيلة أجيال وأجيال. أيضاً ما يجري هذه الأيام في جمهورية البوسنة والهرسك من قبل الصرب سيكون له نفس الانعكاس.

إن دوافع الانفصال أو الاستقلال داخل الاتحاد اليوغسلافي قد ترجع كغيرها من حركات الانفصال الأخرى إلى انهيار النموذج الأيديولوجي الماركسي في معالجة مشكلة القوميات والذي يعتمد على أسلوب التعاون المتبادل بين الشعوب على أساس المبادىء الاشتراكية. وهو الأسلوب الذي استخدم

استخداماً معاكساً من خلال استخدام القوة ضد القوميات كما حدث إبان حكم جوزيف ستالين في الاتحاد السوفييتي سابقاً. أو أسلوب تغليب قومية على أخرى كما حدث إبان حكم الرئيس اليوغسلافي الراحل تيتو وبذلك انهار الأسلوب القديم في التعامل مع القوميات وكذلك الإخفاق في إيجاد حل بديل وجديد لاحتواء المثالب القومية.

ومن هنا يتأكد لنا مدى صدق تنبؤات الكتاب الأخضر الذي يقول: «الدولة المتكونة من قوميات بسبب ديني أو اقتصادي أو عسكري أو عقائدي وضعي سوف يمزقها الصراع حتى تستقل كل قومية أي ينتصر العامل الاجتماعي».

صحيح أن هناك فرقاً شاسعاً بين ما حدث في الاتحاد السوفييتي سابقاً المتعدد القوميات والجمهوريات والمعقد التركيبة باعتباره إمبراطورية ضخمة وعظيمة وبين جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية التي قامت في الأساس على جمهوريات مختلفة الأصول والأديان واللغات وبذلك فشلت كل المحاولات الجماعية لتكون خلفاً للرئيس تيتو.

وكما سبق وأن أشرت في بداية هذا الصراع القومي بين الجمهوريات اليوغسلافية فإن هدف جمهورية صربيا أكبر هذه الجمهوريات والتي يشكل أبناؤها حوالي 70٪ من الجيش الاتحادي هو إعادة كل من جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا اللتن أعلنتا انفصالهما عن الاتحاد في 1991/6/25م وإرغامها على البقاء بداخله وفق الدستور اليوغسلافي المعمول به وهو دستور عام 1974م حيث أنها تخشى أن يؤدي تقسيم يوغسلافيا واستقلال جمهورية كرواتيا وسلوفينيا إلى عودة الهيمنة الألمانية في شبه جزيرة البلقان. وبالفعل تكاتفت الجهود سواء من خلال المجموعة الأوروبية ومؤتمر السلام في لاهاي على عودة الترابط اليوغسلافي وأيضاً الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن من حظر إرسال شحنات الأسلحة إلى يوغسلافيا وقد التزمت بهذا الحظر وعدم تصدير الأسلحة أربع دول هي (السويد وكندا واليابان وتركيا) وكذلك فرض عقوبات اقتصادية خاصة على جمهورية صربيا والجبل الأسود وأيضاً

الامتناع عن إرسال قوات لحفظ السلام حتى تلتزم الأطراف المتصارعة باتفاق وقف أطلاق النار الذي تم الوصل إليه في 1991/11/23م.

إذاً هذه كلها مساعٍ وجهود من أجل عودة يوغسلافيا إلى وضعها الطبيعي وفي إطار اتحادها القديم. ولكن تطور هذه القضية جعلت جهود السلام التي بذلت من قبل الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية ومؤتمر السلام في لاهاي وبروكسل تصدم بالخلاف بين صربيا وكرواتيا. وبذلك قررت المجموعة الأوروبية وضع معايير وشروط للاعتراف باستقلال كل جمهورية من جمهوريات يوغسلافيا يتم تنفيذها اعتباراً من 1992/1/15م. وهذه الشروط والمعايير المقترحة من الجانب الفرنسي تتلخص في النقاط التالية:

1 ـ الحكم بالديمقراطية.
2 ـ مراعاة حقوق الإنسان وضمانها.
3 ـ ضمان حماية الأقليات العرقية وسلامتهم.

بشرط أن تلتزم كل جمهورية تمنح الاستقلال حسب اتفاق الدول الأوروبية على الشروط الموضحة أعلاه وهما جمهوريتا كرواتيا وسلوفينيا.

ومن هنا ووفق هذه المعطيات الجديدة وعلى ما يبدو لي أن موقف جمهورية صربيا قد تغير وبدأ يتجه اتجاهاً آخر وأصبح هدفها الحقيقي خاصة بعد أن تم الاعتراف بجمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا من قبل دول المجموعة الأوروبية وبعض دول العالم الأخرى هو الاستمرار والبقاء في الأراضي الكرواتية التي احتلتها وضمتها إلى جمهوريتها وخاصة تلك المناطق التي تسكنها وتقيم فيها أقليات صربية. وبذلك وعقب هذا الاعتراف الدولي وفي مقابله فهي ترفض حالياً التنازل عن هذه الأراضي والمناطق التي احتلت من قبل الجيش الفيدرالي والقوات الصربية. وفي هذا الإطار فإنها تصر على أن الحدود الرسمية لكرواتيا هي الحدود القائمة بعد وقف إطلاق النار رقم (15) وحيث يوجد الجيش الاتحادي والميلشيات الصربية والتي أصبحت تحتل ما يقرب من (ثلث الأراضي الكرواتية). وهذا بالطبع ما سترفضه ولن تقبله كرواتيا بسهولة في تحديد حدودها وفق هذا الاجراء إذا ما تم اتخاذه والذي يتصف

بأهداف توسعية لجمهورية صربيا الكبرى تشمل الجبل الأسود وجزءاً من كرواتيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك. ولذلك فإنني أعتقد أن مشكلة تحديد الحدود بين هذه الجمهوريات ستفتح باباً جديداً أمام صراعات أخرى ستستمر في المستقبل الأمر الذي يؤكد أن المشكلة اليوغسلافية لن تنتهي بسهولة بسبب هذه الحدود. فكرواتيا ستطالب بحدودها التاريخية والطبيعية كما تدعى في أراضي ومناطق جمهورية البوسنة والهرسك حيث تقيم الأقليات الكرواتية وهو أيضاً ما تؤيده وتريده جهورية صربيا حتى يتاح لها هي الأخرى ضم جزء من أراضي هذه الجمهورية الإسلامية حيث يقيم الصرب وهو ما نشاهده هذه الأيام في القتال الدائر على أراضي جمهورية اليوسنة والهرسك.

وهذا الوضع أيضاً ينطبق على جمهورية مقدونيا القريبة من اليونان وبلغاريا والتي هي الأخرى تقيم بها أقلية صربية. مع العلم بأن هناك خلافاً قائماً في الوقت الحاضر بين بلغاريا واليونان بشأن استقلال جمهورية مقدونيا.

فبلغاريا تؤيد استقلال هذه الجمهورية وترفض في نفس الوقت الاعتراف بها كقومية على أساس أن المقدونيين يتحدثون تقريباً اللغة البلغارية وفعلاً لاحظنا أن هناك تشابهاً وتقارباً بين اللغة المقدونية واللغة البلغارية علاوة على الثقافة التاريخية التي تجمعهما. في حين أن اليونان ترفض الاعتراف بجمهورية مقدونيا نظراً لأن الاعتراف بها سيؤدي إلى المطالبة بحقوق أقليمية بداخلها خاصة وأن هناك أقلية سلافية تقيم في شمال اليونان. وهو ما سيبلوره أو ربما يؤكده النظام العالمي الجديد في احترام حق تقرير المصير والاعتراف بحقوق واستقلال القوميات واحترام حقوقها.

أيضاً هناك إقليم كوسوفو (KOSOVO)اليوغسلافي الذي يقع في الجنوب الشرقي والقريب من الحدود الألبانية والذي أغلب سكانه من المسلمين الألبان الذين قدر عددهم من قبل مركز الاحصاء في بلغراد في عام 1977م وفق معدلات النمو على النحو التالي:[1]

---

(1) المصدر: الدليل الإحصائي الصادر عن مركز الإحصاء في بلغراد لعام 1977م صفحة 26.

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1977م	1,468 مليون نسمة	1983م	1,724 مليون نسمة
1979م	1,550 مليون نسمة	1986م	1,863 مليون نسمة
1981م	1,636 مليون نسمة		

والذي يرغب في الانضمام إلى ألبانيا. كذلك إقليم فويفودينا الذي يقع في شمال بلغراد والقريب من الحدود المجرية ربما سيسعى هو الآخر إلى الانضمام واللحاق بالمجر. على الرغم من أن الصرب يشكلون 54٪ من سكانه والمجريين أو الاقلية المجرية تشكل 19٪ وفي ضوء هذه المعطيات السياسية فإن هناك بعض الصعوبات لازالت قائمة أمام جهود السلام ومنها عدم إمكانية نشر قوات لحفظ السلام في يوغسلافيا والتي يقدر عددها بأربعة عشر ألف جندي وفق خطة الأمم المتحدة حيث لم يتحقق سوى شرط واحد في نشر هذه القوات وهو استمرار سريان وقف إطلاق النار رقم (15) الذي تم التوصل إليه مع بداية شهر أي النار «يناير 1992م) وأيضاً رفض الصرب أو زعماء الصرب الموجودون في كرواتيا خطة الأمم المتحدة ويصرون على بقاء قوات الجيش الفيدرالي في مناطقهم بكرواتيا. وهو ما سبق الإشارة إليه والحديث عنه.

الخلاصة أن جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا قد حظيتا باستقلالهما وتم الاعتراف بهما وها هي الآن جمهورية البوسنة والهرسك تخوض حرباً ضروسا ضد الصرب والكروات من أجل استقلالها هي الأخرى وقد بادرت بعض الدول بالاعتراف باستقلالها مثل المجر وبولندا وغيرها.

الفصل التاسع

أوروبا الموحدة والقضية اليوغسلافية

يقال إن الجنرال ديجول (1959-1969م) مؤسس الجمهورية الخامسة في فرنسا قد تنبأ بهذه الوحدة من جبال الأورال إلى المحيط الأطلسي منذ أكثر من ثلاثين سنة. غير أن موضوع توحيد أوروبا ليس جديداً وليس وليد هذا القرن بل كانت له جذور تاريخية قديمة على الرغم من التناحر والاختلاف بين هذه الدول عبر عصور التاريخ. فقد كان لطموحات كثير من الحكام في السيطرة عليها. فعلى سبيل المثال الملك شارلمان (768-814م) ملك الفرنجة الذي كان يريد ضمها بالقوة لتكون تحت لوائه.

ونابليون بونابرت (1769-1821م) وأدولف هتلر الذي تولى الحكم في ألمانيا في عام 1933م. هؤلاء جميعاً كانوا يريدون السيطرة على أوروبا وإخضاعها بالقوة لتكون تحت سيطرتهم. وها هي الدول الأوروبية تجتمع في قمتها التاريخية بمدينة ماستريخت وأمامها مشكلة صراع القوميات في يوغسلافيا التي تحملت أعباءها نظراً لأهميتها في مستقبل هذه الوحدة.

كذلك يذكرنا التاريخ بأن هناك من كان يريد أن يلم شمل أوروبا على حد تعبيره عن طريق الاقناع من خلال المفاوضات السياسية كوزير الملك هنري الرابع سولي «SULLY» (1560-1641) والذي مات وفي قلبه شيء من أوروبا الموحدة حيث تصور قيام دولة أوروبية موحدة قوامها خمسة عشر دولة يحكمها

مجلس مسيحي أعلى. كما أن فكرة توحيد أوروبا قد عولجت في الماضي من قبل بعض الفلاسفة والمفكرين أمثال كانت «KANT»(1824ـ1884م) وسان سيمون وفيكتور هيجو وكلهم قدموا تصورات متعددة لبناء أوروبا الموحدة.

وبعد ذلك قامت الحرب العالمية الثانية (1939ـ1945م) وأعيد طرح الفكرة من جديد واقترح ونستون تشيرشل «WINSTON CHURCHILL» رئيس وزراء بريطانيا في الفترة من (1940ـ1945م) وأيضاً من (1951ـ1955م) إقامة الولايات الأوروبية المتحدة في خطابه الشهير في مدينة زيورخ في عام 1946م حيث دعا فيه أعداء الأمس ولا سيما فرنسا وألمانيا للصلح ونبذ الفرقة والخلاف فيما بينهم وتشكيل ما أسماه بالمجلس الأوروبي.

هذا وفي عام 1948م ترأس تشيرشل في مدينة لاهاي بهولندا أول اجتماع لمؤتمر أوروبا الذي ضم ممثلين عن تسعة عشر دولة أوروبية وذلك لوضع حجر الأساس في صرح أوروبا المستقبل. أيضاً مشروع مارشال في عام 1948م الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة بناء أوروبا كان من أهم شروطه أن تقيم هذه الدول التي تقبل المساعدة تعاوناً فيما بينها وأن تقدم بياناً بمواردها وإمكاناتها. بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية اشترطت على الدول الأوروبية بأن مساعداتها لن تصرف إلا في إطار أوروبي موحد مما دعا الدول الآتية: «بريطانيا ـ فرنسا ـ بلجيكا ـ هولندا ـ اللوكسمبرج ـ البرتغال ـ إيطاليا ـ إيسلندا ـ إيرلندا ـ السويد ـ النرويج ـ سويسرا ـ النمسا ـ اليونان». إلى إنشاء أول منظمة اقتصادية موحدة عرفت باسم المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OECE) والتي تحولت فيما بعد إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والتي تضم حالياً 24 دولة[1]. بعد ذلك جاءت مرحلة الحرب الباردة والمواجهة مع الاتحاد السوفييتي سابقاً مما دفعها إلى التوقيع في 1949/4/4م على معاهدة حلف شمال الأطلسي (NATO) وذلك من قبل كل من: «الولايات المتحدة الأمريكية ـ فرنسا ـ بريطانيا ـ بلجيكا ـ هولندا ـ

---

(1) انظر مقال الدكتور رياض معسعس بعنوان «أوروبا الموحدة الواقع والآفاق» والذي نشر في مجلة العربي العدد رقم 377 في شهر الطير (إبريل) 1990م صفحة 30.

لوكسمبرج ـ كندا ـ إيطاليا ـ النرويج ـ الدنمرك ـ البرتغال ـ أيسلندا». وانضمت تركيا واليونان في عام 1952م وألمانيا في عام 1954م. أما فرنسا فقد انسحبت من الحلف أثناء حكم الجنرال ديجول. وفي عام 1951م تم التوقيع على اتفاقية (CECA) أو ما تسمى بالمجموعة الأوروبية للفولاذ والفحم والتي تم بموجبها رفع الرسوم الجمركية وضمان حركة البضائع بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقية. وفي 25 من شهر الربيع «مارس» 1957م. تم التوقيع على اتفاقية إنشاء السوق الأوروبية المشتركة[1] في روما وفيما يلي نقدم الجدول الذي يوضح أعضاء هذه المجموعة وتاريخ الانضمام وعدد السكان ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (GOP) مع العلم بأن الدول الستة المذكورة هي الدول المؤسسة لهذه السوق وقد دخلت الاتفاقية المشار إليها حيز التنفيذ في 1/19581م.

الدولة	تاريخ الانضمام	عدد السكان	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي دولار	ملاحظات
فرنسا	1957	55 مليون	10720	من الدول المؤسسة
ألمانيا الغربية	1957	61 مليون	12080	من الدول المؤسسة
إيطاليا	1957	57 مليون	8550	من الدول المؤسسة
هولندا	1957	15 مليون	10020	من الدول المؤسسة
بلجيكا	1957	10 مليون	9230	من الدول المؤسسة
لوكسمبرج	1957	400 ألف	15770	من الدول المؤسسة
بريطانيا	1973	56 مليون	8870	
الدنمرك	1973	5 مليون	12000	

(1) تجتمع هذه الدول الأوروبية خلال الفترة من 9ـ1991/12/10م في مدينةفاستريخت بجنوب هولندا والتي تقع على بعد عدة كيلومترات من بلجيكا وألمانيا وتعقد فيها أهم مؤتمر قمة في تاريخ أوروبا وذلك منذ تأسيس السوق الأوروبية المشتركة في عام 1957م.

إيرلندا	1973	3,6 مليون	5070	
اليونان	1981	10 مليون	3680	
أسبانيا	1986	39 مليون	4860	
البرتغال	1986	10 مليون	2250	

ملاحظة: أصبحت ألمانيا الشرقية والتي يبلغ عدد سكانها (16,3) مليون نسمة جزءاً من المجموعة الأوروبية بعد الوحدة الألمانية في شهر التمور «أكتوبر 90م» هذا وقد حاولت بريطانيا في ذلك الوقت الدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة إلا أن الجنرال ديجول رفض طلبها بحجة أنها أطلسية أي أنها موالية لأمريكا أكثر منها أوروبية وهذا مما يدل دلالة واضحة على تواطئها مع أمريكا ومشاركتها في الغارة على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في 1986/4/15م.

غير أنه في عام 1973م تم قبول عضوية كل من بريطانيا وإيرلندا والدنمرك وفي عام 1981م انضمت اليونان وفي عام 1986م انضمت أيضاً كل من أسبانيا والبرتغال إلى هذه السوق وبذلك أصبحت مكونة من اثنتي عشرة دولة يصل عدد سكانها الإجمالي حوالي (338) مليون نسمة وذلك بعد انضمام ألمانيا الشرقية واندماجها مع ألمانيا الغربية وشكلت الوحدة الألمانية في عام 1990م وتبلغ مساحتها الإجمالية أي أوروبا (2,254,000) كيلو متر مربع. أما من حيث القوة العسكرية فتأتي في الترتيب الثالث وأعتقد أنها الآن في الترتيب الثاني وذلك بعد انهيار النظام الشيوعي وحل حلف وارسو وبعد توحيد ألمانيا. أو ربما ستكون أقوى بكثير خاصة بعد التحاق دول أوروبا الشرقية وانضمامها إلى هذه الوحدة في المستقبل.

هذا وقد حدد عام 1992م بداية الدخول في وحدة شاملة تلغي فيها الحدود ويتمتع فيها كل مواطن بحرية التنقل والإقامة في كل دول المجموعة الأوروبية دون قيد أو شرط والعمل على رفع الحواجز الجمركية وتوحيد القيمة الضريبية وجعل الايكو (ECU) وحدة نقد أوروبية للتعامل بها وبالرغم من

الصعوبات والمشاكل التي تعترض هذا الاتجاه خاصة من قبل بريطانيا التي تعتقد بأنها في حالة موافقتها على توحيد النقد ستساهم في اضمحلال بريطانيا.

ويا حبذا لو بدأ الوطن العربي في اتخاذ مثل هذه الخطوات الإيجابية وذلك في إطار خلق وحدة عربية شاملة وكيفية الاستفادة في توحيد نظم إدارة الموارد الاقتصادية والتي يقول عنها الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ما يلي:

«يتعايش في الواقع العربي ثلاثة نظم لإدارة هذه الموارد وهي:

1 ــ نظم قائمة على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وعلى استخدام درجات متفاوتة من التوجيه والتخطيط المركزي.

2 ــ نظم قائمة على نوع من الليبرالية الاقتصادية القائمة على آليات السوق.

3 ــ نظم اقتصادية قائمة على خليط من القبلية التقليدية واقتصاديات السوق وتجدر الإشارة بأن الجماهيرية العظمى تبذل أقصى جهودها في إطار الدعوة إلى الوحدة الشاملة واعتبار عام 1991م عاماً للوحدة. لذلك فنحن نؤكد على ضرورة فاعلية وعمل التجمعات أو التكتلات الاقتصادية العربية ابتداء من الاتحاد المغربي الذي أسس في 1989/2/17م حسب الإعلان الدستوري الذي تم في مدينة مراكش ومجلس التعاون الخليجي والذي وقعت فيه اتفاقية التكامل الاقتصادي بمدينة الرياض في 1981/6/8م وبدأ تطبيقها في 1983/3/1م ومجلس التعاون العربي الذي أسس في 1989/2/16م والذي لم يعد له وجود الآن بسبب حرب الخليج. ولمزيد من الإيضاح وحتى تكتمل الصورة للقارىء نوضح هيئات السوق الأوروبية وهي:

1 ــ **اللجنة الأوروبية** وتتألف من (17) عضواً يعينون من قبل حكوماتهم لفترة سنتين قابلة للتجديد وعلى أساس أن تعين كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا عضوين داخل هذه اللجنة في حين تعين باقي الدول عضواً واحداً.. وتهتم هذه اللجنة بالشئون الاجتماعية والزراعة والصناعة والتعليم

وهي مسئولة أمام البرلمان الأوروبي كما أنها تعمل على مراقبة احترام بنود الاتفاقية من قبل الدول الأعضاء.

2 ـ **المجلس الأعلى**: ويضم (12) عضواً يرشحون من قبل دولهم على مستوى وزراء يترأس أحد الوزراء المجلس مدة ستة أشهر بطريقة دورية ويهتم هذا المجلس بجميع المشكلات الطارئة بين حكومات هذه المجموعة.

3 ـ **محكمة العدل الأوروبية**: وتتألف من (12) عضواً يعينون من قبل دولهم لمدة ست سنوات ومهمتها دراسة المسائل القانونية والشكاوي المتعلقة بدول المجموعة.

4 ـ **المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان**: وتتكون من (12) عضواً يعينون من قبل دولهم ومهمتها الدفاع عن حقوق المواطن داخل هذه المجموعة وخاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الفردية.

5 ـ **البرلمان الأوروبي**: يعد أكبر هيئة في المجموعة الأوروبية وأهمها ومقره مدينة ستراسبورغ وقد أسس في عام 1952م وقد عقد أول اجتماع له في عام 1958م وكان عدد أعضائه (142) عضواً مع العلم بأن هؤلاء الأعضاء كانوا يعينون مباشرة من قبل برلمانات الدول الأعضاء. غير أنه في الوقت الحاضر أصبحت العضوية تتم عن طريق الانتخابات المباشرة وقد جرت الانتخابات النيابية الأوروبية أول مرة في عام 1979م. وتبلغ الدورة البرلمانية خمس سنوات مع العلم بأن عدد أعضائه حالياً يبلغ (518) عضواً موزعين كالتالي:

81	عضواً	فرنسا
81	عضواً	ألمانيا الغربية
81	عضواً	بريطانيا
81	عضواً	إيطاليا
60	عضواً	أسبانيا
25	عضواً	هولندا
24	عضواً	بلجيكا

24	عضواً	البرتغال
24	عضواً	اليونان
16	عضواً	الدنمرك
15	عضواً	إيرلندا
6	عضواً	لوكسمبرج
518 المجموع		

وتجدر الإشارة بأن البرلمان الأوروبي مقسم بحسب التشكيلات السياسية وليس بحسسب الدول حيث يشكل الاشتراكيون أغلبية (172) مقعداً في حين أن الديمقراطيين المسيحيين بحظون (107) مقعداً والمحافظون (48) مقعداً والليبراليون (44) مقعداً وحركة الخضر (41) معقداً والشيوعيون (41) مقعداً واليمينيون المتطرفون (15) مقعداً. هذا ويقوم البرلمان بمعالجة الشئون الأوروبية المطروحة عليه ويناقش القضايا المتعلقة بالسياسة الدولية وله صلاحية اتخاذ القرار ويتمتع بشخصية مستقلة والدليل على ذلك أنه في الوقت الذي كانت ترفض الدول الأوروبية استقبال ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين. وجه هذا البرلمان دعوة له وعمل على استقباله في مدينة ستراسبورغ (STRAS-BOURG).

بناء على ما تقدم فإن بعض المفكرين والعلماء يرون بأن عصر القوميات الأوروبية الذي ولد في القرن التاسع عشر وترعرع في القرن العشرين قد ولى وبذلك فإن مفهوم الأمة والدولة قد انتهى وسيحل محله مفهوم التكتل أو الكتلة حيث أن مقومات بناء الدولة التي كانت سائدة في الماضي وهي اللغة والدين والجنس لم تعد ضرورية لبناء دولة الغد والتي ستعتمد بالدرجة الأولى على عنصرين أساسيين هما السياسة والاقتصاد بمعنى أن المصلحة السياسية الاقتصادية المشتركة فوق كل اعتبار.

إن تصريح رئيس الولايات المتحدة السابق رونالد ريغان (RONALD RE-GAN) والذي تضمن العبارة التالية: «في حالة اندلاع حرب نووية فإنها ستكون

مقتصرة على أوروبا». الأمر الذي دفع الدول الأوروبية إلى التوقيع على مشروع (أوريكا) للدفاع علماً بأن هذا المشروع يوازي مشروع حرب النجوم الأمريكي (STARSWAR) وبالرغم من أن مجموعة الدول الأوروبية تعتبر من ضمن حلف الناتو (NATO) الذي ينص على معاهدة دفاع مشترك بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنه أصبح الحلف المهيمن على العالم وذلك بعد أن انهار النظام القديم أو الشيوعي في الاتحاد السوفييتي سابقاً وزوال حلف وارسو من الوجود إذاً هذه كلها عوامل دفعت أوروبا إلى الوحدة علاوة على بعض العوامل الاقتصادية الأخرى مثل المنافسة الشديدة من قبل اليابان وحربها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة والصين حيث إنه يحتم عليها بواسطة هذه الوحدة الوقوف في وجهها والصمود أمامها في مجال دخول الأسواق والمنافسة حيث كما نعلم باتت هذه الدول تهدد أوروبا من حيث اقتحام الأسواق بواسطة منتجاتها. علاوة على دور الحس السياسي بين شعوب دول المجموعة الأوروبية مما دفع إلى الإسراع في انجاز هذه الوحدة والتغاضي عن الاختلافات والحساسيات والعداء القديم لكن على الرغم من هذا كله وحتى من خلال الانجازات والخطوات الإيجابية التي اتخذت في هذا الصدد إلا أن هناك بعض الجوانب أو النقاط الأساسية التي اعتقد أنه حتى الآن لم يتم الإجابة عليها وحسمها ومنها على سبيل المثال لا الحصر من سيحكم أوروبا وما هو مصير ملوكها؟ فمثلاً دولة مثل بريطانيا لها ملكة معروفة على أي شعب ستكون كذلك في ظل هذه الوحدة الأوربية خاصة وأن البريطانيين سيتحولون إلى جزء لا يتجزأ من المجتمع الأوروبي وسيحملون جواز سفر أوروبي (PSSPORT OF EUROPE)؟ وما ينطبق على بريطانيا ينطبق على الدول الملكية الأخرى مثل الدنمرك وأسبانيا وهولندا وبلجيكا وغيرها. ولذلك نلاحظ أن بريطانيا تتخذ دائماً موقف المعارض في قمة ماستريخت بهولندا.

أيضاً قضية الحدود بين بريطانيا وإيرلندا[1] القائمة منذ زمن بعيد. هذه

---

(1) نالت إيرلندا استقلالها في عام 1922م.

بالطبع كلها قضايا لم يعلن عنها في إطار الوحدة الأوروبية المرتقبة وهو ما يجعل بريطانيا تتخذ دائماً موقف التحفظ.

والأهم من هذا كله في رأيي مشكلة القوميات أو قضية القوميات كيف سيتم التغلب عليها خاصة ونحن بصدد الحديث عن صراع القوميات في يوغسلافيا. حيث إن الكثير من المفكرين يخشى أن تتحول أو تصبح أوروبا الموحدة بعد فترة قصيرة مثل يوغسلافيا ولكن على نطاق أوسع فستحاول القوميات الكبيرة مثل القومية الألمانية بسط نفوذها وسيطرتها على القوميات الصغيرة وتحاول هذه الأخيرة التخلص من سيطرة القوميات الأخرى عليها وربما يعيد التاريخ نفسه ويبتدىء الصراع القومي من جديد مثلما تنبأ بذلك الكتاب الأخضر منذ أكثر من خمسة عشر عاماً.

الخلاصة أن هناك العديد من القضايا التي ستواجه الوحدة الأوروبية كوضع الاتحاد السوفييتي سابقاً والكومنولث الجديد الذي حل محله بعد رحيل ميخائيل غورباتشوف عن السلطة والذي استمر في الحكم خلال الفترة (1985ـ1991م) وهو أيضاً يعتبر في إطار أوروبا والذي تم مؤخراً قبولة كعضو منتسب في صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي وكذلك دول أوروبا الشرقية التي تخلت عن الأنظمة الشمولية من سيقوم بدعمها؟ وكيف تدخل معترك المجتمع الأوروبي؟ وأيضاً الهيمنة الأمريكية على العالم في ظل النظام العالمي الجديد وزوال القطب المنافس لها الذي كان متمثلاً في الاتحاد السوفييتي سابقاً بعد انهيار الشيوعية إلى أن يقدر للقوى الصاعدة وهي أوروبا الموحدة واليابان والصين تغيير هذا النظام وبذلك تستطيع أن تنقل العالم من عالم أحادي القطب إلى عالم متعدد الأقطاب وهو احتمال يبدو قائماً من الناحية النظرية والموضوعية وحتى العملية لكنه ما زال بعيداً عن الواقع. إن منطق القوة في ظل هذا النظام هو الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على حشد أصوات مجلس الأمن بالإجماع في قراره رقم 731 باتهام الجماهيرية العظمى في حادث تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربى في عام 1988م والطائرة الفرنسية فوق صحراء النيجر في عام 1989م. حتى ولو كان قرار هذا الاتهام

متعارضاً ومنافياً مع القانون الدولي ومع مبادىء العدالة والشرعية الدولية. علاوة على القرار رقم 748 الذي صدر مؤخراً عن مجلس الأمن.

أيضاً وفي هذا الإطار فإن مجموعة الدول الأوروبية تسعى إلى دمج الدول الأوروبية الست الأخرى المكونة للاتحاد أو الاتفاق الأوروبي للتجارة الحرة (EFTS) والذي يضم النمسا وفنلندا وإيسلندا والنرويج والسويد وسويسرا في المرحلة الأولى لتوسيع نطاق الوحدة الأوروبية أما المرحلة الثانية فستشمل دول أوروبا الشرقية. كما أنه من الملاحظ على هذه الوحدة الأوروبية وخاصة بالنسبة للجانب السلبي فإنها ستؤدي إلى الحد من معدلات الهجرة العربية إليها وترحيل أعداد كبيرة من العمالة العربية المغتربة لصالح العمالة الواردة أو الوافدة من أوروبا الشرقية وهو ما سيؤثر على التركيب الاجتماعي والاقتصادي لعدد من دول المنطقة العربية وخاصة الاتحاد المغربي.

لقد تم الاتفاق في نهاية القمة الأوروبية التي انعقدت في مدينة ماستريخت بهولندا على الوحدة السياسية والنقدية التي يبدأ تنفيذها فعلياً في عام 1999م. كما سمحت هذه القمة لبريطانيا بالرجوع إلى برلمانها لاتخاذ قرار حول التخلي عن الجنيه الإسترليني لصالح العملة الأوروبية الموحدة الأيكو (ECU)وأيضاً التوقيع على الدستور الجديد في شهر النوار فبراير 1992م والذي سيحل محل اتفاقية روما الموقعة في عام 1957م بشأن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة.

والواقع أن المجموعة الأوروبية قد بذلت جهوداً مكثفة في محاولة منها لاحتواء هذه الأزمة وذلك ابتداء من مؤتمر بريوني الذي انعقد في شهر ناصر يوليو 1991م والذي يقضي بتعهد جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا بتعليق إعلان الاستقلال الذي تم اتخاذه في 1991/6/25م حتى السابع من شهر التمور «أكتوبر» من نفس العام وإقامة مباحثات مع الحكومة المركزية. وكذلك فرض عقوبات اقتصادية على الأطراف المتصارعة في إطار جهودها من خلال مؤتمر السلام في لاهاي ولكن هذه العقوبات لم تسفر عن شيء سوى الاستمرار في القتال وسقوط أكثر من ستة آلاف قتيل وتشريد أكثر من (600) ألف نسمة من

الكروات والصرب. أيضاً لم يجد قرار مجلس الأمن الصادر في شهر الفاتح سبتمبر 1991م بشأن حظر تصدير الأسلحة إلى يوغسلافيا. الأمر الذي جعل هذه المجموعة تنظر إلى الأزمة اليوغسلافية بقلق شديد نظراً لعدم تمكنها من إنهاء الحرب الأهلية الدائرة هناك على الرغم من اتفاقيات وقف إطلاق النار وهو ما يؤكد بالتالي عجزها عن حل القضايا الداخلية لأوروبا وبذلك فإن المجموعة الأوروبية تسعى إلى إعادة فتح ملف الأمن الأوروبي. وبالفعل وتحت هذه الظروف استأنف مؤتمر السلام الخاص بيوغسلافيا هذه المرة أعماله في بروكسل يوم 1992/1/9م. وتوصلت أخيراً إلى وضع معايير وشروط للاعتراف باستقلال هاتين الجمهوريتين من جمهوريات يوغسلافيا الست يتم تنفيذها اعتباراً من 1992/1/15م وهذه المعايير المقدمة والمقترحة من الجانب الأوروبي تتلخص في النقاط التالية: مع العلم بأنه تم تأجيل الاعتراف بجمهوريتي البوسنة والهرسك ومقدونيا لحين الوفاء بشروط الاعتراف وعلى الرغم من أن جمهورية البوسنة والهرسك قد استوفت الشروط المذكورة في الوقت الحاضر إلا أنها واجهت معارضة من الصرب والكروات في الاستقلال.

1 ـ الحكم بالديمقراطية

2 ـ حماية حقوق الإنسان.

3 ـ ضمان حماية الأقليات العرقية.

ولكن مهما كانت النتيجة في أزمة هذا الصراع الدامي بين قوميات يوغسلافيا وسواء استقرت الأوضاع في داخل يوغسلافيا أو لم تستقر فإن الأمر لن يعود إلى ما كان عليه قبل هذه الحرب الأهلية فشعب كرواتيا لم ينضم إلى الاتحاد اليوغسلافي الذي تكون في عام 1918م[1] بالقوة أو بالقهر أو بالغزو ومن ثم كان من المنطق والحكمة أن تكون له مطلق الحرية في أن يختار طريقه بكامل إرادته. ولذلك فإن استخدام القوة من قبل الجيش الفيدرالي في إجباره

(1) بعض المفكرين يعتبر عام 1918م تأسيس الدولة اليوغسلافية الأولى وتاريخ 1943/11/29 الدولة اليوغسلافية الثانية التي أسسها الرئيس تيتو.

للبقاء داخل الاتحاد اليوغسلافي الذي لا يـريده تنقصـه الحكمة والـروية بغض النـظر عن الدسـتور واستقراره بـل يجب احترام حق تقـرير المصيـر والاعتـراف بحقـوق القوميـات في الاستقلال ومـا ينطبق على جمهـوريتي كرواتيـا وسلوفينيا التي نالت استقلالهما يجب أن ينطبق على جمهورية البوسنة والهـرسك وغيـرها من بقية الجمهوريات الأخرى.

الفصل العاشر

الوحدة الألمانية
والعلاقة مع يوغسلافيا

يقول هيلموت كول (HELMUT KOHL) مستشار ألمانيا: «إننا نأخذ خوف جيراننا بجدية لكننا نطالبهم أن يأخذوا رغبة شعبنا في التوحد بجدية أيضاً» ويوغسلافيا كما سبقت الإشارة من قبل تعتبر ألمانيا عدوها الأول منذ الحرب العالمية الثانية وكذلك النمسا[1] التي هي الأخرى لها ذكريات أليمة في هذا البلد ومنذ اغتيال أميرها فرانسيس فردينانـد (DRCHDUKE FRANCIS FERDI-NAND) بمدينة سرايفو عاصمة جمهورية البوسنة والهرسك في عام 1914م وكان لقتل الأمير النمساوي عامل أساسي في قيام الحرب العالمية الأولى ولذلك أردت أن يكون أحد فصول هذا الكتاب الحديث باختصار عن الوحدة الألمانية نظراً لارتباطه باستراتيجية ألمانيا المعروفة «التوجه إلى شرق أوروبا».

فمنذ مؤتمر يالطا (YALTA) الذي انعقد في الفترة من (4-11) س شهر النوار «فبراير 1945م» بين جوزيف ستالين وفرانكلين روزفلت وونستون تشرشل

---

(1) تقول بعض المصادر اليوغسلافية إن كورت فالدهايمKURT WALDHEIM رئيس النمسا الحالي وأمين عام الأمم المتحدة الأسبق قد عمل في مجموعة بادر القتالية النازية في يوغسلافيا وكان هدف هذه المجموعة قتل البارتزان اليوغسلاف في صربيا وفي عام 1942م انتقل للعمل في مجموعة أخرى قامت بإرسال 68 ألفاً من اليوغسلاف للإعدام بالغاز وقد حصل على ميدالية الملك زوفيمير في شهر هانبال أغسطس 1942م وهو أيضاً ما ذكرته مجلة NEWS WEEK الصادرة بتاريخ 1987/5/11م صفحة 12 في نفس الموضوع.

والذي كان من أهم موضوعاته تقسيم ألمانيا بين الحلفاء وأيضاً مؤتمر بوتسدام الذي انعقد هو الآخر في شهر ناصر «يوليو» من نفس العام ولنفس الغرض. وكما نعلم أن ألمانيا كانت السبب الرئيسي في اندلاع الحرب العالمية الثانية التي بدأت في عام 1939م وكانت أول دولة غزتها ألمانيا في هذه الحرب هي بولندا في شهر الفاتح «سبتمبر» من نفس العام. ولكن على الرغم من هزيمة ألمانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية إلا أنها بدأت من جديد تعيد نفسها وتعيد تاريخ شعوبها في الوحدة فهي تذكر جيداً وحدة البوند الألمانية أي وحدة الدويلات الألمانية في عام 1815م وكذلك وحدة أراضي إمبراطورية عام 1871م التي دعا إليها وأسسها بسمارك (OTTO VON BISMARCK) وذلك بعد انتصار بروسيا في الحرب ضد فرنسا وقبلها كانت الإمبراطورية القديمة لشارلمان.

لقد فرضت على الشعب الألماني أشياء وأعباء كثيرة ولاقى صعوبات جمة ففي اتفاقية فرساي (TREATY OF VERSAILLES) التي وقعت في عام 1919م والتي تم بموجبها إلزام ألمانيا بالتعويض عن أضرار الحرب العالمية الأولى والتي بلغت قيمتها 33 بليون دولار.

وبعد تقسيمها عقب الحرب العالمية الثانية إلى ألمانيا الغربية والشرقية نجد مثلاً حتى الدستور أو القانون في ألمانيا الغربية هو عبارة عن أفكار الخبراء القانونيين الأمريكيين والبريطانيين وأيضاً النظام التعليمي والقضائي والإعلامي كلها شكلت ونظمت على غرار المؤسسة الغربية الليبرالية كذلك التجمعات النازية الجديدة والشعارات المضادة للسامية تعتبر محظورة وممنوعة بحكم القانون هذا فيما يتعلق بالشطر الغربي من ألمانيا.

أما الجزء الشرقي أو ألمانيا الشرقية أو الديمقراطية (GDR) والذي أصبح تابعاً للاتحاد السوفييتي سابقاً حيث وضع فيه السوفييت نظاماً تعليمياً قائماً أساساً على دحر أفكار التمييز العنصري والعرقية. كما أصبح هذا الجزء من ألمانيا عضواً في حلف وارسو والكوميكون.

إن قيام الوحدة الألمانية في شهر التمور (أكتوبر 1990م) والذي جاء

عقب انهيار سور برلين في عام 1989م والذي تم بناؤه وإقامته في شهر هانبال «أغسطس 1961م» جعل ألمانيا قوة هائلة فعدد سكانها حالياً حوالي (80) مليون نسمة وسيكون جيشها في حدود (1,8) مليون جندي نظامي واحتياطي وبذلك حققت شعارها المعروف الذي رفعته عقب اندماج أو ضم الجزء الشرقي إلى الجزء الغربي وذلك حسب المادة (23) من دستور ألمانيا الاتحادية تأكيداً للشعار الذي يقول: (WE ARE SOMEBODY AGAIN) أيضاً وفي مجال الاقتصاد نلاحظ دائماً وجود فائض في الميزان التجاري لألمانيا الغربية قبل الوحدة فعلى سبيل المثال بلغ هذا الفائض في عام 1988م 73,9 بليون دولار ثم ارتفع ليصل إلى (80) بليون دولار في عام 1989م. كما أن صادراتها قد بلغت (354,1) بليون دولار في عام 1988م والذي أيضاً تضمن البيانات الاحصائية التالية:(1)

البيان	ألمانيا الغربية	ألمانيا الشرقية
أولاً السكان	62,1 مليون نسمة	16,3 مليون نسمة
ثانياً معدلات الاستخدام في بعض القطاعات		
الزراعة	5٪	11٪
الصناعة	40٪	47٪
الخدمات	55٪	42٪

هذا وتعتبر ألمانيا صاحبة الاقتراح الذي قدم في قمة الدول الغنية السبع المنعقدة في مدينة هوستن (HUSTON) في شهر ناصر «يوليو» 1990م والذي يقضي بإعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفييتي سابقاً وذلك على نمط خطة مارشال التي قدمت في عام 1948م لإعادة بناء أوروبا وما تلا ذلك من مباحثات حول هذا الموضوع في المؤتمر الاقتصادي لهذه الدول الذي انعقد في لندن في شهر ناصر (يوليو 91) وحضره الزعيم السوفييتي نفسه ميخائيل غورباتشوف وقد تم

(1) صحيفة نيوزويك الصادرة بتاريخ 9/7/1990م صفحة 10.

في هذا المؤتمر دراسة التقرير المقدم من فريق العمل الاقتصادي الذي يضم أساتذة اقتصاد أمريكيين وسوفييت حول الاقتصاد السوفييتي. ومن هنا رأينا الصرب في يوغسلافيا ينظرون بعدم الارتياح والرضا دائماً إلى ألمانيا وذلك بسبب المذابح التي تعرضوا لها على يد حكومة كرواتيا الموالية للنازية وذلك خلال الفترة (1941ـ1943م) والتي راح ضحيتها ما يقرب من مليون صربي ولذلك سنحت الفرصة لجمهورية صربيا للانتقام من الكروات في هذه الحرب الأهلية الطاحنة. وأن تتجه في نفس الوقت ألمانيا في ظل هذه الظروف إلى جمهوريات يوغسلافيا التي ترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية قديمة وهي جمهورية كرواتيا وسلوفينيا بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه النمسا والمجر التي كانت حتى الحرب العالمية الأولى إمبراطورية موحدة مع النمسا وكانت سلوفينيا وكرواتيا الجزء المكمل لهذه الإمبراطورية. إن اعتراف ألمانيا بجمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا قد أدى إلى الكثير من الجدل والنقاش داخل مجلس الأمن وأيضاً الاختلاف في الرأي حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا معارضتهما لموقف ألمانيا والنمسا بشأن الاعتراف بهاتين الجمهوريتين على اعتبار أن هذا الاعتراف يمنع أي دولة من الاعتراف باستقلال كرواتيا وسلوفينيا.
لكن على ما يبدو أن هناك اقتراح وسط وربما أفضل وهو أن تترك الحرية لكل دولة تقرر ما تشاء إزاء استقلال هاتين الجمهوريتين وأيضاً الامتناع عن إرسال قوات لحفظ السلام حتى تلتزم الأطراف المتصارعة باتفاق وقف إطلاق النار رقم (15) الأخير حيث كما سبقت الإشارة إن جهود السلام التي بذلت من قبل الأمم المتحدة قد اصطدمت بالاختلاف بين صربيا وكرواتيا حول مواقع نشر هذه القوات الدولية إن جمهورية صربيا دائماً تنظر إلى ألمانيا بالحذر الشديد وتخشي أن يؤدي تقسيم يوغسلافيا واستقلال جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا إلى عودة الهيمنة الألمانية في منطقة البلقان.[1] وحتى بعد أن قررت المجموعة الأوروبية وضع شروط ومعايير للاعتراف باستقلال كل جمهورية من جمهوريات

(1) دخلت القوات الألمانية الأراضي اليوغسلافية في 1941/4/6م وانهت احتلال يوغسلافيا في اثني عشر يوماً أي في 1941/4/18م.

يوغسلافيا يتم تنفيذها اعتباراً من 1992/1/15م وتتلخص تلك المعايير والشروط في النقاط الآتية:

1 ـ الحكم بالديمقراطية.
2 ـ ضمان حقوق الاقليات وسلامتهم.
3 ـ حماية حقوق الإنسان.

الأمر الذي أدى إلى استياء الحكومة اليوغسلافية أي الحكومة الاتحادية التي اعتبرت هذه القرارات من قبل المجموعة الأوروبية والتي تتعلق بخطوات الاعتراف بجمهورياتها خلال الفترة القادمة منافية لحقوق يوغسلافيا كدولة معترف بها دولياً وأن هذه القرارات منافية لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والمؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون (CSCE).

والحقيقة أن يوغسلافيا قضت عليها الحرب الأهلية واضطر العالم إزاء هذا الواقع الاعتراف بجمهورية كرواتيا وسلوفينيا أي عدد اثنين من جمهورياتها الست وإقليمي كوسوفو وفويفودينا ونحن في انتظار ما تحمل الأيام في طياتها من تطور بالنسبة لجمهورية البوسنة والهرسك التي يشكل فيها المسلمون حوالي 44٪ والصرب 31٪ والكروات 16٪ والتي يدور فيها القتال حالياً وأيضاً جمهورية مقدونيا التي يبلغ عدد الصرب بها حوالي 43 ألف نسمة حسب ما ذكره رئيس جمهورية مقدونيا كيوجوسلاف لصحيفة الأهرام القاهرية في عددها الصادر بتاريخ 92/1/3م في صفحة (6).

الفصل الحادي عشر

صراع القوميات في ظل النظام العالمي الجديد

إن منطق القوة هـو الذي جعـل الولايـات المتحدة الأمـريكية قـادرة على حشد أصوات مجلس الأمن بالإجماع من أجل إصدار القرار رقم (731) باتهـام الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في حادثي انفجار الـطائرة الأمـريكية فـوق لوكـربى بأسكتلنـدا في عـام 1988م والـطائـرة الفـرنسيـة التي انفجرت فوق صحراء النيجر في عام 1989م وطلبها بل وإصرارها على ضرورة تسليم اثنين من رعـايا الجمـاهيريـة العظمى للسلطات الأمـريكية أو البـريطانيـة للتحقيق معهمـا بحجة اتهـامهما في هـذين الحادثين. على الـرغم من أن قـرار الاتهام يتعارض مع القانون الدولي ومع مبادىء العـدالة والشـرعية الـدولية التي يـرفعهـا النـظام الجـديـد كشعـار لـه وعـدم وجـود اتفـاقيـات بين هـذه الـدول والجماهيرية العظمى بتسليم المتهمين. ولكن نـظراً لتحول العـالم من القطبيـة الثنـائية إلى نـظام القطب الـواحد وذلـك عقب انهيار الاتحـاد السوفييتي سـابقاً وتصدعه وتفككه واختفائه كدولة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتصارها في الحرب الباردة هو الذي جعلها تتربع على قمة هـذا النظام إلى أن يقدر للقوى الصاعدة وهي اليابان وأوروبا الموحدة والصين أن تنقل هـذا العالم من عالم أحادي القطب إلى عالم متعـدد الأقطاب وهـو احتمال يبـدو قائمـاً من الناحية النظرية والعملية أو الموضوعية لكنه مازال بعيداً عن الواقع.

إن ملامح النظام العالمي الجديد قـد بدأت تتشكـل وتظهـر بوضـوح بعد

التغيرات والتحولات التي حدثت في الاتحاد السوفييتي سابقاً وتحوله إلى كومنولث جديد يضم إحدى عشرة جمهورية تأتي في مقدمتها الجمهوريات السلافية الثلاث المعروفة (روسيا ـ أوكرانيا روسيا البيضاء) بالإضافة إلى الجمهوريات الإسلامية الست التي تقع في آسيا الصغرى وهي: (كازاخستان ـ أوزبيكستان ـ أذربيجان ـ تاجيخستان ـ غير جيستان ـ تركمينتسان) ومولدافيا وأرمينيا. أما جمهورية جوريا فلا زال الصراع على السلطة يدور على أشده فيها ولم تتحدد هويتها بعد. وأيضاً بعد حرب الخليج التي مزقت الوطن العربي.

إن تجسيد الديمقراطية التي يحاول النظام الجديد إبرازها والتي تعني في نفس الوقت انتهاء عصر نظم الحكم الشمولية وأيضاً انتهاء عهد الدولة المهيمنة على جميع أوجه ونشاط الحياة الاقتصادية والاتجاه إلى اقتصاديات السوق واحترام حق تقرير المصير والاعتراف باستقلال القوميات (ليتوانيا ـ أستونيا ـ لاتفيا). أي جمهوريات البلطيق التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي سابقاً وكذلك كرواتيا وسلوفينيا جمهوريات يوغسلافيا الفيدرالية والتي تم الاعتراف بها من قبل المجموعة الأوروبية في 15/1/1992م والتي يعتبرها النظام العالمي الجديد كانت خاضعة لنظام القمع في حقبة الحرب الباردة. هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي أما في المجال الاقتصادي فتبرز التكتلات الاقتصادية العملاقة تتمثل في منطقة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والوحدة الأوروبية ومجموعة دول جنوب شرق آسيا علاوة على كوريا الجنوبية واليابان وتايوان وهونج كونج وسنغافورة وبعبارة أخرى التجمع الاقتصادي الأسيوي الباسفيكي.

وعلى هذا الأساس فسيكون القرن الحادي والعشرين هو قرن التكتلات الاقتصادية ولن يكون هناك صراعٌ عسكريٌ تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل وذلك من خلال قراءة الأحداث والتطورات وما توصل إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الكومنولث الجديد في روسيا في اجتماعهما بكامب ديفيد والذي تم فيه الاتفاق على النقاط التالية:

● جوزيف ستالين في جورجيا عام 1879م وانضم للحركات الثورية في عام 1898م وتوفى في عام 1953م.

ـ لم تعد العلاقات بين روسيا وأمريكا علاقة خصوم أو أعداء كما كان الوضع أثناء الحرب الباردة بل أصبحت علاقة صداقة ومشاركة قائمة على أساس الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بالديمقراطية والحرية.

ـ العمل على إزالة العداء الذي كان قائماً بين البلدين واتخاذ الإجراءات الضرورية لخفض ترسانة الأسلحة الاستراتيجية.

ـ العمل على توفير الرخاء والرفاهية والسعادة للشعبين الروسي والأمريكي.

ـ العمل على دعم التبادل التجاري وحرية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي.

ـ احترام حقوق الإنسان والأقليات والحدود ودعم التبادل التجاري.

ـ العمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإنهاء الصراعات الإقليمية سلمياً ومواجهة الإرهاب وانتشار الأسلحة والمخدرات والمحافظة على البيئة.

أما بالنسبة للعالم الثالث فإن أهميته أعتقد أنها ستتضاءل وبذلك فهو لا يستطيع مجاراة هذه المتغيرات والتصدي لهذه التكتلات الاقتصادية الضخمة التي تكونت في العالم الرأسمالي المتقدم والمتطور.

إن العالم الثالث أصابته عوامل الضعف والانقسام وسوء الأحوال الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو وأزمة المديونية وبذلك أرى ضرورة التركيز على هذه الظواهر ومواطن الضعف وسوء الأحوال الاقتصادية في هذا العالم والتحدث عنها بشيء من الإسهاب من خلال دراسة وبحث الجوانب أو المحاور التالية:

أولاً أزمة مديونية العالم الثالث:

عندما نتحدث عن الدول النامية أو دول العالم الثالث كما يسمونها فإن المقصود دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والوطن العربي. لقد اعترض

الاتحاد السوفييتي سابقاً في السابق على تقسيم العالم وبالتحديد على تسمية العالم الثالث حيث جاء على لسان مندوبه في الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة المنعقدة في شهر الفاتح «سبتمبر 1975م». بقوله: «نحن لا نقبل مطلقاً لا نظرياً ولا عملياً هذه المفاهيم الخاطئة في تقسيم العالم إلى بلدان فقيرة وأخرى غنية أو بلدان شمال وجنوب بحيث توضع البلدان الاشتراكية على قدم المساواة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة هذه البلدان التي امتصت الثروات الطائلة من تلك الدول التي كانت ولقرون طويلة تحت السيطرة الاستعمارية وبذلك فالاتحاد السوفييتي سابقاً لن يتحمل أية مسئولية عن التخلف الاقتصادي في الدول النامية».

أيضاً كان هناك اقتراح أو وجهة نظر مقدمة من جانب الصين تتلخص في أن العالم يتوزع إلى قوى ثلاث هي:

1 ـ القوة الجبارة ويقصد بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقاً في ذلك الوقت.

2 ـ الدول الصناعية المتقدمة.

3 ـ الدول النامية وتدعو الصين إلى ضرورة التنسيق الكامل بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية من أجل الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن نافلة القول وفي هذا الصدد أذكر تلك العبارة التي قالها الرئيس الصيني دنج شياوينج لرئيس المصرف الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) روبرت ماكنمارا في ذلك الوقت أثناء زيارته للصين الشعبية في الثمانينات حيث قال: «نحن فقراء وغير متمرسين ونقترف أخطاء ونحن نحتاج إلى مساعدتكم الفنية وبحاجة إلى مساعدتكم المالية ولكن دعني أقول لك شيئاً. سواء حصلنا على هذه المساعدةأم لم نحصل عليها فنحن في طريقنا إلى المضي قدماً ونحن في طريقنا للعناية بمشكلاتنا الخاصة ومواجهتها».

وبذلك يمكننا تعريف العالم الثالث بأنه مجموعة الدول التي لا تستطيع

إشباع وسد حاجاتها الأساسية بدون السعي للحصول على معونة خارجية أو بعبارة أخرى مجموعة دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي لا تحقق إلا 17٪ من الناتج الإجمالي العالمي ولا تزيد صادراتها بعد رفع أسعار النفط عن 24٪ من الصادرات العالمية وبدون النفط ينخفض الرقم إلى 11٪ وهي ممثلة في مجموعة (77) البالغ عددها (126) دولة. ويعتبر الوطن العربي جزءاً لا يتجزأ من العالم الثالث على الرغم من التمزق الذي لحق به بعد حرب الخليج وإضعاف وتدمير قوة عسكرية نتيجة القضاء على العراق وإضعافه عسكرياً واقتصادياً وسياسياً فقد كانت تجارته الخارجية تساهم بنسبة 9٪ من إجمالي حجم التجارة الدولية في عام 1982م بحيث جاء ترتيبه الثالث بعد المجموعة الأوروبية الاقتصادية التي ساهمت بمعدل 34,5٪ والولايات المتحدة الأمريكية التي كان معدلها 13,4٪.

لقد نظم مركز بحوث العلوم الاقتصادية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى المؤتمر الدولي عن المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية والذي انعقد خلال الفترة من 1989/3/25م إلى 1989/3/27م بمدينة مصراتة تحت شعار «المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة». كما اشتمل إطار هذا المؤتمر على مناقشة المحاور الثلاثة التالية:

1 ــ تقسيم عبء الديون الخارجية العربية والأفريقية بالنسبة إلى حجم وطبيعة الاقتصاديات العربية والأفريقية.

2 ــ الصلة بين مشكلة الديون ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3 ــ الخيارات المتاحة أمام الدول المدينة في الوطن العربي وأفريقيا للخروج من مأزق المديونية.

وقد أصدر المؤتمر في ختام جدول أعماله البيان الذي اعتبر وثيقة دولية تحمل اسم وثيقة مصراتة حيث جاء فيه مايلي:

1 ــ معالجة التوتر الحاد القائم في المدى المنظور بين مجموعتي دول

الشمال الدائنة ودول الجنوب المدينة.

2 ـ تنسيق مواقف الدول المدينة من خلال إطار أساسي.

3 ـ تطوير السياسات والبرامج لتجسيد التعاون والتكامل وتوسيع آفاقه بين دول الجنوب التي من ضمنها الدول العربية والأفريقية.

4 ـ استئناف الحوار بين الشمال والجنوب بهدف الوصول إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أساسه العدل والتكافؤ والتعاون وتبادل المنافع.

5 ـ توفير شروط جديدة للدول المدينة لزيادة الموارد المالية المتاحة وذلك لمواجهة أعباء الديون الخارجية وتحقيق معدلات أفضل للنمو الأمر الذي يتطلب تغيير الوضع القائم الذي يتم بالتحويلات الصافية إلى دول الشمال. أيضاً وفي هذا الإطار نجد أن الدول المدينة تسعى دائماً لحل مشكلة المديونية عن طريق المؤتمرات الدولية والمنظمات المختصة مثلما تم في مؤتمر القمة الأفريقي الذي انعقد في أديس أبابا في شهر ناصر «يوليو» 1986م والمؤتمر الثامن لحركة دول عدم الانحياز الذي انعقد في شهر الفاتح «سبتمبر» 1986م بمدينة هراري في زمبابوي وأيضاً المؤتمر التاسع لهذه الحركة الذي انعقد في مدينة بلغراد بيوغسلافيا في شهر هانبال «أغسطس» 1989م وهو دليل على مدى تفاقم أزمة المديونية وخطورتها على العالم الثالث وذلك منذ بدايتها في شهر هانبال أغسطس 1982م عندما توقفت المكسيك عن دفع أقساط ديونها الأمر الذي أدى إلى تفجر هذه الأزمة وفيما يلي نقدم الجدول التالي الذي يوضح تطور ديون العالم الثالث خلال الفترة من 1970م ـ 1988م.[1]

---

(1) انظر المقال الذي نشر في مجلة العربي العدد رقم 346 في شهر الفاتح سبتمبر 1987م تحت عنوان الاقتراض الخارجي وأزمة المديونية في العالم الثالث بقلم نعوم إبراهيم عبود صفحة 31.

السنة	القيمة بمليارات الدولارات
1970م	72
1974م	161
1977م	279
1984م	828
1986م	970
1988م	1320

المصدر: جداول المصرف الدولي:

علاوة على خدمة تلك الديون التي تتحملها الدول المدينة والتي تعني مجموع الفوائد وأقساط استهلاك القروض المستحقه سنوياً والتي تقوم الدول المقترضة بتسديدها تجاه الدائنين. وفيما يلي بيان تفصيلي بخدمة هذه الديون خلال الفترة من (1980م ـ 1987م).

السنة	القيمة ببليون الدولارات	٪ خدمة الديون إلى الصادرات
1980م	100,5	12,9
1981م	127,4	16,2
1982م	136,1	19,5
1983م	127,6	18,9
1984م	142,1	20,5
1985م	140,3	20,0
1986م	146,5	22,4
1987م	145,6	20,7

نفس المصدر السابق: مع ملاحظة أن المعدل من 15٪ إلى 20٪ من قيمة الصادرات يعتبر كحد أقصى لا يمكن تجاوزه.

هذا على مستوى دول العالم الثالث أما إذا ما حصرنا نطاق البحث على مستوى الدول الأربع المكونة للاتحاد المغاربي باستثناء الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فإن معدل خدمة ديونها من صادراتها يتضح في الجدول الآتي:

السنوات الدولة	1980م %	1981 %	1982 %	1983 %	1984 %	1985 %	1986 %
الجزائر	26,6	25,5	29,7	32,8	38,7	33,1	51,5
المغرب	35,9	41,3	45,8	23,9	23,9	40,6	40,8
تونس	12,7	14,3	15,6	19,3	23,2	24,9	29,0
موريتانيا	11,1	15,9	12,6	10,5	13,1	18,9	17,0

المصدر: المصرف الدولي IBRD جداول المديونية 1988-1989م.

كما أن المصرف الدولي للإنشاء والتعمير قد احتسب خدمة الديون المتوقعة على دول الاتحاد المغربي خلال الفترة من 1989-1997م بمليون الدولار كما يلي:

الدولة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الجزائر	6,266	3,916	3,164	2,658	1,962	1,414	1,039	739	487
المغرب	3,668	3,271	3,180	2,639	1,493	1,282	1,067	905	818
تونس	1,096	1,178	1,058	942	844	727	653	553	504
موريتانيا	197	195	208	221	208	172	136	125	164

أما بالنسبة للجماهيرية العظمى فقد ذكرت صحيفة العرب التي تصدر في لندن في عددها رقم 3417 بتاريخ 1990/11/2م وفي صفحة (12) أن ديونها الخارجية قد بلغت (2,9) مليار دولار علاوة على (5) مليار دولار مشتريات عسكرية وبذلك يكون إجمالي الديون (7,9) مليار دولار في عام

1988م. كما أشارت الصحيفة إلى أن عائدات نفط الجماهيرية العظمى في عام 1989م قد بلغت (7,5) مليار دولار وأنها تصدر يومياً (1,56) مليون برميل في اليوم وذلك بعد حرب الخليج ودفع حصتها في منظمة الدومن (الأوبك).

هذا ولمزيد من الإيضاح فإنني أقدم هذا الجدول الذي يوضح الصادرات والواردات ونسبة كل منها إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الميزان التجاري عن الفترة من (1970-1986م).

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	٪ الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪ الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي
1970م	1,288,3	870,0	403,2	+466,8	67,5	31,3
1975م	3,676,3	2,023,2	1,663,7	+359,5	55,9	37,7
1980م	10,277,3	6,486,4	3,398,7	+3,087,7	63	33,1
1985م	8,050,2	3,645,6	2,211,3	+1,434,3	45,2	27,5
1986م	6,577,0	2,431,5	1,622,8	+808,7	38	24,7

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط:

وحيث إننا لا زلنا بصدد الحديث عن أزمة ديون العالم الثالث وتفاقمها في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد والتي وصفها رئيس مصرف التنمية الأفريقي «بابكر ندباي» وهو من السنغال بقوله: «إن أزمة الديون الخارجية لأفريقيا تشبه وباء مرض الإيدز (AIDS) من حيث أن الاثنين بحاجة إلى معالجة شاملة». وتقدر حجم هذه الديون بحوالي (230) مليار دولار ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى (313) مليار دولار بحلول عام 1995م وفي عام 2000م سيصل إلى (600) مليار دولار. مع العلم بأن قضية هذه الديون الأفريقية وبالتحديد الناطقة منها بالفرنسية (الفرانكفونية) قد تمت مناقشتها في مؤتمر قمة هذه الدول الذي انعقد في داكار عاصمة السنغال خلال الفترة من

22ـ25 من شهر الماء مايو 1989م وقـررت فرنسـا التنازل عن جـزء من ديونهـا لصالح هذه الدول.

أما إجمالي ديون الوطن العربي فقد وصلت قرابة 201 مليار دولار حسب مـا تقـول بعض التقـاريـر الـرسميـة وحسب جـداول المصـرف الـدولي لعـام 1989/1990م ولكن زيادة في التوضيح أود أن أشير إلى أن مجلة آخـر ساعـة المصرية قد نشرت في عـددها رقم 2886 بتـاريخ 14/2/1990م وبنـاء على جداول ديون العالم لعام 89/90م بياناً تفصيلياً بديون كل دولـة عربيـة وحسب ترتيبها من حيث ضخامة ديونها ووفق الترتيب الآتي بيانه فيما بعد:[1]

العراق	65 مليار دولار
جمهور مصر العربية	50 مليار دولار
الجزائر	24,85 مليار دولار
المغرب	20 مليار دولار
السودان	11,85 مليار دولار
تونس	6,67 مليار دولار
الأردن	5,50 مليار دولار
سوريا	4,89 مليار دولار
اليمن	5,91 مليار دولار
عمان	2,94 مليار دولار
موريتانيا	2,76 مليار دولار
الصومال	2,35 مليار دولار

والجدير بالذكر أن الأردن قد وقع اتفاقاً مع فرنسا في شهر أي النار «يناير» 1990م بإعادة جدولة جزء من ديونه حيث إن فرنسا تعتبر الـدائن الأكبر لـلأردن

(1) مجلة آخر ساعة العدد رقم 2886 الصادر في 14/2/1990م صفحة 56.

حيث تبلغ نسبة ديونهـا 40٪ من ديون دول نـادي باريس[1] والمقـدرة بحوالي (3,8) مليار دولار.

ناهيك عن دول أمريكا اللاتينية التي بلغ إجمالي دينها (450) مليار دولار في عام 1988م بما فيها فنزويلا (33) مليار دولار والتي تستهلك أقساط فوائـد ديونها بـواقع 70٪ من عـائدات النفط مـع العلم بأن إنتـاجها اليـومي من النفط (1,636) مليون برميـل في اليوم وتعتبـر ثامن دولـة في إنتاج النفط ويبلغ عـدد سكـانها حـوالي (18) مليون نسمـة. أيضاً الأرجنتين التي بلغت ديـونهـا (60) بليـون دولار في نفس العام وتشيـر التقاريـر الاقتصاديـة أن قيمة تسـديد فـوائـد الديون المستحقة على عدد (16) دولـة في أمريكـا اللاتينيـة قد بلغت (30,6) مليار دولار في عام 1988م وهـو ما يعـادل 33,9٪ من إجمالي صـادرات هذه الدول.

هـذا ومن المتوقـع أن يزداد حجم ديـون الدول المشـار إليها مـع بـدايـة التسعينـات وذلـك نـظراً لانخفـاض أسعـار المـواد الأوليـة مثـل البن والسكـر والقصدير والبترول وهو ما يذكـرنا بـانخفاض أسعـار هذه المـواد الشديـد خلال الفترة من (1980ـ1988م) حيث انخفض سعر السكر بمعدل 64٪ والبن 30٪ والقطن 32٪ والقمح 17٪ لذلك فإن هناك علاقة وثيقـة بين الديـون وانخفاض أسعـار تلك المواد. فـالبرازيـل التي تأتي في المـرتبة الأولى حيث تبلغ ديـونها الخـارجية (115) بليـون دولار والمكسيك التي تـأتي في الترتيب الثـاني حيث تبلغ ديـونها (102) بليـون دولار وتحتاج سنـوياً إلى دفـع ما قيمتـه (10) بليون دولار كمعدل لمواجهة فوائد ديونها الخارجية وهو أيضـاً ما يحتم عليهـا تخفيض ناتجها المحلي الإجمالي (GOP).

وترجع أسباب هذه الديون إلى السياسات الاقتصادية العقيمـة التي اتبعتها دول هذه المنطقة فالبرازيل مثلاً التي تأتي في مقدمة الدول المدينة قد عـالجت ديونهاالخارجية والداخلية الضخمـة بطبـع المزيـد من أوراق البنكنوت وإصـدار

---

(1) نادي باريس: أسس في عام 1956م ويتكون من عشر دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية ـ كندا ـ اليابان ـ ألمانيا ـ بريطانيا ـ فرنسا ـ إيطاليا ـ السويد ـ بلجيكا ـ هولندا.

عملة جديدة مما أدى إلى وجود نسبة مرتفعة من التضخم وصلت إلى 3000٪ سنوياً. وعندما تم انتخاب فرناندو كولردي ميلو (FRNANDO GOLLOR DE MELLO) رئيساً جديداً للبرازيل في شهر الربيع «مارس» 1990م اتخذ عدة إجراءات من أجل إصلاح وضع الاقتصاد المتدهور في البلاد ومنها على سبيل المثال تجميد الأسعار لمدة (30 يوما) وزيادة الضرائب على الشركات وتخفيض حجم الإنفاق العام وحل الشركات العامة وتصفيتها وخاصة المتعثرة منها والتي لم تحقق أية أرباح أو عوائد وإيقاف المساعدة والدعم الذي كان يقدم للشركات الخاصة وتقليص الجهاز الحكومي والقضاء على معدل التضخم الذي يتراوح ما بين 2700ـ3000٪ سنوياً وعجز الميزانية العامة الذي قدر بحوالي 31 بليون دولار في السنة.

ثانياً: الاقتراحات والحلول المقدمة لحل ازمة هذه الديون:

علاوة على المقترحات والحلول التي قدمت في المؤتمر الدولي عن المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية الذي انعقد خلال الفترة من 25ـ1989/3/27م بمدينة مصراتة والذي اعتبر البيان الختامي لهذا المؤتمر وثيقة دولية كما سبقت الإشارة. فإن هناك اقتراح وزير الخزانة الأمريكي نيكولاس برادي (NICHOLAS BRADY) والذي بموجبه أو على أساسه يقدم كل من صندوق النقد الدولي (IMF) والمصرف الدولي (IBRD) وحكومة اليابان قروضاً بديلة وضمن إجراءات للتخفيض يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض بين المدينين والدائنين لإحلال القروض الجديدة محل القروض القديمة ذات الفوائد المرتفعة والشروط القاسية وحسب تعبير صاحب الاقتراح «MORE TIME-LY AND FLEXIBLE FINANCIAL SUPPORT».

وذلك في إطار التخفيف عن الدول المدينة والمثقلة بهذه الديون حسب أو وفق الشروط المجحفة التي فرضها نظام صندوق النقد الدولي «CUMBER-SOME AND RIGID» مع العلم بأن هذا الاقتراح أيضاً قدم في شهر الربيع «مارس» 1989م. وبذلك وعلى حد قول الوزير الأمريكي يستمر الصندوق في تقدير احتياجات الدول المدينة: WHILE WE BELIEVE THE IMF SHOULD

.CONTINUE TO ESTIMATE DEBTOR FINANCING NEEDS»

أيضاً هناك اقتراح مدير صندوق النقد الدولي نفسه ميشال كامديوس .M) CAMDESSYS) الذي اقترح فيه زيادة حجم صندوق التسويات الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي بحيث يصبح رأسماله 11 مليار دولار أي بمعدل زيادة مقدارها ثلاثة أضعاف رأسماله السابق وبذلك يمكن تحقيق الفوائد التالية حسب قوله:

1 ـ إيجاد برنامج تسوية دائمة لكل دولة تتعاون مع صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي.

2 ـ إعادة جدوله ديون الدول المدينة بشروط ميسرة.

3 ـ سيكون هناك تمويل أكثر فاعلية لعمليات تسديد الديون بفوائد أقل.

وفترات أطول وذلك بالاعتماد على صندوق التسويات الهيكلي مع العلم بأنه في شهر الطير «إبريل» 1974م صدر عن الأمم المتحدة إعلان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد تضمن الأسس التالية:

ـ تساوي الدول في السيادة وحق جميع الشعوب في تقرير المصير وعدم جواز تحقيق المكاسب الإقليمية بالقوة وأيضاً السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

ـ تعاون جميع دول أعضاء المجتمع الدولي على أساس الإنصاف وإزالة الفوارق السائدة.

ـ اشتراك جميع البلدان على قدم المساواة اشتراكاً تاماً وفعالاً في حل مشاكل العالم الاقتصادية، لما فيه المصلحة المشتركة لجميع البلدان، مع الاهتمام دائماً بضرورة تعجيل إنماء جميع البلدان النامية.

ـ من حق كل بلد الأخذ بالنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يختاره.

ـ ضرورة تمتع كل دولة بالسيادة التامة على مواردها الطبيعية وعلى كل الأنشطة الاقتصادية.

ـ حق جميع الدول والأقاليم والشعوب الـواقعة تحت الاحتـلال الأجنبي أو السيطرة الأجنبية والاستعمار والتفرقة العنصرية في رد مواردها الطبيعية وجميع مواردها الأخرى.

ـ تنظيم ومراقبة أنشطة الشركات غير الوطنية باتخـاذ التدابيـر التي تخدم مصلحة الاقتصاديات القومية للبلدان التي تعمل فيها مثل هذه الشركات.

ـ حق البلدان النامية وشعوب الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي في تحقيق تحررها واستعادة السيطرة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية.

ـ مـد يد المسـاعدة للبلدان النـامية والشعـوب والأقـاليم الـواقعـة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية.

ـ إقامة علاقة عادلة ومنصفة بين أسعار المـواد الخام والمنتجـات الأولية والسلع المصنوعة ونصف المصنوعة أي المصنعة ونصف المصنعة بتعبير آخر.

ـ توفير المساعدة الفعالة للبلدان النامية من قبل المجتمع الدولي بكامله دون ربطها بأية شروط سياسية وعسكرية.

ـ السهر على جعل النظام النقدي الدولي بعد إصلاحه موجهاً بـالدرجـة الأولى نحو النهوض بإنماء البلدان النامية.

هذا وخلال الفترة من (23ـ28) من شهر الطير أيضاً عام 1990م عقـدت الـدورة الاستثنائيـة للأمم المتحـدة والتي تمت فيها منـاقشة مـوضوع الاقتصـاد والتنمية في الدول النامية.

ثالثاً: دول حركة عدم الانحياز:

يقـول البعض إن دور حركـة عدم الانحيـاز سيتضاءل هـو الآخر في ظـل النظام العالمي الجديد ولكن أود أن أقول الآن وبعد مرور ما يقرب من 37 عاماً على انعقاد مؤتمر باندونـج في أندونيسيـا في عام 1955م والـذي ضم عدد 29 دولـة تمثل قـارتي آسيا وأفـريقيا في ذلـك الوقت والـذي جاء بعـد أعلان مبـدأ

ترومان في عام 1947م الذي يقضي باحتواء الشيوعية العالمية واشتعال الحرب الباردة[1] بين الشرق والغرب ومشروع مارشال في عام 1948م بإعادة بناء أوروبا التي دمرت من جراء الحرب العالمية الثانية وفي هذا الصدد لا زلت أذكر ما قاله الرئيس الراحل جمال عبد الناصر: «ليست المسألة هي مجرد الحيلولة دون نشوب الحرب العالمية الثالثة لكنها توجيه الجهود بثبات نحو خلق مجتمع دولي جديد». إن الدور الفعال الذي لعبه هذا المؤتمر والذي يرجع الفضل فيه وفي إرساء دعائم سياسة الحياد الإيجابي إلى زعماء مؤسسي حركة عدم الانحياز وهم جمال عبد الناصر ويوسيب بروزتيتو ولال نهرو وأيضاً الدور النشط الذي قام به الرئيس الراحل أحمد سوكارنو رئيس جمهورية أندونيسيا في تجميع هذا العدد من الدول الأفريقية والآسيوية التي حضرت هذا المؤتمر والتي التزمت بمبدأ الحياد الإيجابي بين المعسكرين والذي وصفه وزير خارجية أمريكا دالاس بالحياد السلبي في ذلك الوقت. ولكن رغم هذا الادعاء من الجانب الأمريكي فقد برهن المؤتمر وقوفه مع قضايا التحرر وتصفية الاستعمار القديم وتقرير حق مصير الشعوب.. هذا وفي المؤتمر الأول لدول حركة عدم الانحياز الذي انعقد في شهر الفاتح «سبتمبر» 1961م في بلغراد عاصمة يوغسلافيا والذي ترسخت فيه سياسة عدم الانحياز وتطورت مواقف الحياد الإيجابي في ظروف اشتدت فيها الحرب الباردة قال جمال عبد الناصر في هذا المؤتمر:

«من المحتم الآن إتاحة أكبر فرصة للتقدم أمام الشعوب التي لم تستكمل نموها الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لنا أن نذكر أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار في عالم تتفاوت فيه مستويات المعيشة بين الشعوب على هذا النحو الفاضح الذي نراه الآن. ومع أني لا أريد أن أثير أحقاداً قديمة فإن التقدم الصناعي على سبيل المثال في عدد كبير من بلدان أوروبا كان قائماً على

(1) لقد سعت الإدارة الأمريكية لإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 الصادر في عام 1975م الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري بحجة أن هذا القرار صدر في فترة الحرب الباردة.

الثروات التي جرى نزحها بطريقة منظمة من آسيا وأفريقيا». لقد تأكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك دور هذه الحركة المتزايد في العلاقات الدولية فهي بذلك كانت تشكل قوة سياسية واقتصادية في العالم وأنه ينبغي عدم تجاهلها في حل المشاكل الدولية الكبرى والتمسك بسياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي وعلى أهمية الدور الذي كانت تقوم به هذه الحركة في السياسة الدولية بعيداً عن مناطق وهيمنة وسيطرة الدول الاستعمارية. أيضاً وفي المؤتمر الرابع الذي انعقد في شهر الفاتح «سبتمبر» عام 1973م بمدينة الجزائر اتخذ رؤساء دول هذه الحركة قراراً يقضي بضرورة العمل على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة وأقدر على تحقيق التقدم للبشرية جمعاء. هذا وبعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي سابقاً والتغيرات والتطورات التي حدثت في دول أوروبا الشرقية وسقوط الأنظمة الشمولية وظهور التعددية الحزبية والصراعات ابتداءً من يوغسلافيا والجزائر وزامبيا وزئير وكينيا حيث اقترحت جمهورية مصر العربية دمج حركة عدم الانحياز في مجموعة دول (77) أو بتعبير آخر دمج مجموعة (77) في حركة عدم الانحياز.

وذلك من أجل تعزيزها وتدعيمها. وأخيراً فإنني أرى ضرورة عرض المؤتمرات التي عقدتها هذه الحركة وذلك تأكيداً لدورها التاريخي وفيما يلي عدد هذه المؤتمرات:

- المؤتمر الأول انعقد في بلغراد عاصمة يوغسلافيا في عام 1961م
- المؤتمر الثاني انعقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية في عام 1964م
- المؤتمر الثالث انعقد في لوساكا في زمبيا في عام 1970م
- المؤتمر الرابع انعقد في الجزائر في عام 1973م
- المؤتمر الخامس انعقد في كولمبو بسيرلانكا في عام 1976م
- المؤتمر السادس انعقد في هافانا بكوبا في عام 1979م
- المؤتمر السابع انعقد في نيودلهي بالهند في عام 1983م
- المؤتمر الثامن انعقد في هراري بزمبابوي في عام 1986م
- المؤتمر التاسع انعقد في بلغراد في يوغسلافيا 1989م

إن التاريخ لا يكرر نفسه وإنما يتطور بمقتضى الثلاثية المعروفة التي ذكرها كل من هيجل وفيخته وهي ثلاثية الموضوعة (THESIS) والمتناقضة (ANTI-THESIS) والتركيبية (SYNTHESIS) أو كما ذكر أستاذ التاريخ في جامعة السوربون جاك تورجو والذي يقول: «إن التاريخ سلسلة من التطور وأنه يتحرك في تطوره في خط مستقيم».

وبذلك نجد تورجو وهيجل قد تأثراً في تفسيرهما للتاريخ بقوانين نيوتن المعروفة هي الأخرى والتي تقول: «إن أي جسم يبقى على حالته من الحركة في خط مستقيم أو السكون مالم تؤثر عليه قوة تغير حركته واتجاهه. كما أن معدل التغير في حركة جسم واتجاهه يتناسب تناسباً طردياً مع القوة المؤثرة». وبذلك فقد تخلص هؤلاء المفكرين والفلاسفة من الأفكار القديمة في تفسير مسار التاريخ والقائلة: «بأنها دورات متصلة تعلو ثم تهبط ثم تعود للصعود في حركة دائرية مستمرة أو أن العالم يسير إلى نهاية محتومة». فهل ينطبق هذا التفسير على حركة دول عدم الانحياز؟.

إن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تخشى العالم الإسلامي حيث أصبح في مفهومها يمثل أكبر التحديات لسياستها وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي سابقاً وهو ما أكد عليه الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون (RICHARD NIXON) صاحب فضيحة ووترجيت (WA-TER GATE) في كتاب صدر له مؤخراً تناقلت بعض جوانبه الصحف العربية والأجنبية وجعل عنوانه انتهزوا هذه الفرصة وهو موجه إلى الشعب الأمريكي ويلفت فيه انتباهه إلى أن العالم الإسلامي أصبح يمثل قوة لا يستهان بها وربما يكون بديلاً عن الاتحاد السوفييتي سابقاً وبذلك فهو أصبح يمثل أكبر التحديات لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية. أيضاً يجب أن نشير ألى التحديات الأخرى والحملات الشرسة ضد العالم الثالث والمسلمين والإسلام وهو ما ورد في كتاب آخر بعنوان (نهاية التاريخ وآخر الرجال) للمؤلف الأمريكي الجنسية الياباني الأصل فرنسيس فوكوياما (FRANCIS FUKUYAMA) وعنوان الكتاب المذكور باللغة الإنجليزية (THE END OF HISTORY AND THE LAST MAN)

وهذا الكتاب ينحاز في كثير من جوانبه وأفكاره للمجتمعات الغربية والأمريكية ويتحامل على العالم الثالث ويتناول الإسلام من نفس الرؤية التي تتسم بالتعصب الواضح فهو يتحدث عن محاولات لدول إسلامية لإدخال مبادىء العقلانية في حياتها مصوراً العقلانية على أنها خصائص غربية وليست من الإسلام. كما يتحدث أيضاً عن تاريخ بعض الدول الإسلامية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ويقول: «بأنها لم تستطع أن تستوعب الحضارة الغربية والتقنية ولم تحقق نجاحات اقتصادية على أساس أن هذا قصور في تلك الدول» متجاهلاً في نفس الوقت دور الاستعمار في حرمان تلك الدول من هذه الوسائل التقنية وسياسته التي كانت تتعمد الحيلولة أو الوقوف بينها وبين التقدم الاقتصادي علاوة على تناوله لموضوع أساس ومهم يتم التركيز عليه وهو انهيار وتصدع الشيوعية في الاتحاد السوفييتي سابقاً وما تلا ذلك من تطورات وتغيرات في دول أوروبا الشرقية.

الفصل الثاني عشر

أهمية التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة الصراعات والتحديات والتكتلات الاقتصادية الدولية

يعتقد البعض أنه في ظل النظام العالمي الجديد سيختفي الصراع السياسي والعسكري في أوروبا وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية التي فشلت كايديولوجية بديلة عن القومية. وبذلك انتصرت فكرة القومية على وحدة الطبقة العاملة التي تشكل أساس النظرية الماركسية والتي أيضاً بنيت على أساسها وحدة الاتحاد السوفييتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية ولم يعد أمامنا سوى التكاتف والتضامن في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. إن ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة وما ترتب على حرب الخليج من خسائر فادحة في الجوانب المادية والبشرية ناهيك عن التمزق وحالة التجزئة التي لحقت بالوطن العربي من جراء هذه الحرب المدمرة وانتصرت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب ودفنت هزيمتها في الفيتنام في الصحراء العربية بالرغم من الاحتجاجات والشعارات التي رفعت أثناء هذه الحرب من قبل الشعوب في عواصم الدول الأوروبية نفسها والمتحالفة مع أمريكا ومنها: «لا نريد أن نموت من «أجل أمراء النفط».

لقد آن الأوان للأمة العربية أن تعيد حساباتها خاصة وأنها على أبواب القرن الحادي والعشرين وأن ترجع قليلاً إلى مقرراتها بشأن سياسة الاكتفاء الذاتي «AUTARKY» في 1980/11/26م انعقد مؤتمر القمة العربي في

عمان واتخذ قرارات واضحة بوضع استراتيجية اقتصادية عربية شاملة وهو اعتماد خمسة بلايين دولار تعهدت بها الدول العربية المصدرة للنفط لتمويل هذه الاستراتيجية أو الخطة.

وكان للغذاء الموقع الأول حيث جاء في الفقرة الرابعة ما يلي: «تحقيق الأمن الغذائي بتوفير أقصي قدر ممكن من الاستقلالية في إشباع الحاجات الغذائية الأساسية وذلك بدعم العمل العربي في ثلاثة اتجاهات هي:

1 ـ توفير الشروط الأساسية اللازمة لزيادة الإنتاجية وتوسيع طاقات الإنتاج الغذائي.

2 ـ القضاء على صور التبديد في المراحل المختلفة من الإنتاج إلى التخزين والتوزيع إلى نمط الاستهلاك.

3 ـ تحسين شروط تبادل المواد الغذائية بين الأقطار العربية من ناحية وبينها وبين العالم الخارجي من ناحية أخرى، على النحو الذي يحمي المستهلك العربي من التضخم المتزايد في أسعار المواد المستوردة». وللعلم فإن ما تستورده الدول العربية من القمح يقدر بحوالي 30٪ من إجمالي القمح المسوق في التجارة الدولية كما أن نصيب الفرد العربي من الواردات في عام 1990م بلغ (100) دولار وسيرتفع هذا الرقم ليصل إلى (300) دولار في عام 2000م.

والجدير بالذكر أن الإنتاج العالمي من القمح يبلغ (530) مليون طن سنوياً. تنتج السوق الأوروبية المشتركة وحدها (163) مليون طن سنوياً وتستهلك (130) مليون طن سنوياً أي أن إنتاجها يمثل 18٪ من الإنتاج العالمي في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ معدل إنتاجها 41٪. في حين أن إنتاج جمهورية مصر العربية من القمح لا يفي إلا بمعدل 26٪ من احتياجاتها والباقي يتم استيراده من الدول المصدرة للقمح مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا والأرجنتين والسوق الأوروبية المشتركة. وعليه فإن فائض القمح العالمي هو في حدود (104) مليون طن سنوياً وهو

يكـاد يكون حجم تجـارة القمح في العـالم وقد كـان الاتحاد السـوفييتي سابقـاً يستـأثـر هـو الآخـر بحـوالي 30٪ من حجم هـذه التجـارة ففـي مـوسم (1984ـ1985م) استـورد حـوالي (28) مليـون طن تليـه الـدول العـربيـة التي يتراوح استيرادها ما بين (18ـ25) مليون طن سنوياً.

لقد اتخذ المؤتمر البرلماني العربي الثـاني للتنمية والسكـان الذي انعقـد خـلال الفترة من (23ـ25) من شهـر الفـاتـح «سبتمبـر» 1989م بـدمشق عـدة توصيات نذكر منها على سبيل المثال مايلي:

1 ـــ ترشيد استخدام الموارد النفطية العربية.

2 ـــ توظيف أموال النفط في تطوير القاعدة الاقتصادية العربية.

3 ـــ استعـادة الأرصدة العـربية المـوجودة بـالخـارج لتمـويـل مشـاريـع التكامل الإنمائي.

4 ـــ ضرورة تنفيذ المشروعات الإسكانية والموارد البشرية وحماية البيئة من قبل صناديق التمويل العربية.

هـذا ويتـوقـع الخبـراء أن يستهلك الـوطن العـربي (49) مليـون طن من القمح في عام 2000م في حين سيصل الإنتاج إلى (28) مليـون طن فقط وإن معدل استهلاك المواد الغذائية والزراعيـة يبلغ 7٪ سنويـاً في حين أن الإنتاج لا يزيد عن 1,2٪ سنوياً. ولذلك لابـد من إعطاء هـذا المـوضـوع ما يستحقـه من البحث والدراسة خاصة ونحن نعيش مرحلة خطيرة من التحديات.

لقد بدأ النـظام العالمي القـديم منذ عـام 1945م أي بعد انتهـاء الحرب العالمية الثانية (1939ـ1945) ومـا أسفرت عنـه تلك الحرب من نتـائج تحلت في ظهـور هيئة الأمم المتحـدة التي حلت محل عصبـة الأمم وامتـلاك الاتحـاد السوفييتي سابقاً للقنبلة الذرية في عام 1949م وبعـدها القنبلة الهيـدروجينية ثم الحرب البـاردة والاحلاف العسكريـة في إطار المجـابهة بين الـولايات المتحـدة

● اصدر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر قراراً بحظر تصدير القمح إلى الاتحاد السوفييتي سابقاً إثـر غزوه لأفغانستان في عام 1979م.

الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقاً وما تلا ذل من توترات في العلاقات الدولية خاصة أثناء الحرب الكورية وغزو الاتحاد السوفييتي سابقاً للمجر في عام 1956م والاعتداء الثلاثي على جمهورية مصر العربية في نفس العام على الرغم بعد موت ستالين في عام 1953م كانت تلك العلاقات قد شهدت نوعاً من الانفراج وخاصة عقب الزيارة التي قام بها نكيتاخروتشوف إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1959م غير أن سياسة الانفراج بين هاتين القوتين لم تلبث طويلاً وعاد الصراع بين الدولتين من جديد وخاصة بعد أن أحرز الاتحاد السوفييتي سابقاً النجاح والتقدم في مجال الصواريخ العابرة للقارات. أضف إلى ذلك سياسة ملء الفراغ التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب زوال النفوذ الإنجليزي والفرنسي من الشرق الأوسط وذلك تخوفاً من هيمنة النفوذ الشيوعي على هذه المنطقة. أيضاً اقتضت أحداث الحرب العالمية الثانية وانعقاد مؤتمري يالطا وبوتسدام في عام 1945م خروج كل من ألمانيا واليابان بشكل كامل وعلى أساس أنهما دولتان مهزومتان في هذه الحرب.

وأيضاً بريطانيا وفرنسا نظراً لانهيار اقتصادهما وتدميره من جراء تلك الحرب على الرغم من أنهما من الدول المنتصرة الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم مشروع مارشال في عام 1948م لإعادة بناء أوروبا والضخ في شرايين اقتصادها الذي دمرته الحرب. لقد خرجت جميعها من الساحة ولم يبق بها سوى الاتحاد السوفييتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت في صراع الحرب الباردة التي استمرت أكثر من أربعين عاماً كما سبقت الإشارة.

إن الحظر الشامل والصارم الذي فرضته الدول المنتصرة على الدول المهزومة وخاصة ألمانيا واليابان اللتين حرمتا من التسلح والاحتفاظ بقوات عسكرية مما أدى إلى عزل هاتين الدولتين عن الصراعات الدولية وإعفائها من أعباء الحرب الباردة حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية قد التزمت وتعهدت في مقابل هذا الحظر أن تتولى مسئولية الدفاع عن أمنهما الخارجي خوفاً من وقوع هاتين الدولتين في براثن الشيوعية كما حدث لدول أوروبا الشرقية. ولكن

كما يقول المثل: «رب ضارة نافعة» فقد سنحت الظروف وأتيحت أفضل الفرص لألمانيا واليابان للتفرغ للتنمية والبناء والتعمير. في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقاً غارقتين في الصراعات وسباق التسلح وحرب النجوم وأسلحة الدمار الشامل والفضاء. وبدأ الإنهاك الاقتصادي يظهر بوضوح على هاتين القوتين في شكل اختلال الموازين التجارية والركود الاقتصادي والتضخم والبطالة.

لقد كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية من الإنتاج العالمي حوالي 40٪ ثم بعد ذلك بدأ هذا المعدل في الانخفاض بسبب الحرب الباردة ليصل إلى 20٪. كما تراجع إجمالي الناتج القومي GNP إلى ⅕ إجمالي الناتج العالمي بعد ما كان يشكل ⅓ إجمالي الناتج العالمي في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية.

هذا ولمزيد من الإيضاح نقدم بعض المؤشرات الاقتصادية التي أوردتها مجلة نيوزويك «NEWSWEEK» في عددها الصادر بتاريخ 1989/2/27م حول الاقتصاد الأمريكي والياباني حيث تقول الصحيفة: «إن معدل نمو الاقتصاد الياباني عن الفترة من (1960-1987م) قد وصل إلى 6٪ سنوياً في حين كان هذا المعدل في أمريكا عن نفس المدة 2٪ سنوياً ومعدل البطالة في اليابان في عام 1987م كان 2,8٪ وفي الولايات المتحدة الأمريكية عن نفس العام 6,2٪ كما أن معدل الادخار في اليابان في العام نفسه 18,3٪ وفي أمريكا 6,3٪ ومعدل عدد ساعات عمل الإنتاج في الأسبوع بالنسبة لليابان 43,2 ساعة في حين أنها في الولايات المتحدة الأمريكية تصل 38,5 ساعة».

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي سابقاً فسنكتفي فقط بالانخفاض المستمر في معدلات النمو الاقتصادي والذي أشارت إليه أستاذة الاقتصاد «تاتيا نازسلافسكايا» وهي أرقام قاطعة الدلالة على تدهور التنمية الاقتصادية حيث تقول «TATYANA ZASLAVS KAYA»: «كان الاقتصاد الروسي يعاني من أزمة

ـ لمزيد من الإيضاح راجع عدد الصحيفة المذكورة صفحة 27 وما بعدها.

اقتصادية حقيقة انخفضت نسبة الزيادة في الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة ولم تنفذ الخطط فيما يتعلق بمعظم المؤشرات منذ بداية السبعينات حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في نهاية خطة التنمية الخمسية الثامنة 1966/1970م 7,5٪ ثم أخذ في الانحدار بصورة متسارعة فانخفض في الخطة الخمسية التاسعة 1971/1975م إلى 5,8٪ وتراجع في الخطة العاشرة 1976/1980م إلى 3,8٪ وسجل أدنى مستوى في نهاية الخطة الخمسية الحادية عشرة 1981/1985م ليصل إلى 2,5٪. وقد صاحب هذا الانخفاض في معدل التنمية زيادة مشتريات الاتحاد السوفييتي سابقاً من المواد الغذائية والبضائع والمعدات».

وبناء على هذه المعطيات وغيرها من التغيرات والتحولات والأحداث والتطورات التي حدثت في الاتحاد السوفييتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية والتي أدت إلى انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي سابقاً وانتهاء حلف وارسو وسقوط نظريات الحكم الشمولي. وبذلك سقط النظام الدولي القديم الذي سيطر على العالم منذ عام 1945م كما سبق وأن أوضحنا ذلك في مستهل الحديث عن هذا النظام.

لقد كان العامل الاقتصادي هو السبب الرئيس الذي أدى إلى انتهاء هذا النظام القديم علاوة على العامل القومي. فمن البديهي جداً أن يكون هذا العامل الاقتصادي نفسه هو المحور الرئيس في تشكيل النظام العالمي الجديد الذي تبلور عقب انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً وحرب الخليج وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم إلى أن يقدر للقوى الصاعدة المتمثلة في اليابان وأوروبا الموحدة والصين في تحويل هذا العالم من عالم أحادي القطب إلى عالم متعدد الأقطاب وهو احتمال يبدو قائماً من الناحية الموضوعية والعملية ولكنه ما زال بعيداً عن الواقع. وعلى هذا الأساس فإن ما يتوقعه الكثير من المفكرين والسياسيين وأيضاً من خلال قراءة الواقع السياسي الدولي في ظل النظام العالمي الجديد فإننا نتوقع النتائج والمحصلة التي نوجزها في النقاط التالية:

1 ــ سيشهد العالم عدم الاستقرار وتتكون بؤرات عدم الاستقرار في دول أوروبا الشرقية على شكل حروب أهلية ذات طابع عرقي أو سياسي أو اقتصادي وذلك على نمط ما يحدث في يوغسلافيا وما هو قائم بين أرمينيا وأذربيجان حول أقليم (ناجورنو كاراباخ) (NAGORNO-KARABAKH) والصراع الدائر في جورجيا على السلطة وربما يمتد مثل هذا الصراع إلى جمهورية تشيكو سلوفاكيا المكونة من التشيك والسلوفاك والتي اتحدت في عام 1963م وأيضاً ما يشهده القرن الأفريقي من تطاحن وحروب وصراعات أقليمية.

2 ــ وهنا أيضاً جانب تاريخي مهم أود الإشارة إليه ففي عهد كاترين الثانية (CATHERINE II) (1729ـ1796م) وبالتحديد في عام 1760م كون الألمان جمهورية الفولجا في روسيا والذين قامت بإحضارهم الإمبراطورة المذكورة وذلك من أجل زراعة الأرض وظلوا يتكاثرون في هذه المنطقة من 35 ألف نسمة حتى صاروا 2 مليون نسمة استقلوا في عام 1924م وهو نفس العام الذي مات فيه لينين ولكن ستالين شردهم في روسيا عند الغزو الألماني للاتحاد السوفييتي سابقاً وحالياً يعتبر بعض سكان الفولجا من أصل ألماني.

3 ــ بالنسبة للجمهوريات الإسلامية التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي سابقاً وهي تازخيستان وأوزبيكستان وأذربيجان وطاجيخستان وتركمينستان وقبرزيحستان والتي أصبحت هدفاً مفضلاً لعلميات استقطاب معاكسة (POLAR-IZATION IN REVERSE) من دول العالم فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى تجاه هذه الدول وأيضاً تركيا التي تدور في الفلك الأمريكي في محاولة لاقناعها باتباع النهج العلماني والأسلوب الذي تطبقه تركيا منذ عهد أتاتورك وهو ما تريده أمريكا وتحبذه كذلك الخوف من تسرب الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الموجودة في بعض هذه الجمهوريات مثل كازخستان أن تتسرب مع الخبرة إلى دول العالم الثالث مثل إيران وسوريا والجزائر وكوريا الشمالية والجماهيرية العظمى وباكستان أيضاً نجد الكيان الصهيوني يبذل هو الآخر جهوده من أجل التغلغل داخل هذه الجمهوريات الإسلامية والتي يقدر عدد سكانها بحوالي (55) مليون نسمة. مع العلم بأن هذا الاستقطاب سوف يتخذ

شكلاً أحادياً (UNI-POLARIZATION) أو متعدداً (MULTI-POLARIZATION) وبذلك فإنها ستشهد حالات من الاضطرابات وعدم الاستقرار والصراعات. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تخشي من التيار الإسلامي الذي تقوده جمهورية إيران الإسلامية في هذه المناطق وبذلك فهي تقف أمام المد الثوري الإيراني وأمام الثورة الإيرانية منذ اندلاعهافي عام 1979م.

4 ـ أيضاً ألمانيا واليابان سيلعبان دوراً مهماً وفعالاً في العلاقات الدولية على الرغم من محاولة احتواء القوة الألمانية داخل إطار أوروبا الموحدة ولكن الحقيقة التاريخية المعروفة أن أمريكا تكره اليابان وأوروبا تكره الألمان بغض النظر عن النضوج السياسي والمصالح الاقتصادية والسياسية. وفي العام الماضي أي في عام 1991م طالعتنا الصحف الأمريكية بتخليد ذكرى ضحايا «بيرل هاربر» (PEARL HARBOUR) من الأمريكيين ومرور (50) عاماً على الهجوم الياباني على هذا الميناء في عام 1941م ودخول أمريكا الحرب ضد اليابان وإلقائها القنبلة الذرية على هيروشيما في عام 1945م. كما ستشهد الحقبة القادمة توسعاً في عضوية مجلس الأمن وهو ما اتضح لنا من خلال قمة هذا المجلس التي انعقدت مع بداية هذا العام بحث ستشمل اليابان وألمانيا وربما الهند.

5 ـ كما سبق وأن ذكرت سوف يعيش العالم فترة من الزمن أحادي القوة وستكون الولايات المتحدة الأمريكية هي المسيطرة في هذا العالم وبالطبع ستكون هناك إيجابيات وسلبيات ولا أستطيع في الوقت الحاضر ترجيح لا كفة السلبيات ولكن أتعشم أن ترجح كفة الإيجابيات ليعم السلام والرخاء كافة أنحاء المعمورة.

6 ـ في الغالب سوف تتخذ الصراعات في النظام العالمي الجديد شكلاً اقتصادياً أكثر منه أيديولوجيا أو عقائدياً وهو ما دفعني إلى الحديث عن أهمية التكامل الاقتصادي العربي ومراحل تطوره والتركيز عليه من عدة جوانب.

مراحل تطور التكامل الاقتصادي العربي:

ـ لقد تم إنشاء المجلس الاقتصادي العربي في عام 1950م ويتألف أو

يتكـون هذا المجلس من وزراء الاقتصـاد في الدول الأعضـاء. ومن مهامـه مـا يلي:

ـ أن يعمـل على زيادة التعـاون بين الـدول العـربيـة لاستثمـار مـواردهـا الطبيعية.

ـ العمل على تسهيل التبادل التجاري في المنتجات الزراعيـة والصناعيـة ذات المنشأ العربي.

ورغم أن هـذا المجلس لم يباشـر عمله ولم يعقـد جلسـاتـه إلا في عـام 1953م إلا أنه استطاع أن يساعد على عقد عدة اتفـاقيات جمـاعية ذات أهميـة اقتصادية مشتركة ومنها على سبيل المثال الآتي:

1 ـ اتفـاقية تسهيـل التبادل التجـاري وكـان الهـدف منهـا زيـادة نسبـة التخفيض وتوسيع مجمـوعة السلع التي يشملهـا التخفيض والإعفاء من الـرسوم الجمركية بحيث تنتقل نسبة كبيرة من السلع الزراعية والمواد الخام بدون رسـوم جمركية.

2 ـ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العـربية وقـد تم إبرام هـذه الاتفاقيـة في عـام 1957م ولكنها لم تـدخل حيـز التنفيـذ إلا في عـام 1964م وقـد تنـاولت النقاط التالية:

ـ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
ـ حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
ـ حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
ـ حق التملك.

والجدير بالذكر أن المجلس الاقتصادي العربي المشار إليه والذي يتكـون من وزراء الاقتصاد يختلف عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والذي يتكـون من أعضاء أو مندوبين يمثلون وزارات الاقتصـاد أو أمانـات الاقتصاد في الـدول العربية والذي كان من أهم أعمال هذا المجلس الأخيـر هو إصـداره للقرار رقم (17) والمؤرخ في 1964/8/13م بإنشاء السوق العربيـة المشتركـة وقد وقعت

على اتفاقية هذه السوق كل من جمهورية مصر العربية وسوريا والعراق والجماهيرية العظمى والأردن وموريتانيا. على أن تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1965/1/1م.

وقد أولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اهتماماً خاصاً لتطوير هذه السوق حيث اتخذ عدة قرارات تتلخص في النقاط التالية:

- وضع صيغة مرنة لانضمام الدول العربية الأقل نمواً إلى السوق العربية المشتركة بما يتناسب مع أوضاعها الاقتصادية.

- أقر المجلس من الناحية المبدئية إنشاء صندوق تعويض لتقديم معونات أو تعويضات مؤقتة للدول الأقل نمواً. وأيضاً البدء بتهيئة المتطلبات القانونية والفنية والإدارية لتوحيد التعريفة الجمركية على مراحل.

- تكوين لجنة مختصة على مستوى نواب أو وكلاء وزراء الاقتصاد لدول السوق العربية المشتركة لمعالجة ما يطرأ من صعاب عند تنفيذ أحكام وإجراءات وشروط السوق واقتراح الوسائل الكفيلة لتطوير نشاطها.

وعلى الرغم من أن السوق العربية المشتركة قد حررت تبادل المنتجات الوطنية من الرسوم الجمركية وما في حكمها. كما حررت أيضاً القيود النقدية والكمية والإدارية. إلا أنها لم تستطع على صعيد الواقع أن تحرر تبادل تلك المنتجات من القيود المختلفة تحريراً كاملاً. بل إنها في الواقع لم تتقدم أكثر من أية منظمة للتجارة الحرة. بل حتى هذا الهدف المتواضع لم يتحقق بعد فما زالت بعض دول المنطقة العربية تفرض القيود النقدية والكمية والإدارية ولازالت أيضاً التشريعات النقدية والمالية والتجارية بين دول السوق غير موحدة على الرغم من انقضاء أكثر من 25 عاماً مما يحد من إمكانيات قيام منطقة للتجارة الحرة التي تعتبر أضعف أنواع التكامل الاقتصادي. كذلك عدم التنسيق الجاد بين الخطط الاقتصادية للدول العربية وعدم الجدية في تنفيذ وتطبيق نظام السوق. حيث إن هذه الدول تقوم بوضع خططها التنموية والاقتصادية وتنفذها دون اعتبار للتنسيق. والواقع أن مجهودات كبيرة قد بذلت واتفاقيات عديدة

وقعت في هذا الشأن ومع ذلك فما زال الوطن العربي يعاني من التفتت والتشتت نتيجة لاختلاف النظم الاقتصادية ومراحل النمو واختلاف أنظمة الحكم والاعتبارات السياسية الأخرى وعلى رأي الكاتب والأديب المصري العربي المعروف نجيب محفوظ «لغة واحدة وقلوب شتى». وأيضاً يجب ألّا ننسى في هذا الصدد الآثار السلبية التي خلفتها حرب الخليج على الوطن العربي وخاصة على مجلس التعاون العربي الذي كان يضم جمهورية مصر العربية والأردن والعراق واليمن والذي أسس في 1989/2/16م. إن النظام العالمي الجديد الذي يقوم على التكتلات الاقتصادية العملاقة والتي بالتأكيد ستحكم قبضتها على التجارة الدولية علاوة على تصاعد القوى الاقتصادية للنمور الأسيوية الأمر الذي يجعل الوطن العربي وحتى القارة الأفريقية في أمس الحاجة عن ذي قبل من ضرورة التكامل الاقتصادي لقد انعقدت قمة منظمة الوحدة الأفريقية في أبوجا بنيجيريا في شهر الصيف «يونيو» 91م وتمت فيها الموافقة على إبرام معاهدة المجموعة الاقتصادية الأفريقية والتي تعتبر بداية للتكامل الاقتصادي يعززها في ذلك الاتحاد المغاربي الذي أسس في 1989/2/17م حسب الإعلان الدستوري الذي صدر بمدينة مراكش والذي دخل عامه الثالث في هذه الأيام أيضاً مجلس التعاون لدول الخليج العربي والذي يضم (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والعربية السعودية والكويت وقطر وعمان) والذي تم إنشاؤه في شهر الربيع «مارس» 1981م وجعل مقره مدينة الرياض.

إن معظم الأسباب والعوامل التي أدت إلى البطء أو عرقلة التكامل الاقتصادي العربي وكيفية علاجها قد تم تقديمها وعرضها على مجلس القمة الاقتصادي العربي الذي انعقد في عمان خلال الفترة من (25-27) من شهر الحرث «نوفمبر» 1980م وكان من أهمها النقاط التالية:

1 ـ تحييد العمل الاقتصادي وإبعاده عن التقلبات السياسية.

2 ـ التعامل التفضيلي المتبادل والذي يتناول السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

3 ــ الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية ويتناول ضمان التسهيلات وتحرير التنقل للأيدي العاملة العربية بين الدول العربية.

4 ــ الالتزام بالتكافل في تمويل الحاجات العربية المشتركة والالتزام بالدعم الكامل لأي بلد عربي يتعرض لعدوان أجنبي أو لإجراءات اقتصادية مضادة بسبب ممارسة حقوق السيادة الوطنية وأعتقد أن ما اتخذته الجماهيرية العظمى تجاه قرار مجلس الأمن رقم (731) الصادر في 1992/1/21م باتهام عدد اثنين من رعاياها في تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربى في إسكتلندا عام 1988م يتمشي مع هذه الفقرة حيث اعتبر القرار المذكور غير سليم للأسباب الآتية:

ــ .ن تسليم المتهمين هو عمل من أعمال السيادة ولكل دولة الحق في أن ترفض تسليم المتهم مهما كان نوع الجريمة التي ارتكبها وهذا مبدأ مستقر في القانون الدولي وذلك ما لم يلزمها بتسليمه حكم في معاهدة سبق لها أن عقدتها وتوجب عليها التسليم.

ــ لا توجد بين الجماهيرية العظمى والولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو فرنسا أية معاهدة تنظم تسليم المتهمين.

5 ــ إعادة النظر في الاتفاقيات الجماعية السابقة المعقودة في إطار الجامعة العربية بقصد تقييمها وتطويرها في ضوء المتغيرات العربية والدولية.

6 ــ اتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية والتي من شأنها جعل المعاملات العربية الجارية تسير وفقاً لأحكام صندوق النقد العربي وفي إطاره.

7 ــ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية.

8 ــ اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة وعلى هذا الأساس وبعد أن توضع تلك النقاط موضع التنفيذ يكون التكامل الاقتصادي العربي قد شق طريقه نحو التقدم والرفاه الاجتماعي وتمكن من مواجهة التحديات الاقتصادية التي فرضها النظام العالمي الجديد الذي نأمل أن يحمل الاستقرار والعدل والحرية وأن يقوم على ديمقراطية العلاقات الدولية المتوازنة

وتنشيط وإحياء الحوار بين الشمال والجنوب والذي فرض نفسه على الدول الرأسمالية بعد أزمة الطاقة في عام 1973م ووقوف الدول المصدرة للنفط وقرارهما بتخفيض الإنتاج ومنعه عن الدول المؤيدة للكيان الصهيوني في حرب أكتوبر من نفس العام الذي انتصر فيه العرب الأمر الذي أجبر تلك الدول الصناعية أن تدخل في حوار مع الدول النامية.

إن أهمية النهر الصناعي العظيم الذي يعتبر أعظم مشروع عالمي لنقل المياه الجوفية عبر منظومة من الأنابيب تصل إلى الآلاف من الكيلومترات والذي سيبلغ طوله بعد الانتهاء من جميع مراحله أكثر من أربعة آلاف كيلو متر وسيكون في مقدوره نقل ستة ملايين متر مكعب من المياه العذبة يومياً وذلك بواسطة منظومة من الأنابيب الخرسانية التي يبلغ قطرها أربعة أمتار. وبالتأكيد سيكون دعامة أساسية في التكامل الاقتصادي العربي وخاصة لدول الاتحاد المغاربي والذي أرى من الضروري تقديم هذا الجدول الذي يوضح المساحة والسكان التي تم تقديرها عن الفترة 1983م وفي عام 2000م وكذلك متوسط دخل الفرد السنوي.

الدولة	المساحة كيلو متر مربع	تعداد السكان		متوسط الدخل السنوي للفرد بالدولار
		1983م	2000م	
الجماهيرية العظمى	1,759,540	3,400,000	5,200,000	7677
الجزائر	2,381,745	20,900,000	31,600,000	2181
المغرب	703,030	22,100,00	36,300,000	9993
تونس	164,150	6,900,000	11,450,000	1000
موريتانيا	1,100,000	1,780,000	3,200,000	500

المصدر: الاتحاد العربي الأفريقي للدكتور اليوسفي فؤاد المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان طرابلس الجماهيرية العظمى صفحة 243 الطبعة الأولى 1985م.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن عدد العرب المهاجرين والموجودين في

مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة يقدر بحوالي ثلاثة ملايين نسمة بينهم حوالي مليون وربع عامل أو منتج موزعين على النحو التالي: 60٪ في فرنسا و8,5٪ في بريطانيا و5,5٪ في ألمانيا والباقي موزع على بقية الدول الأخرى أما من حيث التوزيع حسب الجنسية فتتضح الصورة كما يلي: 36٪ من المغرب و 34٪ من الجزائر و 12٪ من تونس و 18٪ من الجنسيات العربية الأخرى. كما بلغت صادرات دول السوق الأوروبية المشتركة إلى الوطن العربي في عام 1987م بما يقرب من 39,6 مليار دولار وهو ما يمثل 42,5٪ من واردات الوطن العربي كما أن واردات أوروبا من الوطن العربي تبلغ 32,4 مليار دولار وهو ما يمثل 33,8 من صادرات الوطن العربي.

الخاتمة

منذ يوم 25 من شهر الصيف «يونيو» 1991م والذي تم فيه إعلان كل من جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا انفصالهما عن الاتحاد اليوغسلافي. والبلاد تشهد حرباً أهلية تعتبر من أسوأ الحروب التي عرفها التاريخ ففي هذه الحرب سقط الآلاف من الضحايا وتشرد مئات الآلاف من الصرب والكروات ودمرت مدن صناعية ومراكز تاريخية وثقافية مثل مدينة دوبروفنيك «DUBROVNIK» وفوكوفار «VUKUVAR» وسلافونيا (SLAVONIA) وأوسيسيك (OSISEK) وغيرها من المدن الكرواتية.

لقد فشلت الأيديولوجية أو العقيدة الشيوعية كما يقولون في أن تكون بديلاً عن القومية لأن من آفاتها أو مشاكلها غياب الحافز الفردي وإلغاء حق الميراث وقد قال لينين:ـ

«إنه يجب ألا تنشغل الدولة ويجب ألا تكون للجمعيات الدينية أي صلات بسلطة الدولة» وفي موقع آخر يقول أيضاً: «إن الدين هو الأفيون الذي تخدر به الشعوب». وهذا الكلام قد يذكرني بدعابة -أو ربما نكتة قرأتها في مجلة نيوزويك «NEWSWEEK» في عددها الصادر بتاريخ 1989/9/25م وبالتحديد في صفحة (6) تقول هذه الدعابة السوفياتية: «إن الشعب يدعى العمل والحكومة تدعى الدفع مقابل هذا العمل: «THE PEOPLE PRETEND TO WORK AND THE GOVERNMENT PRETENDS TO PAY TO THEM».

وعلى هذا الأساس تؤكد المجلة المذكورة أن الاتحاد السوفييتي سابقاً يستغل قوة العمل أكثر من أية دولة صناعية أوروبية غربية لذلك فهو يقوم بدفع ما يعادل 37٪ من الناتج القومي الإجمالي (GNP) كمرتبات وأجور في حين أنه يدفع أضعاف هذا المعدل في تلك الدول الأوروبية.

إن انهيار الماركسية اللينينية في الاتحاد السوفييتي سابقاً والتي استمرت (72) عاماً من (1917ـ1989) وما تلا ذلك من أحداث في أوروبا الشرقية أدت هي الأخرى إلى انهيار الأنظمة الشمولية وظهور التعددية الحزبية ابتداء من يوغسلافيا التي تعتبر ليست بعيدة عن موقع هذه الأحداث حيث أن 80٪ من أراضيها تقع في وسط وشمال شبه جزيرة البلقان و20٪ تقع في وسط أوروبا وبذلك فهي تنتمي إلى وسط وجنوب وشرق أوروبا. كما أن مشكلة توزيع القوميات هي الأساس في هذا الصراع الدائر في يوغسلافيا فجمهورية صربيا تعتبر نفسها القيادة التاريخية وأساس حركة السلاف الجنوبيين والتي جاءت منها كلمة يوجو (JUGO) والتي تعني الجنوب أي جنوب يوغسلافيا وأن الحركة الصربية القومية قد ارتبطت بالسياسة الخارجية الروسية منذ عام (1813م) وقد تدعمت فكرة القومية الصربية من خلال إحياء اللجنة الصربية وعقد أول مؤتمر لحركة السلاف في عام 1948م في براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا وذلك بتشجيع من روسيا لإضعاف الدولة العثمانية وفي نفس العام عادت مجموعة من المثقفين الصرب الدارسين في فرنسا. ولذلك فإن الصرب يعتبرون أنفسهم أنهم أحق وأولى بالقيادة الجماعية من الناحية التاريخية وفي نفس الوقت قاموا بتحرير الجمهوريات اليوغسلافية الأخرى من خلال مقاومتهم للمجريين والنمساويين والعثمانيين. ولذلك عندما تكونت الدولة الأولى في يوغسلافيا أو كما يسمونها اليوغسلاف بيوغسلافيا القديمة «STARA JUGOSLAVIA» في 1918/12/1م وضمت كل من مملكة صربيا وكرواتيا وسلوفينيا وعرفت أول برلمان في عام 1921م هيمن عليه الصرب ولم يعترفوا للكرواتيين أو السلوفينيين بأنهم ذوو هوية متميزة وبذلك فهم لا يتمتعون بخصائص قومية متميزة ومن هنا يعتبر بعض المؤرخين أن الفترة من عام (1918ـ1941م) أي حتى بداية فترة الاحتلال الألماني فترة عداء وكراهية بين الصرب والكروات.

أما الدولة الثانية أو يوغسلافيا الجديدة التي كونها الرئيس اليوغسلافي (IOSIP BROZ TITO) بعد الحرب العالمية الثانية والتي ضمت بقية الجمهوريات الأخرى والأقاليم ذات الحكم الذاتي وأصبح يوم (29) من شهر الحرث (نوفمبر) من كل عام عيداً قومياً ليوغسلافيا ويطلقون عليه يوم إعلان الجمهورية (DAN REPUBLIKA) ويحتفل به سنوياً في جميع أنحاء يوغسلافيا.

والجدير بالذكر أنه يوجد في يوغسلافيا ثلاث لغات أساسية هي اللغة الصربو كرواتية أو الكرواتية الصربية وتستعمل هذه اللغة في كل من جمهورية صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود ويتحدث بها أكثر من (16) مليون نسمة واللغة السلوفينية وهي مستعملة في إطار هذه الجمهورية التي عاصمتها لوبليانا والتي لا توجد بها أقلية صربية ربما سوى عدد قليل جداً وهو ما جنبها أراقة الدماء وبذلك فإن صربيا لا تمانع في استقلالها. أيضاً اللغة المقدونية وهي مستعملة بهذه الجمهورية التي عاصمتها أسكوبيا وهي قريبة من اللغة البلغارية.

هذا بالإضافة إلى أنه من حق كل قومية من القوميات الأخرى استعمال لغتها الخاصة بها. أيضاً وفي هذا الإطار لابد لي أن أذكر أن هناك العديد من الكلمات العربية في اللغة الصربوكرواتية ولكن الغريب أن الباحثين في يوغسلافيا كانوا يدرجون هذه الكلمات العربية ضمن الكلمات التركية الموجودة بلغتهم مع العلم بأن هذه الكلمات العربية تقدر بحوالي (3800) كلمة.

الخلاصة أن الصرب يهيمنون على 70٪ أو حتى 80٪ من قوة الجيش الفيدرالي أو الاتحادي بمعنى أن 70٪ من عدد أفراد هذا الجيش هم من الصرب ناهيك عن وجودهم في أغلب الجمهوريات الأخرى بنسب متفاوتة فمثلاً في جمهورية البوسنة والهرسك يشكلون حوالي 34٪ من عدد سكانها وفي جمهورية كرواتيا التي احتل الجيش الفيدرالي ما يقرب من ⅓ أراضيها يقدر عدد الصرب بحوالي 12٪ وأغلبهم يتركزون في منطقة كرايينا (KRAJINA) في كرواتيا وفي أقليم فويفودينا الذي يتمتع بالحكم الذاتي والذي يقع شمال مدينة بلغراد يشكل الصرب حوالي 54٪ من السكان في حين أن المجريين

الموجودين في هذا الأقليم يشكلون حوالي 19٪ أما جمهورية مقدونيا فإن عدد الصرب بها حوالي 43 ألف نسمة كما أن نسبة المسلمين الألبان في هذه الجمهورية تقدر بحوالي 30٪ من عدد السكان. أيضاً يجب ألا ننسى أقليم كوسوفو (KOSOVO) الذي يتمتع هو الآخر بالحكم الذاتي والذي يشكل المسلمون الألبان حوالي 90٪ من سكانه والباقي من الصرب والجبل الأسود والذي شهد في عام 1968م أول مظاهرة قومية في عهد تيتو مطالبة بالمزيد من الحريات والحقوق الثقافية والإعلامية وغيرها من الحقوق القومية كحرية استعمال اللغة الألبانية وإصدار الصحف بهذه اللغة بجانب اللغة الصربوكرواتية وقد احتوى الرئيس تيتو هذه الأزمة ولبى مطالب هذا الأقليم. وفي عام 1981م وبعد رحيل تيتو طالب المسلمون الألبان الموجودون بهذا الأقليم بحقهم في إقامة جمهوريتهم المستقلة في إطار الاتحاد اليوغسلافي أسوة بمن هم أقل عدد سكان منهم كجمهورية الجبل الأسود التي يبلغ عدد سكانها في ذلك الوقت أقل من نصف مليون نسمة وتتمتع بهذا الحق. ولكن من المؤسف جداً أن تؤيد كرواتيا وسلوفينيا في ذلك الوقت قرار مجلس الرئاسة الأعلى بتكليف الجيش الاتحادي أو الفيدرالي بضرب هذه الانتفاضة الألبانية والقضاء عليها على اعتبار أنها ثورة مضادة للحكومة اليوغسلافية. وكما لاحظنا فإن أوروبا قد ترددت بعض الشيء في بداية انفجار الأزمة اليوغسلافية ولكنها سرعان ما أدركت أن أمن منطقة البلقان يعتبر من أمن أوروبا مما دفعها أخيراً إلى الاعتراف باستقلال جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا في 15/1/1992م وتأجيلها الاعتراف ببقية الجمهوريات الأخرى وخاصة البوسنة والهرسك ومقدونيا لأسباب تتعلق بالوفاء بشروط الاعتراف وبعض المشكلات الفنية والقانونية الأخرى. كما أن المعارضة الشديدة تواجه نشر قوات حفظ السلام في يوغسلافيا وخاصة من قبل زعيم الأقلية الصربية في منطقة كراينا في جمهورية كرواتيا ميلان بايتش (MILAN PAJATIC).

والذي أخشاه أن تنفجر الأزمة من جديد وتشمل جمهورية البوسنة والهرسك والتي يشكل المسلمون فيها ما نسبته 45٪ من السكان وأيضاً جمهورية مقدونيا القريبة من بلغاريا واليونان والتي هي الأخرى يشكل بها

المسلمون الألبان ما يقرب من 30٪ من سكانها ناهيك عن إقليم كوسفو الذي يحظى بتأييد كامل من جمهورية ألبانيا وإقليم فويفودينا الذي توجد به أقلية مجرية والقريب أيضاً من الحدود المجرية وكذلك فلا يستبعد أن ينفجر الصراع القومي من جديد داخل هذه الجمهورية والأقاليم على الرغم صدور قرار مجلس الأمن الذي ينص على نشر قوات حفظ السلام في المناطق الواردة في خطة الأمم المتحدة للسلام وهي سلافونيا الشرقية والغربية وكرايينا في كرواتيا علاوة على مناطق أخرى في جمهورية البوسنة والهرسك والقريبة من الحدود الكرواتية. غير أن الحكومة الكرواتية تصر على تطبيق القوانين الكرواتية في المناطق التي يسكنها الصرب عند دخول قوات الأمم المتحدة هذه المناطق والتي أطلق عليها قرار مجلس الأمن مناطق تتمتع بحماية الأمم المتحدة وهذا الموقف من جانب الحكومة الكرواتية يخالف خطة الأمين العام للأمم المتحدة والتي تستبعد سيطرة كرواتيا أو حكومة كرواتيا على المناطق المذكورة في حين لازالت حكومة كرواتيا تخش أن يتيح انتشار قوات الأمم المتحدة في المناطق العربية داخل كرواتيا فرصة للقوات الصربية في تعزيز سيطرتها على تلك المناطق. والمشكلة لازالت قائمة. والأمر متروك للنظام العالمي الجديد الذي يؤكد بأن حل مثل هذه الصراعات يتم بالطرق السلمية ولا مجال لاستعمال القوة العسكرية. ولكن ورغم كل ذلك فقد اعترفت المجموعة الأوروبية وغيرها من الدول الأخرى ابتداء من تاريخ 15/1/92م باستقلال جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا الكاثوليكيتين واللتين كما سبقت الإشارة تقفان في داخل دائرة المصالح الألمانية والتي أصبحت بدون شك تحرك الكثير من مجريات الأمور في أوروبا. والآن جاء الدور على جمهورية البوسنة والهرسك ولا أعتقد أن المجموعة الأوروبية ستتجاهل الاعتراف بهذه الجمهورية التي اتبعت نفس الطرق القانونية والدستورية التي اتبعتها تلك الجمهوريات المشار إليها آنفاً والتي تم الاعتراف باستقلالها. بدليل أن الجهود تتواصل في الوقت الحاضر سواء من قبل اللورد كارنجتون رئيس مؤتمر السلام في يوغسلافيا ومبعوث الأمم المتحدة سايروس فانس. ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية بالضغط على جمهوريتي صربيا وكرواتيا لوقف عمليات الصراع

المسلح الدائر في عاصمة جمهورية البوسنة والهرسك سرايفو وغيرها من المناطق الأخرى وتهديدها بتطبيق العقوبات الدولية. أيضاً إصرار هذه الجمهورية الإسلامية على ضرورة انسحاب الجيش الاتحادي من أراضيها على الرغم من إصرار ومحاولة جمهورية صربيا والجبل الأسود السيطرة على ما تبقى من جمهوريات الاتحاد اليوغسلافي القديم. ولكن أعتقد جازما أن جمهورية البوسنة والهرسك سيتم الاعتراف بها رسمياً وقريباً جداً لأن أحدا لا يشك في حق الشعوب في تقرير مصيرها وستدرك القيادة الاتحادية الصربية أن الإسراع في إنهاء الأزمة وإنقاذه ما يمكن إنقاذه هو أقصر السبل وستعود جمهورية البوسنة والهرسك مزدهرة ومستقلة من خلال أهم مدنها المعروفة والتاريخية سرايفو وموستار وبعدها سنتحدث على معايير العدل الذي لا يتجزأ مفهومه وسيذكرنا التاريخ دائماً بمثل هذه الحروب الأهلية التي دارت في أرجاء العالم ومنها على سبيل المثال لا الحصر الحرب الأهلية الأمريكية التي دارت خلال الفترة من (1861ـ1865م) وغيرها من الحروب الطاحنة.

أما جمهورية مقدونيا فقد وافقت على مشروع قانون ينص على تشكيل جيش وطني يتولى الدفاع عن وحدة أراضيها. كما أن بلغاريا القريبة من جمهورية مقدونيا قد أرسلت قوات عسكرية إلى حدودها الغربية وذلك تحسبا واستعداداً لمواجهة جمهورية صربيا في حالة استعمال القوة في تنظيم علاقاتها مع هذه الجمهورية. وبذلك لم يبق من يوغسلافيا سوى جمهورية صربيا وجمهورية الجبل الأسود التي تقودها في الوقت الحاضر أحزاب اشتراكية علاوة على إقليمي الحكم الذاتي وهما إقليم كوسوفو الذي أغلب سكانه من المسلمين الألبان كما سبق وأن تحدثت عليه وأقليم فويفودينا الواقع في شمال مدينة بلغراد اللذَيْن لازالا يتبعان جمهورية صربيا. واعتقد أن الصرب يسعون ربما في خلق يوغسلافيا جديدة من خلال هذه الجمهوريات والأقاليم المذكورة.

المراجع

مراجع عربية:

ـ فصول في الاقتصاد العربي دكتور محمد عبد العزيز عجمية دار النهضة العربية بيروت 986م.

1 ـ دكتور محمد علي الليثي ـ تطور نظم الإدارة الاقتصادية في البلاد الاشتراكية ـ دار الجامعات المصرية ـ الإسكندرية 1974م.

2 ـ دكتور رياض الصمد ـ العلاقات الدولية في القرن العشرين ـ تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان 1986م.

3 ـ معمر القذافي ـ الفصل الثالث ـ الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة ـ المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ـ الجماهيرية العظمى 1979م.

4 ـ دكتور محمد لطفي فرحات ـ الاشتراكية ـ دراسة للنظام الاقتصادي ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ مصراتة 1989م.

5 ـ عوض جمعة رضوان ـ أسس وأساليب التخطيط الاقتصادي ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ مصراتة 1988م.

6 ـ دكتور جمال الدين سيد محمد ـ الأدب اليوغسلافي المعاصر ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت 1984م.

7 ـ جسر علي نهر درينا ـ أيفو أندريتش ـ ترجمة الدكتور سامي الدروبي مراجعة الدكتور يوسف مراد ـ دار الأدباء اقاهرة 1979م.
8 ـ إدوارد كاردل ـ نظام تخطيط التسيير الذاتي بلغراد 1977م.
9 ـ إدوارد كاردل ـ التسيير الذاتي والنظام السياسي بلغراد 1981م.
10 ـ أمانة الخارجية ـ البلاغات المشتركة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والدول الصديقة ـ الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان طرابلس 1975م.
11 ـ أيفو أندريتش ـ جسر على نهر درينا ترجمة الدكتو سامي الدروبي مطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة.

مراجع أجنبية:

1 - DOCIALISM IN THE WORLD- INTERNATIONAL JOURNAL OF MARX-IST AND SOCIALIST THOUGHT- BEOGRAD 1980.
2- STATISTICKI KALENDAR JUGOSLAVIA- BEORAD 1977.
3- DR MIHAILO RADIC SAVREMENE TENDENCIJE U RAZ VOJU I EKO-NOMSKOM POLOZAJU POLJOPRIVRE DE SFRJ- NIP MALA POLJOPRIV-REDNA BIBLJOTERA- BEOGRAD 1970.
4- CINJENICE O SOCIJALISTIC KOJ REPUBLICI BOSNI I HERCEGOVINI REPUBLICKI SEKRETARI J A T ZA INFORMACIJE SARAJEVO 1977.
5- DR VLADIMIR RASKOVIC SOCIOLOGIJA RADA BEOGRAD 1967.
6- THE FOREIGN INVESTMENT ENTERPRISES LAW-BELGRADE 1984.
7- DEVELOPMENT PLAN OF YUGOSLAVIA 1986-1990- BELGRADE 1986.
8- ADDRESS BY ANTE MARKOVIC PRESIDENT OF THE FEDERAL EX-ECUTIVE COUNCIL AT THE JOINT SESSION OF THE FEDERAL CHAM-BER AND THE CHAMBER OF REPUBLICS AND PROVINCES OF THE ASSEMBLY OF THE SOCIALIST FEDERAL REPUBLIC OF YUGGSLAVIA-BELGRADE 1989.

حسن يوسف الدويني

المحتويات

المؤلف في سطور:

- عوض جمعة رضوان.
- من مواليد بنغازي 1936م.
- تخرج من جامعة بلغراد - كلية الاقتصاد وتحصل على باكالوريوس ودبلوم الدراسات العليا في مجال السياسة الاقتصادية والتخطيط.
- التحق بجامعة سرايفو في جمهورية البوسنة والهرسك لتحضير الماجستير والدكتوراه أثناء عمله كقنصل عام في هذه الجمهورية.
- عمل في مجال السلك السياسي قرابة عشرين عاماً.
- عمل مدرساً بأمانة التعليم خلال الأعوام 1956 - 1957م.
- عمل بمصلحة الحسابات خلال الفترة من 1958 - 1963م وعين محاسباً.
- انتدب للعمل بشركة الكيماويات النفطية بالبريقة خلال عامي 1988 - 1989م.
- صدر له كتاب بعنوان أسس وأساليب التخطيط الاقتصادي عن الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع عام 1988م.
- يجيد اللغة اليوغسلافية « الصربوكرواتية » والإنجليزية كما يتحدث اللغة الفرنسية والإيطالية.
- يعمل حالياً باللجنة الشعبية لتخطيط الاقتصاد وذلك منذ عام 1980م.

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة الجماهيرية العظمى